

فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال  
تأليف حمد بن محمد الرائقي الصعدي المالكي  
دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي  
( 1 )

المؤلف

اسمه ونسبه:

هو حمد بن محمد الرائقي الصعدي المالكي.  
هذا ما استطعت الوصول إليه في نسبه، إذ لم أجد من ترجم له وكل ما استطعت الوصول إليه حيال نسبه مأخوذ من النسخ التي اعتمدت عليها، وعبثاً حاولت التنقيب في بطون المراجع المختصة بعلم الرجال خلال الحقبة التي عاش فيها الرجل، ولكني لم أجد ذكراً له، فأخذت أقدم في اسمه وأوخر عسى أن أقف على ترجمة له من مثل أحمد بن محمد، ومحمد بن محمد، ومحمود بن محمد، والسعدي مكان الصعدي والصعدي نسبة لصعدة مدينة في اليمن، ولكن كان يردني أنه مالكي وأهل اليمن إما زيود وإما شافعية وليس فيهم مالكية، والمالكية في صعيد مصر كثر مما يقوي نسبه لصعيد مصر ويوهن نسبه لصعدة اليمن فقلت لعله آفاقي فيهم فعسى أن أظفر بشيء ولكن ذهب جهدي أدراج الرياح، وكلمًا أعياني التنقيب أوقفت البحث يأساً من العثور على شيء، ثم إذا عاودني النشاط عدت للبحث من جديد وهكذا دواليك عامين كاملين.

والصعيدي نسبة لصعيد مصر إقليم واسع جداً في جنوب القاهرة خرج منه طائفة كبيرة من العلماء الأفاضل في مختلف العلوم والفنون.

والرائقي قبيلة في صعيد مصر لا تزال تحمل هذا المسمى حسب ما أخبرني به أحد الفضلاء من أبناء ذلك الإقليم. والذي يبدو لي - والله أعلم - أن صاحبنا عاش في الصعيد بعيداً عن مراكز الحضارة في مصر وهذا ما جعل المعنيين بالتراجم من أمثال الجبرتي في تاريخه، ومبارك في خطه، والشوكاني في البدر الطالع، والبيطار في حلية البشر، وابن زبارة في النور السافر وغيرهم يغفلون ذكره.

كما أنه لم يحظ بتلامذة نجباء يحملون علمه واسمه من بعده فيشتهر بهم؛ ولهذا عاش الرجل مجهولاً، وكم من عالم نحري خفي على العالمين ببعده عن مراكز الحضارة. مولده ووفاته:

بما أننا لم نقف على ترجمة للرجل فمن العبث الجزم بتاريخ قاطع لميلاده أو وفاته، وكل ما نستطيع القول به في هذا الشأن هو تقريبي فقط بناء على إشارات من كتابه مقربة للزمن لا جازمة به، فنقول: إن الرجل عاش ما بين العام 1170، و1250 هـ تقريباً، لأنه نقل من الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي في موضعين [1] من كتابه فتح الجليل على شرح ابن عقيل، والسجاعي توفي عام 1197 هـ، ونقل من محمد بن محمد الأمير الكبير [2] دون أن يذكر اسمه صراحة في موضع واحد، والأمير توفي عام 1233 هـ، وإحدى النسختين اللتين عملت عليهما مؤرخة عام 1248 هـ، وهي ليست نسخة المؤلف بل منقولة عنها؛ وبناء على هذا نستنتج أن الرجل كان حياً خلال تلك الحقبة الزمنية، وأنه

كان أصغر من السجاعي لأنه كان يصفه بالعلامة ولعل السجاعي من شيوخه، وأنه كان قريناً للأمير الكبير لأنه وصفه ببعض المحققين وقد يكون زميلاً له.

### دراسة الكتاب

عنوانه:

الكتاب عنوانه "فتح المتعال على القصيدة المسمّاة بلامية الأفعال" هذا هو المدوّن على النسختين، وكما صرّح به المؤلف: "وسمّيته بفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال".

### نسبة الكتاب للمؤلف:

لا شك في نسبة الكتاب للمؤلف إذ صرح المؤلف باسمه في أول الكتاب فقال: "الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد حمد بن محمد الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه وإخوانه والمسلمين آمين هذا تعليق لطيف على منظومة الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك...".  
ومما يؤكد نسبة الكتاب للمؤلف ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي في النسخة العربية في حديثه عن لامية الأفعال وشروحها: 292/5 قال "شرح لحمد بن محمد السعيدي ميونخ 719" ولكنه جعله السعيدي بالسين بدل الصعيدي بالصاد.

### مصادر الكتاب:

اعتمد المؤلف كثيراً على الشرح الكبير لبحرق اليمني في شرحه لامية الأفعال، وهو قد صرّح بذلك فقال: "اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق اليمني وهو المراد بالشارح عند الإطلاق، وبعض كلمات من غيره".

كما أنه اعتمد على ابن الناظم في شرحه اللامية، وعلى التسهيل وشرحه لابن مالك، وعلى الخلاصة للموازنة بين آراء ابن مالك من خلال كتبه المتنوعة ومن كتاب سيبويه، واعتمد كذلك على كتب المعاجم التي كثيراً ما كان يصرح بها ومن أهمها الصحاح والقاموس إذ تجاوز النقل عنهما ثمانين موضعاً، ونقل من ابن سيده، وضياء العلوم لابن نشوان الحميري مرّة واحدة، ومن كتب النحاة المعاصرين له كفتح الجليل للسجاعي، وحاشية الأمير على شذور الذهب مرة واحدة، ومن المستطرف مرة واحدة وحياة الحيوان الكبرى، وشرح الشاطبية للألفية والدر النضير في الصلاة على الحبيب البشير للتنبكتي، ومن كتب الحديث وغيرها. ولكن جل مصادره منقولة بالواسطة عن بحرق اليميني. ولعل بعده عن أجواء القاهرة هو الذي جعله لا يستفيد من تاج العروس الذي كان في أمسّ الحاجة إليه لتفسير غوامض القاموس، والاستدراكات عليه، ولو اطلع عليه لغير رأيه في كثير مما اختاره من مثل قوله في مضارع نعي يعني بكسر عينه، والراجح فتحها كما هو عند الزبيدي في التاج.

### موقفه من ابن مالك:

لم يكن موقفه من ابن مالك موقف المسلم المستسلم بما قال بل كان يناقش ويرجح خلاف اختيار ابن مالك، إذا بدا له أن الصواب خلافه من مثل حديثه عن كسر عين مضارع فَعَلَ يَفْعَلُ إذا كان يائي اللام من مثل أتى يأتي قال: "ولم يشدّ من هذا النوع إلا أبي الشيء يأباه إباءً بموحدة، ولم يستثنه الناظم".

ومن مثل حديثه عن المثال الواوي من فَعَلَ المفتوح العين قال 13/ب: "قال الشارح: صرح في التسهيل بأن سائر العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم

يستثن منه شيء ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم،  
وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح، بل إنّنا نقول  
باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإنني تتبعت مواده  
فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً كوجا الأنثيين يجأ رضّهما،  
ودعه يدعه تركه، ووزعه يزرعه كفه ووضع يضعه" الخ.  
وقال في مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ مفتوح العين في الماضي  
مضمومها في المضارع قال 21/أ: "قال الشارح: شرط في  
التسهيل للزوم الضم فيما لامه واو أن لا يكون عينه حرف  
حلق، وهو مقتضى كلام الناظم فيما سيأتي في الحلقي، وكأنه  
لم يمعن النظر في ذلك".

وهكذا كان ديدنه، ولكنّ أغلب ما اعترض به على ابن مالك  
هو من كلام بحرق اليميني وللمصنف الاختيار، والاختيار  
دليل الموافقة، إذ قد اعترض على الشارح في إعرابه قول  
ابن مالك في اللامية:

عين المضارع من فعلت حيث خلا  
من جالب الفتح كالمبني من عتلا  
فاكسر أو اضمم إذ تعيين بعضهما  
لفقد شهرةٍ أو داع قد اعترلا

عين منصوب على التنارع فقال الصعيدي 24/ب: "عين  
المضارع مفعول به مقدّم لقوله اكسر، ولا يضرّه وقوعه بعد  
الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول اضمم محذوف يدل عليه  
المذكور، وليس من باب التنارع خلافاً للشارح؛ لأن الناظم لا  
يراه في المتقدم".

وكذلك كان موقفه من ابن الناظم يخطئه أحياناً كما قال في  
شرح هذا البيت:

فَعَالَةٌ لَخِصَالٍ وَالْفِعَالَةُ دَع  
لِحَرْفَةٍ أَوْ وَلايَةٍ وَلا تَهَلَا

فقال: "قال بدر الدين رحمه الله تعالى: الخصال إنما تبنى من فعل المضموم نحو نظف نظافة قال وقد تقدّم أن مصدره يجيء على فعالة وفُعولة كالشجاعة والسهولة فقولُه هنا فعالة لخصال إعادة محضة قال الشارح: وعندي أنه ليس بإعادة محضة بل هو بيان أعم من الأول فإنه ذكر فيما مضى أن فعل بالضم يجيء مصدره المقيس على فعالة وفُعولة، وأراد هنا أن يبيّن أن أفعال الخصال من أي فعل كان يقاس مصدره على فعالة".

### طريقته في الشرح:

يبدو أن الأسلوب الذي سلكه الشيخ خالد الأزهري في التصريح، والأشموني في منهج السالك من دمج المتون التي يشرحونها بكلامهم حتى يكونا كلاماً واحداً يصعب التفريق بينهما قد راق لصاحبنا فسلكه؛ إذ نثر لامية الأفعال في كلامه نثراً وخطبهما معاً فصارا شيئاً واحداً، ولم يصنع كما صنع من قبله من شرّاح المنظومات بإيراد بيت كامل ثم يعقبه الشرح، بل كان صاحبنا يجرّئ البيت أجزاءً، ويشرح كلّ جزء على حدة بحسب مراده تسبقه أحياناً عبارة "أشار له بقوله".

وهذا الأسلوب الذي سلكه جعله يلجأ إلى الفصل بين المتلازمين كالعاطف والمعطوف، والجار ومجروره، والمضاف والمضاف إليه من مثل شرحه لهذا البيت:  
من أَفْعَلَ الأَمْرُ أَفْعِلْ واعزه لسوا  
ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلاً  
إذ جرّاه ستة أجزاء فقال "من أَفْعَلَ الأَمْرُ أَفْعِلْ" الأمر مبتدأ  
وأفعل بقطع الهمزة المفتوحة وكسر العين خبره، ومن أفعل متعلق بمحذوف صفة الأمر... ثم قال "واعزه" أي الأمر "لسواه" أي لسوى أفعل "ك" صيغة "المضارع ذي" أي

صاحب "الجزم الذي اختزلاً". كما ترى قد فصل بين الجار  
والمجرور في "كالمضارع"، والمضاف والمضاف إليه في  
"ذي الجزم"

ولو شاء امرؤ أن يستلّ لامية الأفعال من هذا الكتاب لكان  
بمقدوره ذلك دون أن يفقد منها شيء ولكن بعد عناء وجهد  
جهيد.

وهذا الأسلوب الذي سلكه المصنف جعلني أورد في الحاشية  
أبيات اللامية عند ذكر المؤلف أول كلمة من البيت المراد  
شرحه ليكون القارئ على بصيرة مما يراد شرحه له، وإذا  
كانت الفكرة التي يراد شرحها تتكون من أبيات متعددة فإنني  
أوردها مجتمعة.

كما أنني جعلت اللامية في المتن بين قوسين كبيرين وبخط  
مختلف بحسب تجزئة المؤلف لها؛ لكي يفرق القارئ بين  
المتن والشرح هكذا (وانقل لفاء الثلاثي) (شكل عين إذا)  
(اعتلت) (وكان) (بتا الإضمار) (متصلاً)

ولو شئنا جمع شتات هذا البيت لكان بهذه الصورة:

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع

تلت وكان بتا الإضمار متصلاً

فما وضع بين ذينك القوسين وكتب بذلك الخط فهو من  
اللامية.

شرحه الغريب:

تمتلئ المصنفات الصرفية بالغريب والحوشي من الكلام،  
والأوزان المهجورة الآن من مثل: إْفَعَيْلَ كَاهْبِيَّخَ، إْفَعْنَأُ  
كَاْحْبَنْطَأُ، ومن مثل فَهَعْلَ كَ "رَهْمَسَ" وَهَفْعَلَ كَ "هَلْقَمَ" وَهَلَمَّ  
جَرًّا من هذه الأوزان التي لا يعرف المتخصصون في اللغة  
العربية معناها ولا يضبطون مبناها إلا بالرجوع للمعاجم،  
وكان صاحبنا قد أحسَّ بهذا؛ فتولّى شرح الغريب، وضبط

البناء كقوله "ومنها إَفْعَلَلَّ كاخْرَنْجَمَ بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام الأولى، وهو لمطاوعة فَعَلَلَّ كحَرَجَمْتُ الإِبِلَ فَتَحَرَجَمْتُ: أي جمعتها فاجتمعت" وقال في الأفعال الثلاثية مكسورة العين في الماضي وفي مضارعها الفتح والكسر معاً قال "الثاني وَغَرَ بغين معجمة يقال وَغَرَ صدره يَغِرُّ وَيُوغِرُّ إذا تَوَقَّدَ غِيظاً" وقال في الأفعال الثلاثية المضعفة اللازمة التي سمع في مضارعها الكسر قياساً والضم شذوذاً "السابع عشر: نَسَّ الشيءُ بالنون والسين المهملة يقال نَسَّ اللحمُ يَنسُّ وَيُنْسُّ أي جَفَّ وذهبت رطوبته".

### شواهد:

شواهد الصرف في الجملة قليلة لا ترقى إلى مستوى شواهد النحو؛ ولهذا نجد أغلب كتب التصريف شحيحة في شواهدها، وصاحبنا تنوّعت شواهدة إذ استشهد بالقرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأشعار العرب، وأمثالهم، ولكنها كما قلت قليلة يأتي في صدارتها شواهدة من القرآن التي ناهزت ثمانين شاهداً، وكان المؤلف يورد في بعض الأحيان الشاهد من القرآن دون إشعار بأنه آية، بل كان يجتزئ من الآية بموطن الشاهد كاستشهاده على مجيء فِعَلِ الأمر من أَفْعَلَّ على أَفْعَلَّ قال: "فِعْلُ الأمر الكائن من أَفْعَلَّ كَأَكْرَمَ بزنة أَفْعَلَّ كَأَكْرَمَ زيداً و{أَرْسَلُهُ مَعْنَا} و {وَأَدْخَلَ يَدَكَ} و {أَلْقِ عَصَاكَ} وقال في معنى فَعَلَّ المضعف العين "ويكون أيضاً لإفادة معنى التكثر نحو {وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} {وَقَطَعْنَاَهُمْ} {وَوَعَلَّتِ الأبواب} وهكذا يورد الآيات دون إشعار بأنها آية، بل ربّما اجتزأ بكلمة واحدة منها من مثل استشهاده على وجوب كسر همزة الوصل وعدم الاعتداد بالحركة العارضة في عين أمر الثلاثي إذا كانت مكسورة في الأصل وطراً عليها الضم فقال "واحترز بقوله لزوم الضم مما لم يكن

الضم فيه لازماً نحو {أمشوا} فاجتزأ بهذه الكلمة من الآية السادسة من سورة ص.

وكان يستشهد بالقراءات الشاذة ولكنه كان ينبّه على ذلك بقوله وقرئ شذوذاً.

أما عليه شواهد من حديث رسول الله صلى الله وسلم فكانت في المرتبة الثانية، ولكنها لا تبلغ في الكثرة شواهد من القرآن كاستشهاده بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا خلافة" و "الولد مبخلة مجبنة" و "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب". أما شواهد من أشعار العرب فهي تعدّ على أصابع اليد الواحدة، ومع قلتها فلم يعلّق عليها، وعزا واحداً منها فقط مع أنه محل نزاع.

واستشهد بمثل واحد من أمثال العرب وهو قولهم "برق خلّب" وفي الجملة شواهد الصرف قليلة في هذا الكتاب وغيره.

### لامية الأفعال

لامية الأفعال لابن مالك منظومة صرفية من البحر البسيط بلغ عدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً، وسمّيت بهذا الاسم؛ لأنها بنيت على رويّ اللام، وأضيفت إلى الأفعال تغليباً لها لا اختصاصاً بها.

### مباحثها:

اشتملت اللامية على بعض من تصريف الأفعال، واشتملت على ما كان الحدث بعضاً من دلالاته في تصريف الأسماء، وأخلت ببعض، فقد بدأها الناظم بالحديث عن تصريف الفعل المجرد رباعياً كان أو ثلاثياً، مع بيان مضارعه، وحركة عين المضارع من الثلاثي، والمواطن التي ينقاس فيهما ضمّ عين المضارع، وكسرها وفتحها، ثم تحدث عن اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالأفعال الجوفاء، وما يطرأ على فاء

الفعل بسبب هذا الاتصال، ثم ذكر أبنية المزيد فيه سواء كانت الزيادة للمعنى أم للمبنى، وذكر في هذا أبنية نادرة جداً من كل رهمس وهلقم وترمس وجمط واعثوجج واعلنكس واجفأظ وترهشف وزهزق، ثم تحدث عن بناء الفعل المضارع فذكر فيه حروف المضارعة "أنيت" وحركة حرف المضارعة فتحها وضمها وكسرهما، وحركة ما قبل آخره، ثم عرّج على الفعل المبني للمفعول وأوضح كيفية بنائه وما يطرأ عليه من تغيير ثم أنهى المطاف في تصريف الأفعال بالحديث عن فعل الأمر.

وفي تصريف الأسماء تحدث عن أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، ثم ذكر أبنية المصادر من الثلاثي وغيره قياسية كانت أم سماعية، وتحدث عن ما صيغ منها للدلالة على المرّة والهيئة، وعقد باباً للحديث عن ما صيغ على وزن مفعّل أو مفعّلٍ سواء أريد به المصدر أم الظرف، وأشار قبل نهاية المنظومة إلى ما صاغته العرب على وزن مفعّلة للدلالة على كثرة الشيء في المكان، واختتم منظومته بالحديث عن اسم الآلة.

من خلال هذا العرض السريع لما حوته لامية الأفعال يتبيّن لنا أنها قد أخلّت ببعض مباحث عامة كالميزان الصرفي، والإلحاق، والاشتقاق.

ومباحث تخصّ تصريف الأفعال من مثل أحكام توكيد الفعل، ومعاني صيغ الزيادة وهو مبحث مهمّ جداً، والتعدي وال لزوم وعلاماتها، والفعل اللفيف وأحكامه، والجامد والمشتق.

ومباحث تخصّ تصريف الأسماء وهي كثيرة جداً مثل أبنية الأسماء المجرّدة الثلاثية والرباعية والخماسية، والتذكير والتأنيث، وجمع التكسير، والمقصور والمنقوص والممدود،

والتصغير، ولعل ابن مالك لا حظ أن الحدث ليس من دلالة هذه الأبواب فأعرض عنها.

### شروح اللامية:

تصدى للامية الأفعال علماء كثيرون شرحوها أعرف من شروحها:

1- شرح: ابن الناظم وسأحدث عن شرحه في الفصل الذي بعد هذا.

2- شرح : محمد بن دهقان النسفي المتوفى عام 818هـ، ويسمى شرحه "شرح تصريف المفتاح" ويوجد منه نسخة في الأصفية برقم 8/892/2 [3].

3 - شرح: محمد بن عبد الدائم البرماوي المتوفى سنة 831 هـ، وتوجد نسخة من شرحه في المكتبة الأزهرية برقم 203، وأخرى في ليدن برقم 197، وثالثة في الأسكوريال برقم 2/144 [4].

4 - شرح: محمد بن عباس التلمساني، وسمي شرحه تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، انتهى منه عام 751هـ، ويوجد من شرحه نسخة في الأسكوريال ثاني 16 برقم 3/79، 270 [5].

5 - شرح: بحرق اليمني وله عليها شرحان. كبير وصغير وسأحدث عنهما فيما بعد.

6 - شرح: عبد الكريم بن محمد الفكوت القسطيني وشرحه هذا مطول ومنه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ذكرها محقق شرح ابن الناظم دون أن يحدد رقمها [6].

7 - شرح يعقوب بن سعيد المكلاطي، ومنه نسخة في تونس في القرويين برقم 42/أ.ب.هـ، ونسخة في الأسكوريال ثان 16/رقم 4، وثالثة في المتحف البريطاني برقم 2/548 [7].

- 8 - شرح: محمد بن محمد بن سعيد الطنجي ومنها نسخة في الجزائر أشار لها بروكلمان [8].
- 9 - شرح: أبي العباس أمد بن محمد الدلاني المغربي المتوفى سنة 1128هـ أشار إليه بروكلمان
- 10 - شرح: أبي العباس الوهراني ومنها نسخة في الأسكوريال أشار إليها بروكلمان [9].
- 11 - شرح: بدر الدين الحسني المتوفى عام 1354هـ.
- 12 - شرح: ابن يحيى هكذا ومن شرحه نسخة في المكتبة الأزهرية برقم 996 أشار إليها محقق التسهيل [10].
- 13 - شرح: لمجهول ومن هذا الشرح عدة نسخ في الأسكوريال ثان 6/16، 1،143، وأخرى في الأمبروزيانا أشار إليها بروكلمان [11]، وثالثة في المكتبة الأزهرية صرف برقم 997 [12].
- 14 - شرح: حمد بن محمد الصعيدي المالكي وهو كتابنا هذا.

### موازنة بين هذا الكتاب وشرح ابن الناظم وفتح الأقفال

الموازنة بين كتابين تقتضي من الموازن أن يقابل بين الدقائق التي يوازن بينها، ويتتبع المسائل مسألة مسألة، وكيف عالج المؤلفه نصوصه واستشاده على مسائله، وغزارة مادته العلمية، وتوثيقه للمسائل، وينظر فيمن أجاد في هذه وأخلّ بتلك وهذا العمل يتطلب بحثاً طويلاً يخرج بنا عن المسار المرسوم لنا لو سلكناه، ولكننا هنا نحاول أن نوازن موازنة عامة تضيء لنا الدرب لنعلم من خلالها كيف أفاد المتأخر من المتقدم في إحسانه، وكيف عالج ما وقع فيه من قبله من مزالِق.

أولاً: التعريف بالكتب:

## أ - شرح ابن الناظم

على الرغم من صغر حجم شرح ابن الناظم فإنه يعدّ أصلاً مهماً في شروح اللامية؛ لأنه أولها ظهوراً، والشارح ابن الناظم أدرى الناس بمراد أبيه، ومن تصدّى لشرح اللامية فلا بدّ أن يكون هذا الشرح بين يديه.

### طباعات الكتاب:

طبع الكتاب أكثر من مرة أذكر منها:

- 1- طبع الكتاب دونما تحقيق في مطابع مصطفى البابي الحلبي عام 1367هـ، وهو يقع في ستين صحيفة من القطع الصغير، وعندي منه نسخة أحضرتها من السنغال.
  - 2- طبع الكتاب عام 141 هـ في دار قتيبة ببيروت بتحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران وعنوانه: شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائتين وثمانٍ وخمسين صحيفة من القطع الصغير، والكتاب مضبوط بالشكل، وتحقيقه لا بأس به، وعندي منه نسخة.
  - 3- طبع الكتاب عام 1412هـ في المطبعة التعاونية بدمشق بتحقيق الدكتور ناصر حسين علي وعنوانه: زبدة الأقوال في شرح لامية الأفعال، وهو يقع في مائة واثنتين وعشرين صحيفة من القطع المتوسط، وقد ضبط المحقق الكتاب ضبطاً يشكر عليه، ويسبق أبيات اللامية حرف (ص)، كما يسبق الشرح حرف (ش) إشارة أصل وشرح، وأسرف المحقق بوضع عنوانات فرعية؛ إذ كان يجزئ الفكرة الواحدة أجزاء بهذه العنوانات وخدمته للكتاب أجود من خدمة صاحبه. إلا في الفهارس فإن محمد أديب أفضل من ناصر حسين، وعندي منه نسخة.
- ب- فتح الأفعال:

فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير  
لجمال الدين محمد بن عمر الحمير الحضرمي المعروف  
ببحرق هذا هو عنوان الكتاب الذي نحن بصدد الموازنة بينه  
وبين شرح ابن الناظم وشرح الصعيدي.  
وهو أحد شرحين لبحرق على لامية الأفعال، والآخر يسمى  
الشرح الصغير، وهو مختصر من الشرح الكبير جرده من  
كثير من الأمثلة المبسوبة في الشرح الكبير.  
ومما لا شك فيه أن بحرق قد اطلع على أكثر من شرح  
للأمية منها شرح ابن الناظم، وأفاد من تلك الشروح.

### طباعات الكتاب:

طبع فتح الأقفال ثلاث مرّات:

الأولى: عام 1950م، في القاهرة، وهي طبعة مصححة  
بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد أسعد علي، ولم  
أقف عليها.

الثانية: عام 1954م بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، وهي  
تقع في ثلاث وسبعين صحيفة من القطع المتوسط، وأسطرها  
مضغوطة في صفحاتها، وهي خالية من التحقيق العلمي، وقد  
حاول صاحب المطبعة إخراجها بمخرج مقبول فأوكل  
تصحيحها إلى سيّد أحمد شيخ موسى الصومالي فاجتهد ولم  
يحالفه التوفيق في كثير من المواضع.

الثالثة: عام 1414هـ طبعتها كلية الآداب بجامعة الكويت،  
وحققها الدكتور: مصطفى النحاس، وهي تقع في مائتين  
وخمس وخمسين صحيفة من القطع المتوسط، وجلُّ عمل  
المحقق مقارنة النسخ، وضبط الكتاب بالشكل.

ج- فتح المتعال:

هذا هو عنوان كتابنا المحقق وقد سبقت دراسته والتعريف  
به.

ثانياً: عرض المسائل عندهم:

عندما يريد ابن الناظم أن يشرح فكرة فإنه يصدرها ببيت من اللامية ثم يتولّى شرح ذلك البيت شرحاً موجزاً مفسّراً بالأمثلة دون إسهاب فيها بل يجتزئ بالمثل الواحد الدال على القاعدة، وإن كان الأمر يلزم الحصر فإنه يحصر كأن يقول: ولم يرد منه سوى تسعة أفعال هي.. ثم يوردها، ويذكر اختلاف اللغات إذا كان ينبني عليها حكم صرفي كقوله في مضارع وَرِعَ يَرِعُ "وحكى سيبويه يورع". أما بحرق فإنه يذكر أبيات اللامية ولكنه جعل كتابه معجماً للأمثلة؛ إذ يسوق على القاعدة الواحدة الكثير من الأمثلة، وقد بلغ بعضها ثلاثمائة وسبعين مثلاً على قاعدة واحدة وهو قد صرّح بذلك في مقدمة شرحه فقال: "فلهذا شرحت أنا هذه المنظومة شرحاً مطابقاً لغرض الناظم رحمه الله فبسّطت القول في الباب الأول بكثرة الأمثلة التي يُحتاج إليها فذكرت للفعل الرباعي نحو مائة مثال، ولفعل المضموم مائة أيضاً، ولفعل المكسور ثلاثمائة وسبعين منها أربعين لوناً" وكان يرتب أمثله حسب ترتيب القاموس فيبدأ بما آخره همزة، ثم ما آخره باء، وهكذا مع مراعاة الترتيب الداخلي حتى يصل إلى آخر الأمثلة.

وتوسط الصعيدي بينهما في هذا المضمون فلم يسرف إسراف بحرق ولم يوجز إيجاز ابن الناظم، بل كان يمثل لقواعده بأمثلة يضمن معها إيضاح القاعدة للقارئ.

ثالثاً: شواهدهم:

استشهد ابن الناظم بإحدى عشرة آية فقط، ولم يستشهد بالأحاديث، ويقول واحد لعمر رضي الله تعالى عنه، وبأربعة عشر بيتاً من الشعر منها ثمانية من الرجز والباقي من القصيد.

أما بحرق فقد فاقت شواهده من القرآن مائتين وثلاثين شاهداً،  
واستشهد من الحديث بأربعة عشر حديثاً، وبثلاثة أقوال  
للعرب، وبثلاثة عشر بيتاً من الشعر منها تسعة من الرجز  
والباقي من القصيد.

أما الصعيدي فكان أيضاً وسطاً إذ استشهد بما يقارب الثمانين  
آية وعشرة أحاديث، أما الشواهد الشعرية فإنه أقل القوم إذ لم  
تبلغ شواهده خمسة أبيات.

وكلهم كان يعلق على الشاهد بما يضمن معه فهم وجه  
الاستشهاد به.

رابعاً: موقفهم من الناظم:

في هذا الجانب تطغى كفة بحرق إذ كان يكثر من التنبيهات  
التي يستدرك فيها على الناظم، أو يردّ عليه أو يقيد ما أطلقه.  
أما ابن الناظم فليس عنده من هذا شيء يذكر.

وأما الصعيدي فهو موافق لبحرق في هذا الجانب إذ جلّ  
تنبيهاته مستتلة من بحرق، وكان أميناً في نقله فهو يصدر كل  
تنبيه بقوله قال الشارح والمراد به بحرق كما صرح به في  
مقدمة كتابه.

خامساً: التعرض للمسائل الخلافية:

المسائل الخلافية في الصرف قليلة لا تصل حدّ الخلاف في  
النحو، ومع ذلك نجد خلافاً بين الصرفيين في بعض المسائل  
كالرباعي المضعف مثل وسوس أهو على وزن فَعَلَّ أم  
فَعَفَّ، ووزن فَعَلَّ كجُوذِرٍ أهو بناء أصلي أم هو متفرع عن  
فَعَلَّ كبرُثْنٍ، وهل المحذوف من اسم مفعول الثلاثي الأجوف  
العين أم واو مفعول.

مثل هذه المسائل ابن الناظم لم يقف عندها ولم يذكرها، أما  
بحرق فإنه يذكر مثل هذه الخلافات ويختار ما يراه راجحاً  
قال متحدثاً عن وزن طَقَّقَ: "هذه الأمثلة رباعية أصلية عند

البصريين؛ لأن وزنها فَعَلَل لا فَعَفَع، وعند الكوفيين أن نحو كَبَّكَبَهُ مما يصح المعنى بإسقاط ثالثه من مزيد الثلاثي "[13]" وقال في باب الأمر: "الأمر بالصيغة مبني على الراجح، وهو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم" [14].

والصعيدي قد نقل هذه الخلافات من بحرق وسكت عن التعليق عليها مما يدل على الموافقة.

### وصف النسخ الخطية

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين خطيتين: الأولى: في مكتبة الحرم النبوي الشريف برقم 415/35، ورمزت لها بالرمز (ح) أول كلمة حرم، وقد جعلتها أصلاً. وهي تقع في سبعين لوحة، في كل لوحة صحيفتان، رمزت لليسرى منهما وهي التي فيها الترقيم الأصلي للمخطوطة بالرموز (أ)، ورمزت للتي في ظهرها بالرمز (ب). وكل صحيفة منها تضم واحداً وعشرين سطراً، في كل سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً.

وهذه النسخة قد قوبلت على نسخة المؤلف، ويشيع في صفحاتها عبارة: بلغ مقابلة على نسخة المؤلف. وكتبت بخط النسخ الجميل، ونص اللامية فيها بالمداد الأحمر مما جعلها تبدو في التصوير باهتة.

ويظهر أنه قد سقط منها ورقة العنوان فألحق بها بخط مختلف عن خط الأم، ولم يسقط منها شيء ما عداها. وتاريخ نسخها دُونَ باليوم والشهر، وتركت السنة، وناسخها عبد القادر المازني الجوهري في سابع يوم خلا من رجب الفرد على التمام والكمال، ويبدو أن الناسخ ليس من طلبة العلم إذ فاته شيء كثير من الأخطاء الإملائية والنحوية.

أما النسخة الثانية:

فهي نسخة خطية توجد في مركز الملك فيصل، وهي فيه برقم 1559، ورمزت لها بالرمز (ف).  
وتقع في 82 لوحة في كل لوحة صحيفتان، وفي كل صحيفة تسعة عشر سطرًا، وفي كل سطر ثماني كلمات تقريباً، وخطها مشرقي غير جيد، وهي كاملة سالمة من الخروم والنقص والرطوبة وغيرها من آفات المخطوطات، وقد كتبت عام 1248هـ، ولم تسلم كسابقتها من الأخطاء الإملائية والنحوية.

عملي في التحقيق:

- 1 - قارنتُ بين النسخ وأثبتُ الخلاف في الهامش.
- 2 - ضبطتُ النص بالشكل.
- 3 - خرجتُ الشواهد، وضبطتها بالشكل.
- 4 - ميزتُ بين اللامية والشرح بجعل اللامية بين قوسين كبيرين وبخط مختلف كما سبقت الإشارة له في دراسة الكتاب.
- 5 - ذكرتُ في الهامش أبيات اللامية كاملة عند أول ذكر لها.
- 6 - وثقتُ إحالات المصنف ونقوله من المتقدمين من كتبهم، وكان كثيراً ما يعول على كتب ابن مالك وشرح ابن الناظم وشرح بحرق وسيبويه والصحاح والقاموس، وبعض الحواشي المتأخرة.
- 7 - أشرتُ في الهامش إلى الخلافات والآراء المتعلقة بالمسائل إثراء للنص.
- 8 - راعيتُ في كتابة المخطوطة قواعد الإملاء الحديثة، مع الاعتناء بعلامات الترقيم.

- 9 - ترجمتُ للأعلام الذين ورد لهم ذكر في المتن،  
وأعرضت عن المشهور منهم جداً.
- 10- وضعتُ بين معقوفين عناوين لبعض المسائل المحتاجة  
لذلك.
- 11- فسرتُ ما أغفل المصنف تفسيره من الكلمات الغريبة،  
أما ما فسره المصنف فإنني أعرضتُ عن تفسيره حتى وإن  
كان تفسيره مختصراً لئلا يكون عملي تفسير التفسير.
- 12 - ذكرتُ في الهامش أهم المراجع للقضايا الصرفية عند  
أول ورود لها لراغبي المزيد.
- 13- ألحقتُ بالكتاب مجموعة من الفهارس الفنية.  
صورة الغلاف من نسخة ح  
الصحيفة الأولى من نسخة ح  
صورة من نسخة ح يظهر عليها عبارة: بلغ مقابلة على  
نسخة المؤلف رحمه الله  
اللوحة الأخيرة من نسخة ف

### الكتاب المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
وآله.

وبعد: فيقول أحوج العباد، وأخفض العبيد: حمد بن محمد  
الصعيدي المالكي غفر الله له ولوالديه: هذا تعليق لطيف على  
منظومة الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن  
مالك الأندلسي الجياني النحوي اللغوي الصرفي اقتضرت  
فيه على حلّ ألفاظها، وبيان مرادها، والتنبيه على بعض ما  
فاتها، اقتطفته من ثمار شرح الإمام الفاضل بحرق

اليمني[15]- وهو المراد بالشارح عند الإِطلاق- وبعض  
كلمات من غيره.

وسميته ب (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية  
الأفعال).

وبالله أعتصم وأسأله العصمة [1/2//] مما يصم، لا رب  
سواه، ولا مأمول إلا خيره، وهو حسبي ونعم الوكيل.  
قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم:

ابتدأ المصنف كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز، وعملا  
بقوله صلى الله عليه وسلم "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم  
الله الرحمن الرحيم فهو أقطع"[16]، وفي رواية فهو  
"أبتر"[17]، وفي رواية فهو "أجزم"[18]"[19] رواه أبو داود  
وغيره[20]، وحسنه ابن الصلاح[21] وغيره[22]، أي نقل  
ابن الصلاح تحسينه عن غيره من المتقدمين؛ لأن ابن  
الصلاح يقول: "لا يمكن التحسين والتصحيح في زماننا" قال  
العراقي[23] في التذكرة[24]: "وعنده التصحيح ليس يمكن  
في عصرنا[25]، وقال يحيى يمكن[26]" والضمير عنده  
لابن الصلاح، والمراد ب(يحيى) الإمام النووي[27] رحمه  
الله.

والمعنى ناقص وقليل البركة فهو وإن تم حساً لا يتم معنى.  
ثم إنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بما  
يناسبها من الفن المشروع فيه، ثم إن محلّ التكلم عليها إذا  
كانت من موضوعه، فإن لم تكن منه فلا ينبغي أن يتكلم  
عليها، وحينئذٍ فلا بدّ من تقديم مقدّمة مشتملة على المبادئ  
التي من جملتها الموضوع ليُعلم هل البسملة منه فيُتكلّم عليها  
أولاً، ومبادئ كل فنّ عشرة جمعها بعضهم بقوله [1/2//] ب:  
إنّ مبادي كل فنّ عشرة  
الحدّ والموضوع ثم الثمرة

وفضله ونسبة والواضع  
والاسم الاستمداد حكم الشارع  
مسائل والبعض بالبعض اكتفى  
ومن درى الجميع حاز الشرفا  
فالتصريف لغة: مطلق التغيير [28]، ومنه تصريف الرياح،  
أي تغييرها، وتقلبها.  
واصطلاحاً: علم بأصول يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمة  
صحة واعتلالا، وزيادة ونقصاناً [29].  
وموضوعه: الكلمات العربية من حيث البحث عن صحتها  
واعتلالها.

وواضعه معاذ بن مسلم الهراء [30]، بفتح الهاء وتشديد  
الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية، قاله في التصريح [31]،  
وحكى الاتفاق عليه.  
وثمرته: تأديته إلى فهم اللغة الموصلة إلى فهم كتاب الله  
تعالى.

وفضله: شرفه من هذه الحيثية.

ونسبته لبقية العلوم: التباين.

واسمه: الصرف والتصريف [32].

واستمداده: من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

وحكمه: الوجوب الكفائي.

ومسائله: قضاياها التي يطلب فيها نسبة محمولاتها [33] إلى  
موضوعاتها [34]، كقولنا: ضَرَبَ فِعْلٌ مَجْرَدٌ، وَأَكْرَمَ فِعْلٌ  
مزيد، وفَعْلٌ مضموم العين مضارعه بالضم، إلى غير ذلك.  
وإذا علمت أن البسمة من الموضوع فنقول: الاسم مشتق من  
السمة عند الكوفيين [35] فأصله (وسم) واوي الفاء حذفت  
فاؤه [أ/3/1//] وعوّض عنها همزة الوصل، وعند البصريين  
من السموّ، فأصله (سمو) واوي اللام حذفت، وعوّض عنها

همزة الوصل بعد تسكين فائه، واستدلوا على ذلك بجمعه على أسماء، وتصغيره على سميّ، وأصله: (سَمِيؤُ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء؛ إذ لو كان أصله (وسم) كما يقول الكوفيون لم يجمع على أسماء؛ لأن فعلاً صحيح العين لا يجمع على أفعال كما يعلم من الخلاصة [36]، ولم يصغر على سميّ بل على وسيم قال في الكافية [37]:

واشتق الاسم من سم البصريّ

واشتقه من وسم الكوفيّ

والأول المقدم الجلي

دليله الأسماء والسميّ

والله: علم على الذات الأقدس، وأصله (إله) [38] ثم دخل حرف التعريف فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت، وقيل حذفت متحركة فصار "الله" أدغمت اللام في اللام وفخّم للتعظيم، فعلى الأوّل يكون الحذف قياساً؛ لأن المحذوف ساكن، والإدغام غير قياسيّ، لوجود الفاصل بين اللامين تقديراً؛ لأن المحذوف قياسياً كالثابت، وعلى الثاني يكون الحذف غير قياسيّ؛ لأن المتحرك متعاصٍ بالحركة، والإدغام قياسياً؛ لعدم وجود الفاصل تقديراً.

والرحمن: المنعم بجلائل النعم.

والرحيم: المنعم بدقائقها.

(الحمد لله) [39]

وابتدأ [3//ب] ثانياً بالحمد لما مرّ من الاقتداء بالكتاب العزيز، والعمل بالأحاديث الواردة في طلب الابتداء بالحمد، وللإشارة إلى أنه لا تعارض بين الروايتين [40]؛ لأن الابتداء قسماً: حقيقي وهو ما تقدّم أمام المقصود، ولم يسبقه شيء. وإضافي: وهو ما تقدّم أمام المقصود مطلقاً.

والحمد لغة: الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته،  
سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.  
واصطلاحاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً  
على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد عرفاً بإبدال الحامد بالشاكر.  
واصطلاحاً: صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خلق  
لأجله، فبين الحمدين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان  
في ثناء بلسان في مقابلة نعمة، وينفرد اللغوي في ثناء به لا  
في مقابلة نعمة، والاصطلاح في ثناء بغيره في مقابلة  
نعمة، وكذا بين الحمد والشكر اللغوي فيقال ما تقدّم، وبين  
الشكر اللغوي والحمد عرفاً الترادف، وبين الشكر  
الاصطلاح في وكلّ من الثلاثة العموم والخصوص المطلق  
فهو أخصها فهذه ست نسب

قال سيدي عليّ الأجهوري [41]:

إِذَا نَسَبًا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ دُمَّتْهَا  
بِوَجْهِ لَهْ عَقْلُ اللَّيْبِ يُوَالِفُ  
فَشُكْرٌ لِذِي عُرْفٍ أَحْصَ جَمِيعُهَا  
وَفِي لُغَةِ لِلْحَمْدِ عُرْفًا يُرَادِفُ  
عُمُومٌ لَوَجْهِ فِي سِوَاهُنَّ نِسْبَةٌ  
فَذِي نِسَبٍ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفٌ  
(لا أبغي به بدلاً)

أي [4/4/1] لا أطلب به عوضاً بل لما تستحقه ذاته تعالى يقال  
بغيت الشيء أبغيه بُغية بالضم وبُغية بالكسر وُبُعِيَ وُبُغَاءٌ  
بالمد مع الضم فيهما أي: طلبته ومنه {أَفَعَيْرَ دِينَ اللَّهِ  
يَبْغُونَ} [42] وقد يقال بغيته الشيء أي: طلبته له ومنه  
{يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ} [43].  
وبدل الشيء عوضه.

وجملة قوله (لا أبغي به بدلاً) في موضع نصب إما على أنه وصف لمصدر محذوف أي حمداً لا أبغي به بدلاً، والضمير للحمد، وإما على الحال من فاعل الحمد إذ هو في معنى أحمد أي أحمد الله حالة كوني لا أبغي به بدلاً، والضمير على هذا إما للحمد، وإما لله سبحانه وتعالى أي لا أطلب بالله إلهاً آخر.  
(حمداً)

منصوب بفعل مقدر أي أحمدته حمداً، لا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي من الحمد أي غير معمول له كذا قيل، والمراد أنه أجنبي من جهة المصدرية لا من جهة كونه مبتدأ يعني أن عمل الحمد في حمداً من جهة أنه مصدر بحسب الأصل، وعمله في (الله) [44] من جهة أنه مبتدأ فيكون أجنبياً من الحمد من جهة المصدرية التي يعمل بها في حمداً، والفصل بالأجنبي ولو باعتبار يمنع عمل المصدر.  
(يبلغ)

أي يوصل يقال بلغت الشيء بالتشديد، وأبلغته أوصلته وبهما قرئ قوله تعالى: { أبلغكم رسالات ربي } [45] وهذه الجملة في محل نصب نعت [// 4 / ب] لـ (حمداً).  
(من رضوانه)

بكسر الراء وضمها، وبهما قرئ في السبع [46] حيثما وقع غير ثاني العقود [47] بمعنى الرضى ضد السخط يقال رضي الله عنه وعليه رضى ورضواناً: أبعد الله عن السخط.  
(والأملا)

بألف الإطلاق أي الرجاء يقال أملت الشيء مخففاً أملة بمدّ الهمة كأكلته أكله، وأملت بالتشديد أومله أي رجوته.  
ثم لما كان شكر الوسائط [48] في إيصال الخيرات مأموراً به شرعاً وإن كان المنعم الحقيقي هو الله تعالى ثلث الناظم بالصلاة على أكبر الوسائط بين العباد ومعبودهم في إيصال

كل خير، ودفع كل ضير وهو الرسول صلى الله عليه وسلم  
وآله وصحبه الذين آووا الدين ونصروه وحملوه إلى الأمة  
ونقلوه فقال عاطفاً على الحمد.

(ثم الصلاة) [49]

وعطف ذلك بـ(ثم) ليفيد الترتيب صريحاً لأن حمد الله تعالى  
أهم وأحق بالتقديم.

والصلاة: النعمة المقرونة بالتعظيم، وأفرد المصنف الصلاة  
عن السلام مع كراهة إفراد أحدهما عن الآخر إما لأنه سلم  
لفظاً وهو كافٍ، أو جرياً على مذهب من لا يرى كراهة  
الإفراد.

(على خير الورى)

أي أفضلهم بتفضيل من الله لا بمزية وجدت فيه؛ لأن المزية  
لا تقتضي الأفضلية، والورى بالقصر: الخلق، وهذه الصفة  
مختصة به عليه الصلاة والسلام؛ ولذا استغنى بها عن  
التصريح [//5//] باسمه.

(و على ساداتنا)

جمع سادة، وسادة جمع سيّد وهو من ساد قومه وفاقهم في  
الشرف، وعلى هذا فسادات جمع الجمع ثم أبدل منه قوله:

(آله وصحبه الفضلا)

والآل: أصله (أَهْلٌ) بدليل قولهم في تصغيره (أُهَيْلٍ) فأبدلت  
الهمزة من الهاء لقرب المخرج ثم أبدلت الهمزة الثانية ألفاً،  
ولم تبدل الهاء من أول وهلة؛، لأنه لم يعهد ذلك في موضع  
فيقاس هذا عليه. وقيل أصله (أَوْلٌ) كـ(جَمَلٍ) بدليل تصغيره  
على (أُوَيْلٍ) قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والأول

مذهب سيبويه [50]، والثاني مذهب الكسائي [51]، وآل  
الرجل عشيرته وأتباعه وتخصيص آله صلى الله عليه وسلم  
ببني هاشم والمطلب شرعي لا لغوي، والصَّحْب اسم جمع

لصاحب كَرَكْبٍ وَرَاكِبٍ وَسَفْرٍ وَسَافِرٍ [52] وَتَجْرٍ وَتَاجِرٍ،  
وأما أصحاب فجمع.

والفضلاء جمع فاضل على غير قياس [53] كشاعر وشعراء؛  
لأن فاعلاً يجمع على (فَعَلَةٌ) ككاملٍ وكَمْلَةٍ أو على (فَعَّلٍ) أو  
(فُعَّالٍ) بضم الفاء تشديد العين ك(عُدِّلٍ) و(عُدَّالٍ).

وأصل الفضل الزيادة فمن زاد على أحد بشيء فقد فضله به،  
وهم رضي الله عنهم قد فضلوا سائل الأمة بما خصهم الله به  
من صحبته ورؤيته والانتساب إليه واتباعه صلى الله عليه

وسلم قال تعالى: {لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ  
الْفَتْحِ [5/ب] وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ  
بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى} [54] وقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم: "لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا [55]  
أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ" رواه  
البخاري ومسلم [56] أي إنفاق أحدهم مدًّا أو نصف مدٍّ أفضل  
من إنفاق غيرهم مثل أُحُدٍ ذَهَبًا.

ثم إنه رحمه الله تعالى بيّن الغرض الداعي له إلى هذا النظم  
وهو الحثّ على علم التصريف الذي يتوصل به إلى علم  
اللغة التي يتوصل بها إلى فهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه  
صلى الله عليه وسلم فقال:

(وبعد) [57]:

هو ظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه،  
وهذه الكلمة يطلب الإتيان بها عند الانتقال من غرض إلى  
آخر لكن الوارد في السنة (أمّا بعد) فالواو نائبة عن (أمّا)،  
وهي نائبة عن (مهما)؛ ولذا لزممت الفاء بعدها، وما أحسن

قول بعضهم [58]:

وما واو لها شرط يليه

جواب قرنه بالفاء حتما

هي الواو التي قرنت ببعدها  
وأما أصلها والأصل مهما

(فالفعل من يحكم تصرفه

يحز من اللغة الأبواب والسبلا)

والمراد بالفعل هنا الفعل الصناعي من مضارع وماضٍ وأمر مع ما يشتمل على حروف الفعل ومعناه من مصدر واسمي فاعل ومفعول واسمي زمان ومكان [6/أ] وما يلتحق بها؛ وذلك لأن علم التصريف يبحث فيه عن أحوال بنية الكلم، والكلم اسم وفعل وحرف، ولا حظ للحرف في علم التصريف، وكذا الأسماء المبنية والأفعال الجامدة؛ لقوة شبهها بالحروف، لأنها لا تقبل التغيير فصار علم التصريف مختصاً بالأصالة بالأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وهو في الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه، والناظم رحمه الله تعالى خص هذه المنظومة بالفعل لما ذكره من أن إحكامه مفتاح علم العربية أي اللغة، والفعل مجرداً كان أو مزيداً فيه ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، ولا بد لكل فعل من مصدر ومن فاعل، فإن كان متعدياً فلا بد له من مفعول به وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيحتاج إلى تغيير صيغة الفعل له' ولا بد أيضاً لوقوع الفعل من زمان ومكان، وقد تكون للفعل آلة يفعل بها، فأنحصرت أبواب هذه المنظومة فيما ذكر من باب الفعل المجرد وتصاريفه وباب أبنية الفعل المزيد فيه كذلك وباب المضارع والأمر وما لم يسم فاعله وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين من المجرد والمزيد فيه وباب أبنية المصادر مجردة ومزيداً فيها وباب أسماء الزمان [6/ب] والمكان وما يلحق بهما من الآلة

وغيرها وإحكام الشيء إتقانه وضبطه، والتصريف التقلب  
وتصرف الشيء تقلبه من حال إلى حال.  
وعلم التصريف في الاصطلاح ما سبق.  
وقوله (يحز) بالحاء المهملة أي يضم ويجمع يقال: حاز  
الشيء يحوزه ضمه، والجملة جواب الشرط، وقوله (من  
اللغة) متعلق بـ(يحز).

ومعنى (اللغة) في اللغة: اللهج والإسراع.  
وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة موضوعة لمعان  
مخصوصة. هذا ما اشتهر، وقال بعض المحققين [59] اللغة  
في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ؛ ويدل له [60]  
قولنا لغة تميم إهمال (ما) أي استعمالهم.

وقوله (الأبواب): مفعول (يحز) جمع باب، وباب الشيء ما  
يدخل منه، والسبل جمع سبيل بمعنى الطريق يذكر كلّ منهما  
ويؤنث، والمراد بالأبواب والسبل قواعد اللغة؛ لأنه يتوصل  
بما ذكر إلى معرفة الجزئيات كما سيقول الناظم، والمعنى أن  
من أتقن علم التصريف حاز الطرق الموصلة إلى فهم اللغة.  
واعلم أن الناس في ذلك ثلاثة أصناف: صنف عرف الأبنية  
والأوزان كأن يعلم مثلاً أن مضارع فَعَلَ المضموم مضموم  
ككَرَمَ يَكْرُمُ، وأن قياس اسم الفاعل منه على فَعَلَ وفَعِيل  
كسهلٍ وظريفٍ [أ/7//] وقياس مصدره الفَعَالَةُ والفُعُولَةُ  
كالشَّجَاعَةِ والسُّهُولَةِ فهذا تصريفي فقط إلا أنه مفتقر إلى علم  
اللغة الفارق له بالنقل عنهم بين فَعَلَ بالضم وفَعَلَ بالكسر  
وفَعَلَ بالفتح، وصنف ثانٍ أشرف على مواد اللغة بالنقل  
والمطالعة، ولا يعرف الموازين والأقيسة التي يُردّ بها كل  
نوع إلى نوعه فهذا لغوي فقط لم يذق حلاوة علم اللغة،  
وصنف ثالث عرف الموازين والأقيسة أولاً، ثم تتبّع موادّ

اللغة نقلاً فهذا هو المتقن الذي أحكم علم التصريف وحاز  
سبل اللغة وهو مراد الناظم رحمه الله.  
ثم لما قويت داعية السامع وتوفرت رغبته قال من لي بذاك  
فقال:

(فَهَاكَ) [61]

(ها): اسم فعل أمر بمعنى خذ، والكاف حرف خطاب  
تتصرف تصرف الكاف الاسمية فيقال هَاكَ بالفتح للمذكر  
وبكسر ها للمؤنث، وهاكما للمثنى، وهاكم وهاكن، وقد تبدل  
همزة [62] فتتصرف تصرفها فيقال هاء بالفتح للمذكر  
وبالكسر للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن، وعلى هذه اللغة جاء  
قوله تعالى: {هَآؤُمْ أَفْرَأُوا كِتَابِيَهٗ} [63] أي هاكم.  
(نظماً محيطاً بالمهم)

نظم الشيء تأليفه وجمعه على وجه مخصوص ومنه نظم  
الشعر يقال نَظَمَهُ يَنْظِمُهُ كضربه يضربه نظماً ونظاماً أي  
جمعه [7/ب] وألفه، والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع  
جهات ومنه الحائط. والمُهمُّ: الأمر الذي يُهمُّك شأنه، والمراد  
بالمُهمِّ هنا القواعد الكلية.

ثم استشعر المصنف سؤالاً من السامع تقديره: قد وصفت  
نظمك بأنه محيط بالمهم فقط ولا يتم الغرض إلا بفهم  
الجزئيات فأجابه بقوله:

(وقد يحوي التفاصيل من يستحضر الجُملاً)

التفاصيل: الأمور الجزئية كمعرفة أفراد اللغة مثلاً،  
والجُمَل [64]: الأمور الكلية كمعرفة الأبنية والأقيسة،  
والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة  
وهو الأبنية والأقيسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها وردّ  
كل نوع منها إلى أصله وذلك مما يدعو الطالب إلى حصر  
المواد واستقرائها.

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه [65]

والمراد بالأبنية كونه رباعياً أو ثلاثياً، وبالمجرد ما حروفه أصول كلّها، وسيأتي باب المزيد فيه إن شاء الله تعالى، وبالتصاريف اختلاف أحواله من ضم عين مضارعه وكسرها وفتحها، أما الأبنية فأشار إليها بقوله:

(بِفَعْلَلِ الْفِعْلُ ذُو التَّجْرِيدِ أَوْ فَعْلَا

يَأْتِي وَمَكْسُورِ عَيْنٍ أَوْ عَلَى فَعْلَا)

أي الفعل المجرد: يأتي رباعياً على وزن (فَعْلَل) وثلاثياً على وزن (فَعْل) [1/8//] بضم العين أو (فَعْل) بكسرها أو (فَعْل) بفتحها، فالفعل مبتدأ، وذو التجريد نعته ويأتي خبره، و(بفعلل) في موضع الحال المقدمة من فاعل يأتي المستتر، وكذا قوله ومكسور عين أو على فعل حالان منه.

[الرباعي المجرد]

فمثال الرباعي لازماً حَشْرَجَ عند الموت أَي غَرَّعَ، وَفَرَشَحَ [66] أَي قعد مسترخياً، وَدَرَبَخَ أَي طَاطَأَ رأسه ومدَّ ظهره، وَعَرَبَدَ أَي ساء خلقه على نديمه، وَجَرَبَزَ الرجلُ وَجَرَمَزَ [67] أَي انقبض واجتمع وقس على ذلك.

ومثاله ومتعدياً قَرَطَبَهُ: صرعه، وَقَرَضَبَهُ: قطعه ومنه سَمِّي السيفُ القُرَضَابُ، وَخَرَفَجَ عَيْشَهُ: وسَّعه، وَدَخَرَ جُتَهُ فَتَدَخَرَ جَ فِي حُرُودٍ، وَفَرَطَحَهُ، وَقَلَطَحَهُ: عَرَّضَهُ فَهُوَ مُفْلَطَحٌ.

ومثال (فَعْلَل) ولا يكون إلا لازماً دَنَا الرجلُ دَنَاءَةً فَهُوَ دَنِيٌّ، وَأَدَبَ الرجلُ أَدَباً فَهُوَ أَدِيبٌ، وَأَرَبَ أَرَباً فَهُوَ أَرِيبٌ أَي عاقلٌ، وَجَنَّبَ جَنَابَةً، وَصَلَّبَ صَلَابَةً، وَعَدَّبَ الشَّيْءَ: أَي حَلِيٌّ

وَقَرَّبَ قُرْباً، وَقَشَبَ الثَّوْبُ قَشَابَةً صَارَ قَشِيباً أَي جديداً أبيض، وَلَزَبَ [68] الطينُ لُزُوباً صَارَ لَازِباً أَي لَزِجاً، وَأما لَزَجَ أَي لصق فبالكسر.

ومثال (فَعَلَ) المكسور لازماً: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وشَبِعَ فهو شَبَعَانٌ، وسَلِمَ فهو سَلِيمٌ.

ومتعدّياً: فَهَمَ وَسَمِعَ وَشَرِبَ.

ومثال (فَعَلَ) المفتوح لازماً جَلَسَ وَقَعَدَ وَجَاءَ وَقَامَ.

ومتعدّياً [8//ب] ضَرَبَ وَأَكَلَ.

تنبيه:

قد يشترك فعل المضموم والمفتوح والمكسور فيصير الفعل الواحد مثلث الماضي [69] نحو: نَقَبَ عليهم فهو نقيب، ورفُتَ في كلامه أفحش، وَعُدَّ عن الطريق قال، وأَمَرَ عليهم أي أميراً، وَخَثَرَ اللبن ثَخَنَ، وَعَثَرَ الماشي انكَبَ، وَغَمَرَ الماء صار غامراً وَقَدَّرَ صار قَدِيراً، وَكَدَّرَ صار كَدِيراً، وَمَضَرَ اللبن حَمُضَ، وَنَضَرَ وجهه نُضْرَةً نَعِمَ، وَأَنَسَ به، وَخَمِصَ بطنه ضَمُرَ، وَقَنِطَ أيس، وَرَفَقَ به، وَسَفَلَ ضَدَّ علا، وَكَمَلَ صار كاملاً، وَعَقَمَتِ المرأةُ لم تحبل وسيأتي في الحلقي شيء من هذا.

تتمة:

إنما كان للفعل الرباعي بناء واحد وهو فَعَّلَ كما تقدّم لأنهم التزموا فيه الفتحات طلباً للخفة، لكن لما لم يكن في كلامهم أربع متحركات متوالية في كلمة واحدة سَكَّنُوا حرفاً منه؛ وخصوا ثانيه لأن الأول لا يكون إلا متحركاً، وآخر الفعل مبنيّ على الفتح، وصار الثاني أولى من الثالث، لأن الرابع قد يسكن عند اتصال الفعل بتاء الفاعل أو نونه كدَحْرَجْتُ فيلزم التقاء الساكنين لو سكن الثالث، فتعيّن سكون الثاني، وإنما كان للفعل الثلاثي ثلاثة أبنية لوجوب فتح أوله وآخره كما سبق، وبقيت عينه لا يجوز أن تكون ساكنة لئلا [9//أ] يلتقي ساكنان عند اتصال تاء الفاعل أو نونه كضَرَبْتُ وضَرَبْنَا فصارت محرّكة بالحركات الثلاث.

وإنما لم ينقص بناء الفعل عن ثلاثة أحرف لأن الأصل في كل كلمة أن تكون كذلك حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بينهما؛ إذ يجب أن يكون المبتدأ به محرّكاً، والموقوف عليه ساكناً.

وإنما لم يأت الفعل المجرد سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان، ولا خماسياً؛ لأنه قد يتصل به تاء الفاعل أو نونه فيصير كالجزء منه؛ ولهذا يجب أن يسكن له آخر الفعل [70].

وجاء بناء الاسم المجرد ثلاثياً، ورباعياً وخماسياً أيضاً؛ لعدم اتصال الضمير المذكور به، ولم يأت سداسياً لما مرّ. ثم لما كان الفعل الرباعي ثقيلاً بالنسبة إلى الثلاثي كانت مواده أقلّ، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور فمواده أقل منه، والمكسور أثقل من المفتوح فمواده أقل منه أيضاً.

### [المضارع من الثلاثي]

ولمّا أنهى الكلام على حكم أبنية الفعل المجرد، شرع في تصاريفه وهي اختلاف حال مضارعه بضم أو كسر أو فتح؛ وبدأ بمضارع المضموم ثم المكسور لقلّة الكلام عليهما فقال:

### [باب كَرُم]

(والضم من فعل الزم في المضارع) [71]

الضم مفعول مقدّم بـ(الزم)، و(في المضارع) متعلق به أي الزم ضمة العين التي في فَعَلَ المضموم في مضارعه [9//ب] أيضاً تقول في كَرُمَ يَكْرُمُ، وفي ظَرْفَ يَظْرُفُ، وفي شَرْفَ يَشْرُفُ وهكذا لم يشدّ من ذلك شيء إلا ما جاء على تداخل اللغتين كـ(كُدْتُ أَكَادُ) [72] فقد أوقعوا مضارع

المكسور بعد المضموم ثم قال:

### [باب فَرِحَ]

(وافتح موضع الكسر – وهي العين – في المبني من فعلا)

المكسور أي في المضارع المبني منه فتقول في فُرِحَ يَفْرَحُ، وفي سَمِعَ يَسْمَعُ وهكذا هذا هو الأصل، وقد شذَّ منه أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر وهي ضربان: ضرب جاء مع الكسر فيه الفتح أيضاً الذي هو الأصل، وضرب انفرد فيه الكسر على الشذوذ فأشار إلى الأول بقوله:

### [باب حَسِبَ]

(وجهان فيه من احسب مع وَغِرْتَ وَجِرْتَ  
تَ انْعَمَ بَيَّسْتَ وَيَّسَّتْ أَوْلَهُ يَبِيسُ وَهَلَا)

أي وفي عين المضارع من الأفعال المذكورة وجهان: الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ وهي تسعة أفعال [73]:  
الأول: حَسِبَ: بمعنى ظنَّ يقال حَسِبَهُ يَحْسِبُهُ بِهٖ بِالْفَتْحِ [74]  
على القياس وبالكسر على الشذوذ مع أنه أفصح لأنه لغة الحجازيين، وبهما قرئ في السبع [75].

الثاني: وَغَرَ بَغِينٌ مَعْجَمَةٌ يُقَالُ: وَغَرَ صَدْرُهُ يَغِرُّ وَيُؤْغِرُّ إِذَا تَوَقَّدَ غَيْظًا.

الثالث: وَجَرَ بِحَاءٍ مَهْمَلَةٌ يُقَالُ: وَجَرَ صَدْرُهُ يَجِرُّ وَيُؤْجِرُّ إِذَا امْتَلَأَ مِنَ الْحَقْدِ.

[10// أ] الرابع: نَعِمَ يُقَالُ: نَعِمَ يَنْعِمُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ نَعْمَةٌ بِفَتْحِ النُّونِ وَهِيَ التَّنْعَمُ.

الخامس: بَيَّسَ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ يُقَالُ: بَيَّسَ يَبِيسُ وَيَبِيسُ وَيَبِيسُ بِوَسْأً بِالتَّنْوِينِ وَبِوَسْأً إِذَا سَاءَتْ حَالُهُ ضِدُّ التَّنْعَمِ.

السادس: يَبِيسَ بِالمثناة تحت ثم همزة مكسورة يقال: يَبِيسَ مِنْهُ يَبِيسُ وَيَبِيسُ إِذَا انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ، وَالفَتْحُ أَفْصَحُ وَعَلَيْهِ أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ نَحْوُ { وَلَا تَيَّأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَبِيسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ } [76] { أَفَلَمْ يَبِيسِ الَّذِينَ آمَنُوا } [77].

السابع: وَلِهَ يَقَالُ: وَلِهَ يَلُهُ وَيُوَلُّهُ وَلَهَا بِالتَّحْرِيكِ فَهُوَ وَالِيَةٌ  
وَوَلَّهَانُ إِذَا كَادَ أَنْ يَذْهَبَ عَقْلُهُ لِفَقْدِ مَحْبُوبٍ مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ.  
الثامن: يَبْسُ بِالْمَثْنَةِ تَحْتَ ثَمِ الْمُوَحَّدَةِ يَقَالُ: يَبْسُ الشَّجْرُ  
وَنَحْوَهُ يَبْسُ وَيَبْسُ يُبْسًا بِالضَّمِّ [78] فَهُوَ يَابِسٌ وَيَبْسُ [79]  
بِالْفَتْحِ وَيَبْسُ [80] كَكَتَفَ ذَهَبْتَ نِدَاوَتَهُ.

التاسع: وَهَلَّ يَقَالُ: وَهَلَّ الرَّجُلُ يَهْلُ وَيُوَهْلُ [81] وَهَلًّا  
مَحْرَكًا إِذَا فَرَعَ وَجَبْنَ، وَوَهَلَ عَنِ الشَّيْءِ نَسِيَهُ.  
وَإِلَى الضَّرْبِ الثَّانِي أَشَارَ بِقَوْلِهِ:  
(وَأَفْرَدَ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ وَرَثَ وَوَلِي  
وَرِمٌ وَرَعَتْ وَمِغْتَمٌ مَعٌ وَفَقَّتَ حُلًّا)  
وَوَثَّقَتْ مَعَ وَرِي الْمَخِّ أَحْوَاهَا) [82] ...

أَي وَأَفْرَدَ الْكَسْرَ عَلَى الشَّدُوذِ فِي الْمَضَارِعِ الْمَبْنِيِّ مِنْ  
الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

الأول: وَرَثَ الْمَالِ مِنَ الْمِيْتِ، وَوَرِثَ الْمِيْتِ [// 10 / ب]  
أَيْضًا يَرِثُهُ إِرْثًا، وَوَرَاثَةٌ بِكَسْرِهَا.

الثاني: وَوَلِيَّ يَقَالُ: وَوَلِيَّ الْأَمْرِ يَلِيهِ وَوَلَايَةٌ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَبِهِمَا  
قُرِي {مَا لَكُمْ مِنْ وَوَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [83] وَ{هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ  
لِلَّهِ} [84] وَقِيلَ الْوَلَايَةُ بِالْفَتْحِ النَّصْرَ، وَبِالْكَسْرِ الْإِمَارَةَ وَيُقَالُ  
وَوَلِيَّ مِنْهُ وَوَلِيَّهُ وَوَلِيًّا: أَي قُرْبًا.

الثالث: وَوَرِمَ يَقَالُ: وَوَرِمَ الْجُرْحُ وَنَحْوَهُ يَرِمُ وَوَرِمًا بِالتَّحْرِيكِ إِذَا  
انْتَفَخَ وَوَرِمَ أَنْفُهُ إِذَا انْكَسَرَ أَوْ غَضِبَ.

الرابع: (وَوَرَعٌ) [85] يَقَالُ: وَوَرَعَ الرَّجُلُ عَنِ الشَّبَهَاتِ يَرَعُ  
وَوَرَعًا مَحْرَكًا، وَوَرَعَةٌ [86] إِذَا عَفَّتْ عَنْهَا.

الخامس: وَوَمِقٌ يَقَالُ: وَوَمِقُهُ يَمِقُهُ مِقَةً وَوَمِقًا إِذَا أَحَبَّهُ فَهُوَ  
وَامِقٌ.

السادس: وَفِقَ يُقَالُ: وَفِقَ الْفَرَسُ يَفِقُ إِذَا حَسَنَ كَذَا قَالَه بدر الدين بن مالك [87] تابعاً لوالده في شرح التسهيل [88] رحمهما الله قال الشارح [89] ولم يذكر ذلك في الصحاح ولا في القاموس، وإنما قال وَفِقْتَ أَمَرَكَ تَفَقَّهُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا إِذَا صادفته موافقاً.

السابع: وَثِقَ يُقَالُ: وَثِقَ بِهِ يَثِقُ ثِقَةً إِذَا ائْتَمَنَهُ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ. الثامن: وَرِي الْمُخُّ يَرِي إِذَا كَثُرَ شَحْمُهُ، وَيُقَالُ أَيْضاً وَرَيْتِ الْإِبِلُ تَرِي إِذَا سَمِنَتْ، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِالْمُخِّ لِيَحْتَرِزَ [90] بِهِ عَنِ وَرِي الزَّنْدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يُقَالَ وَرِي يَوْرِي [91] كَرَضِي يَرْضَى عَلَى الْقِيَاسِ وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَةٌ وَرَى الزَّنْدُ يَرِي بِالْكَسْرِ كَرَمَى يَرِمِي [// 11/أ] وَذَلِكَ أَيْضاً جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ لَكِنَّهُ مِنْ أَمْثَلَةِ الْمَفْتُوحِ، وَرَبَّمَا رَكَّبُوا مِنَ اللَّغَتَيْنِ لُغَةً ثَالِثَةً فَقَالُوا وَرِي الزَّنْدُ يَرِي بِالْكَسْرِ فِيهِمَا كَوْرِي الْمُخُّ فَيُقَالُ هَذِهِ لَيْسَتْ بِلُغَةٍ مُسْتَقَلَّةً، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ عَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْتِجِ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ.

تنبيهان:

الأول: قوله: من (إحسب) و(إنعم) و(أوله) صيغ أمر وهي تدل على وزن المضارع؛ لأن الأمر مقتضب منه، فيجوز فيها الفتح والكسر تبعاً لمضارعها لكن (أوله) جاء على لغة الفتح، ويقال على لغة الكسر (له) و(عد) وأصله (أوله) حذفت منه الواو حملاً على مضارعه لوقوعها فيه أي المضارع بين عدوتيهما [92] ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها؛ لأنه أتى بها توصلًا للنطق بالساكن وقد زال [93].

وقوله (مع وَغَرَّتْ وَجِرَّتْ الخ) بتعدادها من غير حرف العطف، وهو على تقديره، وذلك جائز لضرورة الشعر اتفاقاً، وكذلك في السَّعَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ [94]، عَلَى مَا

اختاره في التسهيل [95] تبعاً لأبي علي [96] وابن  
عصفور [97]،

وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم "تَصَدَّعَ رَجُلٌ مِنْ  
دِينَارٍ مِنْ دِرْهَمٍ" الحديث [98] "يُكْتَبُ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا  
رُبْعُهَا" [99] يعني الصلاة، فالأول حذفت فيه الواو، والثاني  
حذفت فيه أو.

وقوله: (وَرِثٌ وَوَلِيٌّ وَوَرِمٌ) أفعال ماضية؛ وإنما سكن  
أواخرها للضرورة فيقال [100] [11//ب] على ذلك ما  
يجيء في النظم من أمثاله.

ومعنى قوله (احوها) احفظها ولا تقس عليها.

و(حُلاً) قال الشارح [101]: حفظناه بضم الحاء المهملة،  
فيجوز أن يكون مصدراً منصوباً بـ(وَفِئْتِ) إن كان (وَفِئْتِ)  
بمعنى حَسُنَ فيكون عامله من معناه كـ(قَعَدْتُ جُلُوساً) و(قُمْتُ  
وُقُوفاً)، ويجوز أن يكون جمع (حُلِيَّةٍ) وهي الصفة فيكون  
حالاً من الأفعال المذكورة، والتقدير حال كونها نعوتاً لمن  
قامت به، فإن جعلنا (وَفِئْتِ) بمعنى وَجَدَ كما تقدم عن  
الصحاح والقاموس فـ(حُلاً) مفعولٌ به أي صادف حُلاً، وإذا  
كان بالجيم بمعنى ظهر فهو صلة "ما" في قوله (فيما من).  
الثاني: كلامه يوهم حصر المستثنى فيما ذكر من النوعين،  
ولم يزد على ذلك أيضاً في التسهيل وشرحه، قال

الشارح [102] وقد ظفرت بثلاثة أفعال من النوع الأول نقل  
الوجهين فيها صاحب القاموس، وخمسة من النوع الثاني نقل  
فيها أفراد الكسر على الشذوذ.

أما الثلاثة فهي: (وَلِغٌ) الكلبُ (يَلِغُ) كـ(وَرِثٌ يَرِثُ) و(يَوَلِّغُ)  
كـ(وَجَلٌ يَوَجَلُ)، وفيه لغة أخرى كـ(وَهَبٌ يَهَبُ) فيصير من  
أمثلة فَعَلٍ المفتوح لا من فَعِلٍ المكسور.

الثاني (وَبِقٌ) بالموحدة (يَبِيقُ) و(يَوْبِقُ) أي هَلَكٌ.

الثالث: (وَحِمَتِ) الحبلَى بالحاء المهملة (تَحِمُّ) و(تَوْحَمُ) وحمماً إذا اشتهدت مأكولاً.

وأما الخمسة فهي (وَجِدَ) به (يَجِدُ) وَجِداً ووجِداناً إذا أحبّه، وعليه حَزَنَ حُزناً شديداً.

الثاني: (وَعَقَ) بالمهملة [أ/12//] (يَعِقُ) أي عَجَلَ.

الثالث: (وَرِكَ يَرِكُ) وَرِكاً اضطجع كأنه وضع وَرِكَه على الأرض.

الرابع: (وَكِمَ يَكِمُ وَكُماً) اغتمّ واكترب.

الخامس: (وَقِهَ) له بالقاف سَمِعَ وأطاع.

وعلى هذا فيصير المستثنى من الضرب الأولى اثني عشر، ومن الضرب الثاني ثلاثة عشر، وقد نظمت ذلك

فقلت [103]:

فَمِثْلُ يَحْسِبُ ذُو الْوَجْهَيْنِ مِنْ فَعِلا

يَلْغُ يُبِقُ تَحِمُّ الْحَبْلَى اشْتَهَتْ أَكْلا

وَحَمْسَةٌ كَثِيرَةٌ بِالْكَسْرِ وَهِيَ وَجِدُ

وَقِهَ لَهُ وَوَكِمَ وَرِكَ [104] وَعَقَ عَجِلا

[مضارع فَعَلَ المفتوح]

ثم لما أنهى الناظم رحمه الله تعالى الكلام على أحكام عين المضارع من (فَعُلَ) المضموم و(فَعِلَ) المكسور شرع في الكلام على أحكام المضارع من (فَعَلَ) مفتوح العين، وهي أربعة أنواع على ما ذكره نوع يطرد فيه الكسر، ونوع يطرد فيه الضم، ونوع يطرد فيه الفتح، ونوع يطرد فيه جواز الكسر، والضم.

[باب ضَرَبَ]

والنوع الأولى أربعة أقسام: ما فاءه واو، أو عينه أو لامه ياءً، أو مضاعف لازم، وإليه أشار بقوله:

..... (وأيدم)

كسراً لعين مضارع يلي فعلاً [105]

(ذا الواو فاءً أو اليا عيناً أو ك"أتى")

كذا المضاعف لازماً ك"حَنَّ" طلاً)

أي: وأدِمَّ كسر عين المضارع الذي يلي فَعَلَ المفتوح في  
تصريفه إذا قلت (فَعَلَ يَفْعَلُ) الذي فاؤه واو أو عينه أو لامه  
ياء وهو الممثل له ب(أتى) بالمتثناة فوق، وكذا المضاعف  
اللازم، فقله (يلي) فِعْلٌ مضارعٌ في محل النعت لمضارع،  
و(فَعَلَ) مفعول به، واستغني [12//ب] بلفظه عن قيد فتح  
عينه لتعيينه بعد ذكر فَعَلَ المضموم وفِعَلَ المكسور، وللدلالة  
عليه بالأمثلة ك(أتى) و(حَنَّ)، وذا الواو نعت ل(فَعَلَ)، و(ذا)  
بالنصب على التمييز، أو حال من الواو، وقوله (أو الياء)  
عطفاً على الواقع مضافاً إليه، و(عيناً) بالنصب على التمييز  
أو حال من الياء، وقوله ك(أتى) مثال لمحذوف معطوف على  
(عيناً) أي أو لأمأ كأتى، وقوله (كذا المضاعف) مبتدأ وخبر،  
و(لازماً) حال من المضاعف، و(الطلا) ولد الظبية والشاة  
وغيرهما من ذوات الظلف [106]، وقوله (أو) [107] اليا  
عيناً) و[108] هو بقصر الياء ونقل حركة همزة [109] (أو)

إلى تنوين (عيناً).

[المثال الواوي]

فمثال النوع الأول: وهو ما فاؤه واو (وَتَبَّ يَتَّبُ) و(وَجَبَّ  
يَجِبُّ) و(وَقَبَّ الظلام يَقْبُ) أي دخل، والقمر دخل في  
الكسوف وبهما [110] فُسِّرَ {غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ} [111]، و(وَلَجَّ  
يَلِجُ) و(وَهَجَّ الحرُّ يَهْجُ) و(وَأَدَّ المَوْؤَدَةَ يَبْدُهَا) دفنها حيَّة  
و(وَتَدَّ الوَتْدَ يَتْدُهُ) أثبته وكذا (وَوَطَّدَهُ يَطْدُهُ)، و(وَوَجَدَهُ يَجِدُهُ)  
أدركه، و(وَوَخَّدَ البعير يَخْدُ) أسرع، و(وَوَرَدَ الماء يَرُدُّه)،  
و(وَوَصَّدَ الباب يَصِدُّه) أغلقه ومنه {نَارٌ مُوصَدَةٌ} [112] بغير

همزة، و(وَعَدَهُ يَعِدُهُ) و(وَفَدَّ إِلَيْهِ يَفِدُّ) و(وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ) و(وَكَدَّ بِالْمَكَانِ يَكِدُّ) ثبت، و(وَلَدَّتِ الْمَرْأَةُ تَلِدُ) و(وَقَسَّ).

تنبيه:

قال الشارح [113]: صرح في التسهيل [114] بأن سائر [أ/13//] العرب غير بني عامر تلزم كسر مضارع هذا النوع، ولم يستثن منه شيئاً، ولا شرط له شرطاً وهو مقتضى النظم، وذلك عجيب منه فإنه جاءت منه أفعال بالفتح بل إننا نقول باشتراط كون لامه غير حرف حلق، فإني تتبعت مواده فوجدت حلقي اللام منه مفتوحاً ك(وَجَأَ الْأَنْثِيَيْنِ يَجَأُ) رضمها و(وَدَعَهُ يَدَعُهُ) تركه، و(وَزَعَهُ يَزَعُهُ) كفه، و(وَضَعَهُ يَضَعُهُ)، و(وَقَعَّ يَقَعُّ)، و(وَتَعَّ رَأْسَهُ يَتَعُّ) شدخه و(وَلَعَّ الْكَلْبُ يَلَعُّ)، و(وَبَهُ لَهُ يَبَهُ) [115] إذا فِطِنَ ومنه الحديث "لا يُؤْبَهُ به" [116] أي لا يفطن. فهذه ثمانية، ولم أعر على ما شد من ذلك غير: (وَضَحَّ الْأَمْرُ يَضِحُّ) أي ظهر.

وأما حلقي العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل [117]، كما مثلنا به في: (وَأَذَّ الْمَوْؤُدَةَ) و(وَوَخَدَّ البعير) و(وَوَعَدَ) و(وَوَخَزَ)، وشد: (وَوَهَبَ يَهَبُ).

النوع الثاني:

[الأجوف اليائي]

وهو ما عينه ياء من فعل المفتوح (جَاءَ يَجِيءُ) و(فَاءَ يَفِيءُ) رجع، و(خَابَ يَخِيبُ) و(رَابَهُ الْأَمْرُ يَرِيبُهُ) و(شَابَ يَشِيبُ).

تنبيه:

ذكر في التسهيل [118] أن العرب جميعاً التزمت كسر مضارع هذا النوع، ولم يشد منه شيء، فيحمل نحو: (بَاتَ يَبَاتُ) لغة في (يَبِيئُ) على أن ماضي (يَبَاتُ) (فَعَلَّ) المكسور ك(خَافَ يَخَافُ) لا (فَعَلَّ) المفتوح.

ومثال النوع الثالث:

## [الناقص اليائي]

وهو ما لامه ياء من فَعَلَ المفتوح [13//ب].  
(أَتَى يَأْتِي) وهو مثال الناضم و(أَوَى إِلَيْهِ يَأْوِي) انضم و(أَنَى يَأْنِي) حان ومنه {أَلَمْ يَأْنِ} [119] و(أَنَى المَاء) أيضاً إذا انتهى جريه ومنه {وَبَيْنَ حَمِيمٍ أَنْ} [120] و(بَرَى السَّهْمَ يَبْرِيهِ) و(بَكَى يَبْكِي) و(بَنَى البَيْتَ يَبْنِيهِ) و(تَنَى الحبلَ يَتْنِيهِ) عطفه، و(تَوَى بالمكان يَتْوِي) أقام، و(جَرَى المَاءَ يَجْرِي) و(جَزَاهُ عَلَى عملِهِ يَجْزِيهِ) وعنه (قَضَى) والشْيءُ كَفَى و(جَنَى الذَّنْبَ يَجْنِيهِ) وكذا الثمرة، و(حَكَى القولَ يَحْكِي)، و(حَمَاهُ يَحْمِيهِ) و(حَوَاهُ يَحْوِيهِ) أحرزه.

### تنبيه:

لم يشدّ من هذا النوع إلا قولهم: (أَبَى الشْيءَ يَأْبَاهُ إِبَاءً) [121] بموحّدة، ولم يستثنه الناضم، ونقل في القاموس فيه (أَبَى يَأْبِيهِ) أيضاً بالكسر على الأصل، وقيد في التسهيل [122] لزوم كسر هذا النوع بأن لا تكون عينه حلقية، وقد يرشد إليه تمثيله في النظم بـ(أَتَى) دون (سَعَى)، وكذلك تمثيله فيما بعد لما اشتهر من الحلقى بكسره بـ(يَبْغِي) يدلّ على أن مراده بـ(كَأْتَى) ما لم تكن عينه حرف حلق وذلك نحو (رَأَى يَرَى) [123] و(سَعَى يَسْعَى) و(رَعَى يِرْعَى) و(نَأَى عنه يِنَأَى) و(نَهَى عنه يَنْهَى) وشدّ (بَغَاهُ يَبْغِيهِ) أي طلبه، و(نَعَى المَيْتَ يَنْعِيهِ) [124] أي ندبه، وهذا فيما لم يكن فاؤه واو، وإلا كسر على الأصل كـ(وَجَى يَجِي) [125] و(وَحَاهُ يَخِيهِ) [126] و(وَعَاهُ يَعِيهِ) و(وَهَى يَهِي) و(وَقَاهُ يَقِيهِ) [14//أ]، وذكر في التسهيل [127] أيضاً أن التزام كسر هذا النوع لغة غير طيء من سائر العرب، ومفهومه أن طيباً يفتحونه قياساً، ولم ينقله غيره عنهم إلا في (قَلَاهُ يَقْلَاهُ قَلًا) أبغضه [128].

ومثال النوع الرابع:

## [المضاعف اللازم]

وهو المضاعف اللازم من فَعَلَ المفتوح وهو آخر ما يطرد فيه الكسر (حَنَّ يَحِنُّ) وهو مثال الناظم و(تَبَّتْ يَدُهُ تَتَبُّ) خسرت و(دَبَّ يَدِبُّ) و(غَبَّ اللَّحْمُ يَغِبُّ) بات و[129](غَبَّ) في ورده ورد يوماً وترك يوماً و(رَثَّ الحبل يَرِثُ) بَلِي، و(ضَجَّ يَضِجُّ ضَجِيحاً) صرخ ك(عَجَّ يَعِجُّ)[130] و(صَحَّ جسمه يَصِحُّ)، و(كَدَّ في عمله يَكِدُّ) باشره بشدَّة، و(نَدَّ البعير يَنْدُّ) شرد، و(قَرَّ يَقَرُّ) وهكذا، و(صَرَّ يَصِرُّ) صرخ[131] ومنه {فَأَقْبَلتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَّةٍ}[132].

ولما أنهى الكلام على النوع الأول بأقسامه الأربعة: وهو ما يطرد فيه الكسر في مضارع فَعَلَ المفتوح، شرع يتكلم على النوع الثاني[133] وهو أربعة أنواع أيضاً:

المضاعف المعدى، وما عينه، أو لامه واو، وما يدل على غلبه المفاخرة.

وقد أشار إلى النوع الأول بقوله:

## [المضاعف المعدى]

(وَضَمَّ عَيْنَ مَعْدَاهُ)[134]

أي وضم عين المعدى المضاعف من فَعَلَ المفتوح ومثاله (جَبَّه يَجُبُّه) قطعه، و(سَبَّه يَسُبُّه) قطعه و(سَبَّه يَسُبُّه) أيضاً شتمه، و(صَبَّ الماء يَصُبُّه)، و(عَبَّه يَعْبُّه) شربه من غير مصٍّ و(حَتَّ المني يَحْتُّه) و(فَتَّه [135] يَفْتُّه) كسره، و(قَتَّ [14//ب] الحديث يَفْتُّه) نمَّه فهو قَتَّاتٌ[136]، و(لَتَّ السويق يَلْتُّه) عجنه، و(بَتَّ الخبر يَبْتُّه) نثره، وكذا (نَتَّه) بالنون، و(حَتَّه على الأمر يَحْتُّه) و(بَجَّه يَبْجُّه) وسَّعه فهو بَاجٌّ، و(حَجَّ البيت يَحْجُّه) و(فَجَّ ما بين رجليه يَفْجُّه) فتحه، ومنه الفجُّ بين جبلين، و(مَجَّ الشراب يَمْجُّه) وهكذا. وقد شدَّ منه ستة أفعال تأتي.

هذا هو القياس في المضاعف من (فَعَلَ) المفتوح من كون  
اللازم منه مكسوراً والمعدّي مضموماً، وقد شدّ من كل منهما  
أفعالٌ فنّبّه على ذلك بقوله:

(...ويندر ذا

كسرٍ، كما لازمٌ ذا ضمٍّ احتملاً)

وفاعل (يندر) ضمير يعود إلى المعدّي، و(ذا) حال منه  
و(كسر) مضاف إليه، أي ويندر مجيء المعدّي المضاعف  
مكسوراً، و"ما" في قوله (كما) زائدة كافة عن العمل،  
التقدير كما احتمل أي نُقِلَ ضم اللازم ندوراً، ثم إن النادر من  
كلّ من النوعين على ضربين:

ضرب التزم فيه خلاف قياسه.

وضرب جاء فيه وجهان: القياس، وخلاف القياس.

فأما ما التزم فيه خلاف القياس من المعدّي فهو فِعْلٌ واحد  
أشار إليه بقوله:

(فدو التعدي بكسر "حَبّه") [137]

أي فندر مجيء المعدّي بالكسر فقط في فعل واحد وهو  
(حَبّه) بالمهملة (يَحِبُّه) بفتح الياء وكسر الحاء لغةً في (أَحَبّه  
يُحِبُّه) ومنه صيغ المحبوب، وبه قرئ شاذاً [138] [1/15//]  
{فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [139] قال في الصحاح: "لا يأتي في  
المضاعف يَفْعُلُ بالكسر إلا ويشركه يَفْعُلُ بالضم إذا كان  
متعدّياً ما خلا هذا الحرف" [140] يعني حَبّه يَحِبُّه.  
وأما ما فيه وجهان من المعدّي فهو خمسة أفعال على ما  
ذكره المصنّف، وقد أشار إليها بقوله:

(...وع ذا

وجهين هرّ وشدّ علّه عللا)

(وبتّ قطعاً ونمّ...)[141]

أي واحفظ صاحب الوجهين من المعدّي، وهو خمسة أفعال  
كما تقدّم.

الأول: (هَرَ) يقال (هَرَ فلانُ الشيءَ [142] يَهْرُهُ وَيَهْرُهُ)  
كرهه، وهَرَّتِ القومُ الحربَ [143] كذلك، وأصله (هَرَ الكلبُ  
يَهْرُ) بالكسر لا غير هريراً صوت من غير نُباح.  
الثاني: (شَدَّه يَشِدُّه وَيَشُدُّه) أوثقه، وأصله شَدَّ الشيءُ في نفسه  
يَشِدُّ أي اشتدَّ وصار شديداً.

الثالث: (عَلَّ) يقال: (عَلَّه الشرابُ [144] يَعْلهُ وَيَعْلهُ) سقاه  
عَلَّاً بعد نَهْلٍ، والنَّهْلُ الشَّرْبُ الأول، والعَلُّ الشَّرْبُ الثاني.  
الرابع: (بَتَّ) يقال: (بَتَّه يَبِتُّه وَيَبِتُّه) قطعهُ، وأصله من بَتَّ  
يَبِتُّ أي انقطع ك(انبتَّ)، قال الشارح: "ولم يظهر لي وجه  
تقييد الناظم له بقوله قطعاً" [145] إلا أن يكون تفسيراً فقط.  
الخامس: (نَمَّ) [146] يقال: (نَمَّ الحديدُ يَنْمُه وَيَنْمُه) حملة  
وأفشاه [147] وأصله من نَمَّ الحديدُ نفسه يَنْمُ فشا.

تنبيه:

قال الشارح [148]: أشار في الصحاح [149] إلى أن الذي  
سهّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرّة، وتعديها  
أخرى، وذكر أنها أربعة فلم يذكر مجيء الوجهين [15//ب/]  
في (هَرَّة)، وحكاهما في القاموس، وكلام الناظم يوهم  
الحصر في هذه الخمسة، وعبر في التسهيل [150] بقوله:  
والتزم الضم في المضاعف المعدّي غير المحفوظ كسره لكنّه  
لم يزد في شرحه [151] على الخمسة، وقد ظفرت في  
القاموس بأربعة أفعال بعضها في الصحاح أيضاً مع ما سبق  
من حصره لها في الأربعة السابقة وهي:

(نَتَّ الخَبَرَ) بالنون (يَنْتُّه وَيَنْتُّه) أفشاه، و(شَجَّ رأسه يَشِجُّه  
وَيَشِجُّه) و(أَضَّه) بالمعجمة إلى كذا (يُؤْضُّه وَيُؤْضُّه) ألجأه،  
وهذه الثلاثة في القاموس و(رَمَّه) بالراء (يَرْمُ وَيَرْمُه)

أصلحه ذكره بالوجهين أيضاً في الصحاح مع حصره السابق  
قد نظمتها فقلت [152]:  
ومثل هرّ ينثُ شجّه وكذا  
ك أضّه رمّه أي أصلح العلماً  
انتهى.

وأما ما ندر من المضاعف اللازم فهو كما سبق على  
ضربين.

ضرب التزموا فيه الضم على خلاف قياسه.  
وضرب جاء فيه الوجهان.  
والضرب الأول: ثمانية وعشرون فعلاً وقد أشار إليه بقوله:  
(...واضمّن مع الـ  
لزوم في امر ربه وجلّ مثل جلا)  
أي وضم عين المضارع من المضاعف مع لزومه على  
خلاف قياسه في هذه الأفعال المذكورة:  
أولها: (مرّ به يمرُّ).

والثاني: (جلّ الرجل عن منزله يجلُّ) ارتحل عنه مثل جلا  
عنه جلاء، ومن هذا {وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ  
الْجَلَاءَ} [153]، وأما جلّ قدره يجلُّ فبالكسر لا غير، واحترز  
عنه بقوله مثل جلا بجر مثل على البدل أو نصبه على الحال.  
الثالث: (هبت) [154] [16// أ] (يقاله هبت الريح تهبُّ)  
بضم عين المضارع.

الرابع: (ذرت) يقال: (فرت الشمس تذرّ) أي فاض شعاعها  
على الأرض.

والخامس: (أجّ) يقال: (أجت النار توجُّ).  
والسادس: (كرّ) يقال: (كرّ على قرنه يكرُّ) رجع.  
السابع: (همّ به) يقال: (همّ بالأمر يهّمُّ به) [155].  
الثامن: (عمّ) يقال: (عمّ النبات يعمُّ).

التاسع: (زَمَّ) يقال: (زَمَّ بِأَنْفِهِ يَزُمُّ) تكبّر.  
العاشر: (سَحَّ) يقال: (سَحَّ الْمَطَرُ يَسُحُّ) نزل بكثرة.  
الحادي عشر: (مَلَّ) في سيره يَمَلُّ مَلًّا أَسْرَعَ (أي) ك(ذملا)  
في سيره ذميلاً، وقيده بذلك ليحترز عن (مَلَّ الْخَبْرَ) أي  
أدخله الملة وهي الرماد الحار فإنه معدّي، وأمّا (مَلَّه) بمعنى  
ضجر منه فمضارع (يَمَلُّه) بالفتح؛ لأنه من باب (فَعَلَ)  
المكسور.

والثاني عشر: (أَلَّ) السيفُ (يُؤَلُّ) بمعنى لمع، وألَّ العليلُ  
أيضاً يُؤَلُّ ألا أي صرخ، ولذا قال (لمعاً وصرخاً) كذا قيده  
في التسهيل [156] بذلك، قال في القاموس: (أَلَّ الْمَرِيضُ  
وَالْحَزِينُ يَلُّ) و(أَلَّ يَؤُلُّ) بالضم والكسر برق فجعل  
الصرخ [157] بالكسر لا غير على القياس، واللمع بوجهين  
فهو من الضرب الثاني ففيه مخالفة للناظم من وجهين [158].

الثالث عشر: (شَكَّ) (يَشُكُّ) أي تردد.  
الرابع عشر: (أَبَّ) بالموحدة الرجل يَؤُبُّ إذا تهياً للذهاب كذا  
ذكره الناظم تبعاً للجوهري والضياء [159]، وقال في  
القاموس: (أَبَّ يَؤُبُّ) بالضم والكسر، فجعله من الضرب  
الثاني [16//ب].

والخامس عشر: (شَدَّ) الرجلُ (يَشُدُّ) (أي عدا)، وقيده بذلك  
القيد ليحترز من شَدَّ المتاعَ به يَشُدُّه، وقد سبق أنه معدّي،  
وأن فيه وجهين.

السادس عشر: (شَقَّ) عليه الأمر يَشُقُّ شَقًّا ومشقة إذا أضرَّ  
به.

السابع عشر: (خَشَّ) في الشيء يَخُشُّ أي دخل.  
الثامن عشر: (غَلَّ) فيه يَغُلُّ هو بمعنى ما قبله ولذا قال: (أي  
دخلا) وقيده به ليحترز عن (غَلَّ) المتاع أي سرقة فإنه متعدّ.

التاسع عشر: (قَشَّ قَوْمٌ) يَفُشُّونَ بالقاف والشين المعجمة حَسُنَ حالهم بعد بؤس.

العشرون: (جَنَّ) وقدم أشار له بقوله: (عليه الليل جَنَّ) يَجُنُّ. والحادي والعشرون: (رَشَّ المزنُ) يَرُشُّ أي أمطر، والمزن السحاب.

الثاني والعشرون: (طَشَّ) أي أمطر مطراً خفيفاً دون الرش كذا ذكره المؤلف، ومفهوم الصحاح أنه بالكسر على القياس؛ لأنه قال "طَشَّ المزنُ يَطِشُّ" ولم ينبه على شذوذه كعادته فيما شذ، وقال في القاموس: "طَشَّتِ السَّمَاءُ تَطِشُّ" بالضم والكسر، وعليه فهو من الضرب الثاني.

والثالث والعشرون: (تَلَّ) الفرسُ والحمارُ بالمثلثة يَتَلُّ، ونبّه المصنّف على أن أصله بالفتح بقوله: (أصله تَلَّ) أدغمت اللام في اللام، وبيّن معناه بقوله: (أي راث)، وقبّده به [160] ليحترز عن تَلَّ الترابِ يَتَلُّه إذا صبّه.

[17//أ] الرابع والعشرون: (طَلَّ دَمَهُ) يَطُلُّ أي ضاع وهدر. الخامس والعشرون: (خَبَّ الحصانُ) يُخَبُّ أسرع (و) يقال خب (نبت) يخب طال بسرعة فقوله (نبت) معطوف على الحصان.

السادس والعشرون: (كَمَّ نَخْلٌ) يَكُمُّ إذا طَلَع أكامه. السابع والعشرون: (عَسَّتْ ناقةٌ) تَعُسُّ رعت وحدها ولذا قال: (بـ. خَلًّا) أي بموضع خالٍ، وأصله المدّ، وقصره للضرورة ويجوز أن يراد به المقصورة غير المهموز وهو الحشيش الرطب، والباء بمعنى من.

الثامن والعشرون: (قَسَّتْ) الناقة بالقاف والسين المهملة تَقُسُّ ك(عَسَّتْ تَعُسُّ) ولذا قال (كذا).

فهذه ثمانية وعشرون فعلاً، وسبق الانتقاد عليه في ثلاثة أفعال منها وهي: (أَلَّ وَأَبَّ وَطَشَّ).

تنبيهان:

الأول: قوله خَبَّ الحصان فعل وفاعل، ونبت معطوف عليه، وكذا قوله كَمَّ نخلٌ وعَسَّتْ ناقةٌ فعل وفاعل، وقوله قَسَّتْ كذا مبتدأ وخبر.

الثاني: قال الشارح [161]: كلامه يوهم الحصر فيما ذكر، وعَبَّرَ في التسهيل [162] بقوله: والتزم الكسر في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمُّه لكن لم يزد في شرحه [163] على ما ذكر في النظم وقد ظفرت في الصحاح والقاموس بأفعال من هذا الضرب نقلاً فيها التزام الضم وهي ثمانية عشر فعلاً:

مَتَّ إليه بقرابة ونحوها يَمْتُ أي توَسَّلَ.  
وَتَجَّ الماء يَتُّجُّ أي سال [// 17 / ب].  
وَسَجَّ بطنه يَسُجُّ بالجيم (رق) الخارج منه.  
وَأَحَّ الرجل بالحاء المهملة يُوْحُّ سعل.  
وَسَخَّتِ الجرادَةُ بالخاء المعجمة تَسُخُّ أثبتت ذنبها لتبييض.  
وَأَدَّ البعير يُوْدُّ رَجَّعَ الحنينَ في جوفه [164].  
وَحَدَّ عليه يَحْدُّ حِدَّةً غضب.  
وَعَرَّ الظليم بالمهملتين يِعُرُّ صاح.  
وَحَصَّ الحمار بالمهملتين يَحُصُّ حُصاًصاً إذا ضرط.  
وَلَطَّتِ الناقةُ بذنبها تَلُطُّ أَلصقتَه بين فخذيها.  
وَكَفَّ بصره يَكْفُّ عمي، وكذا كَفَّتِ الناقةُ إذا تَأكلت أسنانها من الكبر.

وَبَقَّ في كلامه يَبُقُّ بالموحدة بَقاقاً [165] بالفتح أكثر.  
وَشَقَّ بصرُ الميِّتِ يَشُقُّ تبع روحه ولا يقال شَقَّ الميِّتُ بصره؛ لأنه لازم.

وَعَكَّ يومُنا يِعُكُّ اشتدَّ حرُّه مع سكون رِيحه.  
وَفَكَّ الرجلُ يَفُكُّ فُكاً أي هَرَم.

وَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ تَوْمًا أُمُومَةً صَارَتْ أَمًّا.  
وَعَمَّ يَوْمَنَا يَغْمٌ بِالْمَعْجَمَةِ اشْتَدَّ حَرُّهُ.  
وَحَنَّ عَنْهُ بِالْمَهْمَلَةِ يَحْنُ اعْرَضَ وَصَدَّ.  
فهذه الثمانية عشر تلحق بالثمانية والعشرين ليصير المستثنى  
من هذا الضرب ستة وأربعين [166] وقد نظمتها فقلت:

ومع ثمانية عشر كَمَتَّ به  
يُمْتُ ثَجَّ وَسَجَّ أَحَّ أَي سَعَلَا  
سَخَّتْ وَأَدَّ وَحَدَّ عَرَّ حَصَّ وَأَطَّ  
طَتَّ نَاقَةً كَفَّ شَبَّ طَرْفَهُ فَعَلَا  
وَبَقَّ فَكَّ وَعَكَّ الْيَوْمُ غُمَّ وَأَمَّ  
مَتَّ أَمَّنَا حَنَّ عَنْهُ مَعْرُضًا كَمَلَا  
اهـ

وأما الضرب الثاني:

وهو ما جاز فيه وجهان [18//أ] من مضارع المضاعف  
اللازم فأضار إليه بقوله:

(وعِ وجهي) [167] أي واحفظ الوجهين الجائزين في  
مضارع هذه الأفعال وهي ثمانية عشر فعلاً:

الأول: (صَدَّ) عن الشيء يَصِدُّ وَيَصِدُّ أَي أَعْرَضَ، وكذا صَدَّ  
منه أَي ضَجَرَ، فالكسر على القياس، والضم على الشذوذ،  
وبهما قرئ {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ} [168]، وأصله صَدَّهُ عن  
كذا أَي منعه يَصُدُّهُ بالضم لا غير معدِّي، ثم طرأ له اللزوم،  
وقد أشار في الصحاح إلى أن الضم في المضاعف اللازم لا  
يأتي إلا لمخالطة التعدي كما أشار إلى ذلك الشارح [169].  
الثاني: (أَتَّ) بالمثلثة يقال: أَتَّ الشَّعْرُ وَالنَّبَاتُ يُوْتُ وَيَيْتُّ أَي  
كثُرَ وَالتَّفَّ فَهُوَ أَثِيثٌ.

الثالث: (خَرَّ) الحَجْرُ الصَّدُّ يَخِرُّ وَيَخِرُّ أَي سَقَطَ مِنْ عَلْوٍ إِلَى  
سُفْلٍ، وكذا خَرَّ الْإِنْسَانُ لَوَجْهِهِ، والكسر أفصح، وعليه أجمع

القراء في قوله تعالى: {يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ يَبْكُونَ} [170]  
{يَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ سُجْدًا} [171] فلا مفهوم لتقييده بالصلد؛  
وإنما هو فرضٌ مثالٍ.

الرابع: (حَدَّتْ) المرأةُ بالحاءِ المهملة على زوجها تَحِدُّ وتَحُدُّ  
تركت الزينة، وأصله حَدَّه أي منعه بالضم لا غير وكأنها  
منعت نفسها من الزينة وامتنعت فالكسر باعتبار لزومه،  
والضم باعتبار تعديهِ.

الخامس: (تَرَّتْ) العينُ بالمثلثة تَثِرُّ وتَثُرُّ أي غزر دمعها،  
وكذا [18//ب]، السحابة فهي ثَرَّةٌ، وأصله من ثَرَّ الثوب  
يَثُرُّه مثل ذَرَّه يَذُرُّه وثَلَّه أيضاً يَثُلُّه بالضم لا غير.

السادس: (جَدَّ) بالجيم في عمله يَجِدُّ وَيَجِدُّ جِدًّا بالكسر [172]  
أي قصده بعزم وهمّة، ولذا قال (من عملا)، وأصله من جَدَّ  
الحبْلَ وغيره أي قطعه يَجُدُّه بالضم لا غير، وكأنه قطع كلَّ  
شاغل عنه.

السابع: (تَرَّتْ) يده تَتِرُّ وتَثُرُّ إذا بانَّت عند القطع.

والثامن: (طَرَّتْ) تَطُرُّ وتَطُرُّ بمعنى ما قبله.

والتاسع: (دَرَّتْ) الناقةُ باللين تَدِرُّ وتَدُرُّ من قولهم (دَرَّها)  
والأكثر (دَرَّرها تدريراً) استحلب لبنها.

العاشر: (جَمَّ) الماء يَجُمُّ وَيَجُمُّ كَثْرًا واجتمع من جَمَّه

يُجْمُهُ [173] بالضم لا غير إذا جمعه فهو جَمٌّ أي كثير.

الحادي عشر: (شَبَّ) حِصَانٌ يَشِبُّ وَيَشِبُّ شِبَابًا

بالكسر [174] إذا مَرِحَ ونَشِطَ فرفع يديه جميعاً من شَبَّ النار

يَشِبُّها إذا أوقدها بالضم لا غير، وأما (شَبَّ) الغلامُ يَشِبُّ

شِبَابًا بالفتح [175] فبالكسر [176] لا غير؛ ولذا قيده بإسناده

للحصان؛ ليحترز عن هذا.

الثاني عشر: (عَنَّ) له الشيء يَعْنُ وَيُعْنُ أي عرض.

الثالث عشر: (فَحَّتِ) الأفاعي بالحاء المهملة والمعجمة [177]  
أيضاً تَفْحُ وتَفْحُ إذا نفخت بفمها وصوتت.

الرابع عشر: (شَدَّ) بالمعجمتين يَشِدُّ وَيَشُدُّ أي انفرد عن الجماعة.

الخامس عشر: (شَخَّ) بماله يَشِخُّ وَيَشُخُّ أي يخل [19//أ].

السادس عشر: (شَطَّتِ) الدارُ تَشِطُّ وتَشُطُّ أي بعدت.

السابع عشر: (نَسَّ) الشيءُ بالنون والسين المهملة يقال: نَسَّ اللحمُ وغيره يَنَسُّ وَيَنُسُّ أي جَفَّ وذهبت رطوبته.

الثامن عشر: (حَرَّ) نهارٌ يَحْرُّ وَيَحْرُّ أي حميت شمسه، وفيه لغة أخرى يَحْرُّ بالفتح فيكون من باب فَعَلَ بالكسر.

تنبيهان:

الأول: قال الشارح [178]: كلامه أيضاً يوهم الحصر فيما استثناه، ولم يزد أيضاً في شرح التسهيل [179] على ما ذكره في النظم، وقد ظفرت بأفعال نقل فيها الوجهين صاحب القاموس، وبعضها أيضاً في الصحاح وهي ثمانية:

شَتَّ الأمر يَشِثُّ وَيَشُثُّ أي تفرَّق والأكثر شَتَّته أي فرَّقه.

وعَرَّتِ الإبل بمهملتين تَعِرُّ وتَعُرُّ أي سلمت [180].

وقرَّ يومنا يَقُرُّ وَيَقُرُّ قرأً بالضم أي برَدَ، وفيه لغة أخرى (قرَّ يَقُرُّ) بالفتح ك(حَرَّ النهار يَحْرُّ) على ما تقدّم.

وأزَّتِ القدرُ تَوُرُّ وتَوُرُّ أزيزاً سمع لغلينها صوت.

ورَزَّتِ الجراةُ تَرِزُّ وتَرِزُّ [181] بتقديم الراء غرزت ذنبها

لتبييض من رَزَّه يَرِزُّه أثبته في الأرض.

وأصَّتِ الناقةُ تَنُصُّ وتَوُصُّ اشتدَّ لحمها وسمنت.

وكَعَّ عن الشيء يَكُكُّ وَيَكُكُّ جبُنٌ وضعف من كَعَّه إذا كرهه.

وخَلَّ لحمه بالمعجمة يَخُلُّ وَيَخُلُّ هزلٌ فهو خَلٌّ بالفتح.

وقد نظمتها فقلت:

ومثل صدَّ بوجهين ثمانية [19//ب]

عَرَّتْ وَشَتَّ وَأَزَّ الْقَدْرَ حِينَ عَلَا  
فَرَّ النَّهَارَ وَأَصَّتْ نَاقَةَ كَذَا  
رَزَّ الْجِرَادَ وَكَعَّ خَلَّ أَيَّ هَزَلَا  
فهذه الثمانية تلحق بالثمانية عشر فيصير المستثنى من هذا  
الضرب ستة وعشرين انتهى.

التنبيه الثاني:

قال الشارح [182] أيضاً: "اعلم أن العلة في التزامهم ضم  
عين المضارع المضاعف المعدى أنه كثيراً ما يتصل به  
ضمير المفعول ك(مدّه يمُدّه) فلو كسروا عينه لزم الانتقال من  
كسرة إلى ضمة وهو ثقيل [183]؛ ولهذا لم يشد منه إلا (حبّه  
يحبُّه) منفرداً، والخمسة المشتركة التي ذكرها الناظم مع  
الأربعة التي زدناها فانحصر المستثنى منه في عشرة، وأما  
المضاعف اللازم فإنما كسروا عينه فرقاً بينه وبين المعدى،  
فلهذا سهل ضمه على ألسنتهم فكثر المضموم منه منفرداً  
ومشتركاً كما سبق حتى بلغ المجموع اثنين وسبعين، لكن  
مهما أمكن تأويل الضمّ أنه باعتبار تعدية الفعل كما فعلتُ  
ذلك في كثير من الأمثلة ظهر وجهه للطالب" انتهى.

تابع بقية البحث ...

[1] في اعتراضه على ابن مالك في باب أبنية الفاعلين  
والمفعولين إذ جمع فاعلاً ومفعولاً على فاعلين ومفعولين مع

أن المراد بهما هنا الأبنية لا الذوات، وجمع السلامة خاص بالعقلاء وصفاتهم قال في اللوحة: 41/ب: "باب أبنية: جمع بناء والمراد به الصيغ أي صيغة أسماء الفاعلين جمع فاعل والمفعولين جمع مفعول، واعترض هذا الجمع بأن فاعلاً ومفعولاً اسمان للفظ وهو غير عاقل، ولا يكون هذا الجمع إلا للعقلاء، وأجيب بأن ما ذكر اسم للمعنى والذوات الفاعلة أو المفعولة لا للفظ وغلب العاقل على غيره فساغ الجمع أفاده العلامة السجاعي عن ابن أم قاسم" وهو في فتح الجليل. والموضع الثاني الذي نقل فيه عن السجاعي في اللوحة 42/ب في الخلاف في أبنية الصفة المشبهة حول الجزم بمدى قياس فعيل دون فعل من فعل المضموم العين قال: "قالوا وإنما لم يصرّح بالقياس لأنه لم يطرد فيهما السماع اطراداً يقطع فيه بالقياس، وغيره يرى أن فعياً يقاس مطرداً دون فعل أفاده العلامة السجاعي" وهو موجود في فتح الجليل.

[2] في تعريف اللغة في اللوحة 6/ب من النسخة ف قال: "وقال بعض المحققين اللغة في الاصطلاح استعمال الألفاظ لا نفس الألفاظ" وكتب بالهامش المراد من ببعض المحققين الشيخ محمد الأمير في حاشيته على الشذور. أه. من تقرير المؤلف.

[3] تاريخ الأدب العربي: 292/5.

[4] تاريخ الأدب العربي: 292/5.

[5] المرجع السابع: 292/5.

[6] شرح ابن الناظم: 29.

[7] تاريخ الأدب العربي: 292/5.

[8] المرجع السابق: 292/5.

[9] المرجع السابق: 293/5.

- [10] تسهيل الفوائد: 31.
- [11] تاريخ الأدب العربي: 293/5.
- [12] مقدمة التسهيل: 31.
- [13] فتح الأقفال: 40.
- [14] فتح الأقفال: 165.
- [15] هو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي عالم مشارك في الحديث والنحو والصرف وغيرها ولد في حضرموت عام 869 هـ، وتوفى عام 930هـ بالهند.
- تنظر ترجمته في كشف الظنون: 1346، 1548، 1843.
- والنور السافر: 142-152.
- [16]القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم من بعض فصلاً، والأقطع. المقطوع اليد. لسان العرب قطع 276/8.
- [17]البتتر: استئصال الشيء قطعاً، والأبتتر: من الدواب المقطوع الذنب من أي موضع كان. الصحاح (بتتر): 584/2، واللسان 37/4.
- [18]الجدم: هو القطع، والمجدوم المقطوع اليد، وقيل الذي ذهب أنامله. الصحاح (جذم): 884/5.
- [19] الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده: 359/2 بلفظ "كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عزّ وجلّ فهو أبتتر، أو قال أقطع"، وفي شرح السنة للبغوي 51/9 "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ"، ولأحمد بن محمد الصديق الغماري رسالة سماها: الاستعاذة والحسبلة ممن صحّ حديث البسمة، هو يرى أنّ الحديث بلفظ لا يبدأ ببسم موضوع، وأن الصحيح بلفظ لا يبدأ بالحمد لله. كما هو عند البغوي.

[20] أخرجه أبو داود في كتاب الهدى في الكلام: 172/5 من طريق أبي هريرة بلفظ "كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ". وأخرجه ابن ماجة في كتاب النكاح، وباب خطبة النكاح برقم 1894 من طريق محمد بن خالد مسنداً ومرسلاً.

[21] ابن الصلاح هو: تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري ولد عام 577، وتوفى عام 643 محدث.

تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء 140/23، وفيه ثبت طويل بمصادر ترجمته لراغبي المزيد.

[22] والنووي في كتاب الأذكار: كتاب حمد الله تعالى برقم 288 قال وهو حديث حسن، وفي كتاب أذكار النكاح برقم 701 قال هذا حديث حسن، وابن حجر في نتائج الأفكار.

[23] في ح القرافي، والعراقي هو أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي زين الدين من كبار أهل الحديث ولد عام 725 وتوفى عام 806 يعدّ من شيوخ ابن حجر العسقلاني. تنظر ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر: 170/5، والضوء اللامع: 171/4، وحسن المحاضرة: 204/1 وغيرها.

أما القرافي فالمشهور منهم رجلان أحدهما: أحمد بن إدريس القرافي المالكي أصولي فقيه توفي عام 684هـ، ترجمته في الديباج المذهب 62، وأما الآخر فهو محمد بن يحيى القرافي فقيه لغوي مالكي المذهب توفي عام 1008، تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: 258/4 ونيل الابتهاج: 603.

[24] التذكرة كتاب للعراقي مطبوع.

[25] الضمير يعود للعراقي، والمعنى أن ابن الصلاح لا يرى التصحيح في زمانه هو والأزمة التي تليه.

[26] وبناء على رأي النووي يجوز التصحيح والتضعيف في زمن العراقي والأزمة التي تليه.

[27]الإمام النووي هو: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي محدث فقيه له شرح على صحيح مسلم ولد عام 631، وتوفى عام 676.

تنظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي: 395/8، البداية والنهاية: 278/13، ولم يترجم له الذهبي في السير وإنما ترجم له في تذكرة الحفاظ.

[28]وهناك معانٍ لغوية أخرى لكلمة الصرف منها: التحويل، والتصيير، ورد الشيء عن وجهه وهي معانٍ قريبة من بعضها. ينظر اللسان (صرف) 189 /9.

[29]ينظر شرح الشافية للرضي: 7/1.

[30]هو شيخ الكسائي، والقول بأن الهراء هو واضع علم الصرف ليس على إطلاقه فكتاب سيبويه مليء بالمسائل الصرفية، ولكن قد يقال بأن الهراء هو أول من أفرد علم الصرف بالبحث، والإكثار من مسائل التمارين التي كان النحاة يسمونها تصريفاً فنسب إليه وضع هذا العلم من هذا الباب.

[31]التصريح بمضمون التوضيح 4/1: "واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء".

[32]الراجح عند علماء العربية أن مصطلح الصرف والتصريف يطلق على مسمى واحد دون تفريق، وبعضهم حاول التفريق بين المصطلحين إذ يرى أن الصرف يطلق على العلم المتعارف عليه الآن، أما التصريف فهو يطلع على ما يعرف بمسائل التمرين عند الصرفيين كأن تأخذ من كلمة ما بناء لم تبناه العرب منها على وزن ما بنته العرب من غيرها ثم تعمل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم من أحكام تصريفية. ينظر دروس التصريف لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 4.

[33] مصطلح منطقي، وهو أحد أجزاء القضية الحملية، وهي ثلاثة أجزاء المحمول، والموضوع، والنسبة، فالمحمول هو المسند، أو المحكوم به سواء تقدّم أم تأخر نحو زيد كاتب فالمحمول في هذا المثال هو كلمة كاتب، والموضوع هو كلمة زيد. ينظر تسهيل المنطق: 37.

[34] مصطلح منطقي يراد به: المسند إليه أو المحكوم عليه سواء تقدم أم تأخر: المرجع السابق: 37.

[35] ينظر في هذه المسألة: اشتقاق أسماء الله للزجاجي: 255، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة الأولى، وأسرار العربية له: 4، والتبيين للعكبري: 132، وشرح ابن يعيش: 23/1، وائتلاف النصر: 27.

[36] في قول ابن مالك: لَفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ [37] البيتان لابن معطٍ في ألفيته شرح عبد العزيز القواس: 217/1 وهما عنده هكذا:

وَاشْتَقَّ مِنْ وَسَمِ الْكُوفِيِّونَ  
وَاشْتَقَّ الْاسْمَ مِنْ سِمَا الْبَصْرِيِّونَ  
دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسَّمِيُّ  
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدَّمُ الْجَلِيُّ

ولم أجد هذين البيتين في الكافية الشافية، وقد رجعت إلى متن الكافية الشافية المطبوع في مطبعة الهلال عام 1332 هـ ورجعت أيضا إلى شرح الكافية الشافية المطبوع بتحقيق عبد المنعم هريدي فلم أظفر بطائل.

[38] في لفظ الجلالة رأيان أحدهما يقول بأن لفظ الجلالة علم مرتجل، والآخر يقول باشتقاقه، والقائلون بالاشتقاق مختلفون مم اشتق على أربعة أقوال أنظرها مفصلة في: الاشتقاق لابن دريد 11، واشتقاق أسماء الله الحسنی

للزجاجي، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا 374  
ففيه ثبت طویل بالمراجع التي تناولت هذه القضية.

[39] أول قوله:

حمداً يبلغ من رضوانه الأملأ

الحمد لله لا أبغي به بدلاً

[40] تقدم الإشارة إليهما في ص 167.

[41] علي بن محمد بن عبد الرحمن الأحموري ولد عام

967، وتوفي عام 1066 هـ .

تنظر ترجمته في خلاصة الأثر: 3:157، وهدية العارفين:

758/1، ومعجم المؤلفين: 207/7، والأعلام: 13/5.

[42] آل عمران: 83.

[43] التوبة: 47.

[44] من قوله في البيت السابق: الحمد لله لا أبغي به بدلاً.

[45] الأعراف: 62.

[46] كلمة رضوان وردت في القرآن ثلاث عشرة مرة، وقرأ

عاصم برواية أبي بكر بضم الراء في القرآن كله إلا في آية

المائدة {يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً} فإنه قرأها

بالكسرة وقرأ الباقيون بكسر الراء في القرآن كله. ينظر

السبعة: 202، والمبسوط لابن مهران الأصبهاني: 141.

[47] المراد بثاني العقود ثاني المائدة في قوله تعالى {يَبْتَغُونَ

فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَاناً} فإن عاصماً قرأ هذه الآية فقط

بكسر الراء برواية أبي بكر بن عياش. ينظر إتحاف فضلاء

البشر: 172.

وسورة المائدة تسمى بالعقود وبالمنقذة قال الزركشي في

البرهان في تعدد أسماء السور: 269/1 "وقد يكون لها ثلاثة

أسماء كسورة المائدة والعقود والمنقذة" وسميت بالعقود نظراً

لقوله تعالى في أولها {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}.

[48] المراد بالوسائط هنا وسائل تبليغ الرسالات ولا شك أن الرسل صلى الله عليهم وسلم هم أعظم وسائل تبليغ الرسالات السماوية، وليس المراد بالوسائط ما يعتقد الصوفية من التقرب بالأضرحة والأولياء ثم إن الرسل عليهم السلام ينهون عن كل ضير لا أنهم يدفعون الضير إذ دفع الضير لله سبحانه وتعالى.

[49] من قوله:

ساداتنا آله وصحبه الفضلا

ثم الصلاة على خير الورى وعلى

[50] المتأخرون من النحاة يعزون هذا الرأي لسيبويه، والمتقدمون يعزونه للأخفش وهو المتفق مع كتابه معاني القرآن 93/1 قال: (باب أهل وآل... وإنما هي همزة أبدلت مكان الهاء) وقال ابن جنى في سر الصناعة 103/1 في معرض حديثه عن آل وأصلها وأن همزتها منقلبة عن هاء (والذي عليه العمل كما قدّمناه وهو رأي أبي الحسن فاعرفه).

ومن الذين عزوه لسيبويه أبو الحسن علي بن محمد الأشموني: 13/1.

[51] هو رأي يونس بن حبيب ووافقه الكسائي ينظر في ذلك الاقتضاب: 39 / 1، وشرح التصريف الملوكي للثمانيني بتحقيقنا: 314.

وينظر في إضافة آل المرجع التالية: لحن العامة لأبي بكر الزبيدي: 41، وسر صناعة الإعراب: 100، والاقتضاب: 35/1، والروض الأنف للسهيلي: 167/1، والممتع لابن عصفور: 348، والمساعد لابن عقيل: 347 / 2، والأشموني: 13/1، وهمع الهوامع: 285/4، والأشبه والنظائر: 207/2. والمعاجم الكبيرة (أهل+أول).

[52] قال في اللسان سفر "والسَّفْرُ جمع سَافِرٍ، والمسافرون جمع مسافرٍ، والسفر والمسافرون بمعنى".

[53] لأن فُعلاء جمعُ لفعيل ككريم وكرماء، وكثر في فاعل إن دلّ على غريزة كعاقل وعُقلاء وفاضل فُضلاء وشاعر وشُعراء.

ينظر شرح الشافية: 157/2، والأشموني: 139/4،  
وتصريف الأسماء للطنطاوي: 222.

[54] الحديد: 10.

[55] رواية البخاري ومسلم: "أحدكم".

[56] رواه البخاري بسنده عن أبي ذر الغفاري في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم 3470، ورواه مسلم بسنده عن أبي هريرة في كتاب فضائل الصحابة حديث رقم 2540.

[57] من قوله:

يُحْزَمَنُ اللُّغَةُ الأبواب والسبلا

وبعد فالفعل من يحكم تصرّفه

[58] هذا اللغز وحلّه في حاشية السجاعي على قطر الندى: 5

[59] هو محمد الأمير الكبير كما هو مدوّن على هامش

النسخة ف بتقرير المؤلف.

[60] هكذا في ف، وفي ح ويدل لنا.

[61] من قوله:

يحوي التفاصيل من يستحضر الجُملا

فهاك نظماً محيطاً بالمهمّ وقد

[62] القول بإبدال الكاف همزة منسوب إلى ابن قتيبة في

تفسير غريب القرآن: 484، وهو إبدال لغوي لا صناعي.

[63] الحاقة: 19.

[64] في ف الجملة.

[65] ينظر في هذا الباب: سيبويه: 4/5، 9، 38، ونزهة الطرف: 98، والممتع: 166/1، شرح الشافية: 67/1، وشرح تصريف العزي: 28، همع الهوامع: 15/6، والمزهر: 37/2، ودروس التصريف 54

[66] في ح و ف فرسخ بالشين والخاء المعجمتين، وهي مادة أهلها صاحب اللسان وكثير من المعجميين، وقال عنها صاحب التاج: "الفرشخة بالشين المعجمة السعة هذه المادة ساقطة من اللسان وغيره من كتب الغريب وإنما ذكروا معانيها في المهملة قال أبو زياد ما مطر الناس من مطرٍ بين نواين إلا كان بينهما فرسخ قال والفرسخ إنكسار البرد وإذا احتبس المطر اشتدّ البرد وإذا وفي نسخة فإذا مطر الناس كان للبرد بعد ذلك فرسخ هكذا بالشين المعجمة: والصواب أنه فرسخ بالسين المهملة." اهـ تاج العروس (فرسخ). وقالوا عن فرسخ: "فرسخ إذا قعد مسترخياً فألصق فحذيه بالأرض كالفرشطة سواء أو فرسخ إذا قعد وفتح ما بين رجليه قاله اللحياني وقال أبو عبيد الفرشحة أن يفرش بين رجليه ويباعد إحداهما من الأخرى، وقال الكسائي: فرسخ الرجل في صلته وهو أن يفحج بين رجليه جداً وهو قائم. اهـ تاج العروس (فرسخ).

وينظر: العين: 330/3، والتهذيب: 319/5، والصاح (فرسخ): 390/1، والمحكم لابن سيده: 44/4، والمحيط لابن عباد: 265/3، واللسان (فرسخ): 542/2.

[67] وردت الكلمتان في ف و ح (حربذ وحرمز) الأولى بالحاء المهملة والذال المعجمة (حربذ) وهي ليست معجمية بهذه الصورة، والثانية بالحاء المهملة والزاي (حرمز) وتفسيرها عند المعجميين (صار ذكياً)، والمصنّف فسّر

معناها بـ(انقبض واجتمع) وهذا المعنى توردته كتب المعاجم  
في جرمز بالجيم، لا في حرمز بالحاء المهملة.  
ينظر الجمهرة: 1141، واللسان (حرمز): 334/5، والتاج  
(حرمز): 47/8.

[68] جاء من باب نصر وكرم، ينظر اللسان لزب: 738/1.  
[69] يرى النحاة أن هذه الأفعال من تداخل اللغات، قال ابن  
خالويه في كتابه ليس في كلام العرب 106: "ليس في كلام  
العرب فعلٌ يستوعب الأبنية الثلاثة فعلٌ وفعلٌ وفعلٌ إلا كمل  
وكدر وخثر وسخو وسرو". ويراجع دروس في التصريف:  
.64

[70] وهناك تعليل آخر يذكره النحاة وهو أن الفعل ثقيل  
بلوازمه وهي الحدث والزمان والفاعل وربما لحقه مفعول  
وظرف وغيرها فطلب له التخفيف بعكس الاسم فهو خفيف  
أصالة؛ ولهذا جاز أن تأتي أصول الاسم خماسية، وأن يصل  
بالزيادة إلى سبعة أحرف ولم يجر أن تزيد أصول الفعل عن  
أربعة أحرف كما لم يجر أن يزيد على ستة أحرف.  
[71] من قوله:

والضمّ من فعل الزم في المضارع واف  
موضع الكسر في المبني من فعلا

[72] انقلاب عين المضارع ألفاً دليل على أن الحركة المنقولة  
فتحة إذ لو كانت ضمة لسلمت العين من القلب وقيل يكود  
والضمة في فاء الماضي المسند إلى ضمير المتكلم دليل على  
أن العين واو وليست ياء، وعلى هذا فهناك فرق بين (كاد  
يكيد من المكيدة) و(كاد يكاد من قرب الشيء)، ومما جاء من  
باب فعل مضموم العين معتلها وفيه تداخل لغات قولهم (دُمت  
تدام، وُجِدت تجاد، ومُتَّ تمت) وسمع في هذه الأفعال  
الأربعة: تكود وتموت وتدوم وتجدد على القياس.

ينظر: السيرافي النحوي: 124، والمنصف: 256 / 1،  
والأفعال لابن القطاع: 107 / 3، وشرح المفصل لابن يعيش:  
157/7، وبغية الآمال للبلي: 80.

[73] زاد بعضهم: وَلَعَّ الكلب يَوْلَعُ وَيَلْعُ، وَوَبَقَ الرجلُ يَوْبِقُ  
يَبِقُ، وَحَمَتِ المرأةُ تَوْحَمُ وَتَحِمُ. وزاد بعضهم وَزَعَّ الرجلُ  
بفلان يَزَعُ وَيَزَعُ المفتوح العين حذفوا واوه، وقد أشار  
المصنف إلى بعض هذه الأفعال في التنبيه الثاني من تنبيهات  
هذه القضية.

ينظر: بغية الآمال: 85، وفتح الأقفال: 61، ودروس  
التصريف: 94.

[74] كلمة بالفتح سقطت من ح.

[75] جاء الفعل حسب في القرآن بصيغة المضارع في آيات  
عديدة كقوله تعالى: {يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ} و  
{أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَنِينَ} و {تَرَى الْجِبَالَ  
تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّ السَّحَابِ} و {لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ  
يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا  
تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}.  
وفي هذه الآيات قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين  
حيث وقعت، وقرأ الباقون بكسرها.

ينظر: السبعة لابن مجاهد: 191، والمبسوط: 136، والتذكرة  
لابن غلبون: 342، والإقناع لابن الباذش: 615.

[76] يوسف: 87. وفي ح جاءت الآية بياء المضارعة  
بيأسوا وأثبت ما في ب لأنه موافق لرسم المصاحف.

[77] الرعد: 31.

[78] وسُمع الفتح في فاء المصدر قال في اللسان: "اليُبس  
بالضم نقيض الرطوبة وهو مصدر قولك يبس الشيء يبيس

ويبيس الأول بالكسر نادر يبساً ويبيساً وهو يابس " اللسان  
(يبس): 261/6.

[79] سمع اليبس بفتح فسكون وهو فعل بمعنى فاعل يقال  
حطب يبس بمعنى يابس. قال علقمة:

تَخَشَّشُ أَبْدَانُ الْحَدِيدِ عَلَيْهِمْ      كَمَا خَشَّشَتْ  
يَبَسَ الْحَصَادَ جُنُوبُ

واليبس بالتحريك المكان يكون رطباً ثم ييبس قال تعالى:  
{فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً} ويقال لكل شيء كانت  
الندوة والرطوبة فيه خلقة فهو ييبس فيه يبساً، وما كان  
عرضاً قلت جفّ وطريق يبس: لا ندوة فيه ولا بلل.

لسان العرب (يبس): ب 261/6.

[80] ييبس ككتف هذه من فانت اللسان وذكرها الفيروز أبادي:

ينظر: القاموس المحيط: 751.

[81] هذه الكلمة سقطت من ح.

[82] من قوله:

كسراً لعين مضارع يلي فعلاً

وثقت مع وري المخّ احوها وأدم

ينظر في هذه الأفعال: المفتاح في الصرف لعبد القاهر

الجرجاني: 37، ونزهة الطرف: 105، وشرح الشافية

للرضي: 135/1، وبغية الآمال: 77، والمصباح المنير:

263.

[83] الأنفال: 72. فراها حمزة وحده بكسر الواو ولايتهم،  
وقراها الباقون بالفتح. ينظر: السبعة: 309، والمبسوط 192،

والإقناع: 656.

[84] الكهف: 44. قرأها حمزة ووافقه الكسائي هنا، وقرأها

الباقون بالفتح. ينظر السبعة: 3090، المبسوط: 235،

والإقناع: 689.

[85]الفعل ورع سمع فيه أيضاً مع الكسر الفتح، قال سيبويه 54/4: "وقالوا ورم يرم وورع يرع ورعاً وورماً ويورع لغة" وقال في اللسان (ورع) 388/8: "وقد ورع من ذلك يرع ويورع الأخيرة عن اللحياني رعة وورعاً ووراعة وتورعاً"، ولكن لما كان الكسر هو المشهور اعتمده ابن مالك وتبعه شراح التسهيل واللامية قال في تاج العروس (ورع) 505/11: "وقد ورع الرجل كورث هذه هي اللغة المشهورة التي اقتصر عليها الشيخ ابن مالك وغيره وأقره شراحه في التسهيل، ومشى عليه ابنه في شرح اللامية".

[86]في ح وف وورعةً بواوين الأولى عاطفة، والثانية فاء الكلمة.

[87]هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ولد عام 640هـ وتوفي شاباً عام 686هـ له شرح على الخلاصة، وعلى لامية الأفعال، وأراد أن يتم شرح التسهيل لوالده فلم يمكنه الأجل بعد أن شرح منه أربعة أبواب، وله في البلاغة كتاب المصباح وكلها قد طبعت.

تنظر ترجمته في: الوافي بالوفيات 204/1، وبغية الوعاة: 225/1. ينظر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال: 47 "ووفق الفرس يوفق حسن".

[88]شرح التسهيل: 438/3 قال "ووفق الشيء إذا حسن" لم يقيد بالفرس، وإنما التقييد بالفرس من ابنه.

[89]فتح الأفعال: 62.

[90]في ح يحترز.

[91]في ف يَرَى وهي مخالفة لقواعد التصريف؛ لأن الواو لم تقع بين ياء وكسر فتحذف بل هي بعد فتح مثل وجل يوجل، وبالتالي ف(وري يوري) هو الأصوب وهو المرافق لما في اللسان والتاج.

[92] وهما الياء المفتوحة والكسرة وتوضيح هذه المسألة هي: أن مضارع (وليه) الثلاثي (يؤله) حرف المضارعة فيه باء مفتوحة، وعينه مكسورة كسرة ظاهرة - ويسري هذا الحكم مع كسرة العين المقدرة ك(وَقَعَ يَقَعُ) - فالكسرة بعض الياء وهي ترغب في الاتصال بها ولاسيما أن ما بينهما حرف علة ساكن والساكن كالميت المعدوم فحذفت الواو استتقالات لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة فقليل (يله) ثم حملت بقيّة أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإنما الأصل في الحذف للياء، وحمل الأمر على المضارع لأنه مقطوع منه.

ينظر شرح الشافية للرضي: 88/3.

[93] ثم اتصلت بها هاء السكت لبقاء الفعل على حرف واحد.

[94] في هذه المسألة رأيان للنحاة: الأول يجيز حذف حرف العطف في السعة إذا دلّ عليه دليل وبه قال أبو علي الفارسي وابن عصفور وابن مالك، والرأي الثاني يقصره على الضرورة وبه قال ابن جني والسهيلي.

ينظر ارتشاف الضرب: 661/2، وهمع الهوامع: 274 /5.

[95] ينظر تسهيل الفوائد: 178، وشرحه لابن مالك:

380/3، وارتشاف الضرب: 661/2، والمساعد لابن عقيل: 472/2.

[96] ينظر رأيه في ارتشاف الضرب: 661 /2، والمساعد: 474/2.

[97] ينظر شرح الجمل لابن عصفور: 253/1.

وابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي الحضرمي إمام في العربية نشأ في الأندلس وبها

توفي عام 667هـ له من المصنفات شرح جمل الزجاجي،  
والمقرب، والضرائر وغيرها.

تنظر ترجمته في: فوات الوفيات: 109/3، والوافي

بالوفيات: 265 /22، وبغية الوعاة: 210/2.

[98] أخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم 69 من طريق  
جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، والنسائي في كتاب  
الزكاة برقم 64 من طريق جرير بن عبد الله رضي الله عنه  
أيضاً، وأخرجه أحمد في مسند جرير رضي الله عنه  
359/4.

وجعلوا منه أيضاً قول العرب فيما حكاه أبو زيد "أكلت لحمًا  
سمكاً تمرًا" ومنه قول الشاعر:

يَغْرِسُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ  
كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

[99] رواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة باب ما جاء  
في نقصان الصلاة من طريق عمار بن ياسر: 503/1،  
ورواه أحمد في مسنده: 319/4، 321.

[100] هكذا في الأصول، ولعل الصواب فيقاس.

[101] فتح الأقفال: 63.

[102] فتح الأقفال: 64.

[103] أي بحرق اليمنى شارح لامية الأفعال.

[104] هذه الكلمة وردت في ف و ح و ورك بواوين، وهي  
بهذه الصورة تكسر الوزن، وما أثبتته هو الموافق لما في فتح  
الأقفال لبحرق: 65.

[105] أي من بيته السابق:

كسراً لعين مضارع يلي فعلا  
وثقت مع وري المخّ احوها وأدم

[106] قال الثعالبي في فقه اللغة 90: "ولد كل بشر ابن وابنة، ولد كل سبع جرو، ولد كل وحشية طلاً، ولد كل طائر فرخ". وقال أيضاً 98: "أول ما يولد الطبي فهو طلاً، ثم خشف ورشاً، ثم غزال وشادن، ثم شصر ثم جدع، ثم ثني إلى أن يموت".

[107] في ح والياء.

[108] في ح وف (أو) ولا معنى لها.

[109] سقطت من ح.

[110] أي القمر والظلام، ويكون الغاسق أحدهما، وتبقى وقب على بابها بمعنى دخل.

ويجوز أن يعود الضمير على تفسير معنى وقب إذ فُسِّرَ (أظلم الشيء)، و(دخل في الشيء).

ينظر جامع البيان للطبري: 30 / 351، والدر المصون: 158/11.

[111] الفلق: 3.

[112] البلد: 20، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وأبي جعفر.

ينظر في هذه القراءة: السبعة: 686، والحجة لابن زنجلة: 766، والنشر: 1 / 390، وغيث النفع: 384.

[113] فتح الأفعال: 68.

[114] تسهيل الفوائد: 197، وفيه: "ولا تفتح عين مضارع

فَعَلَ دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقية بل تكسر أو تضم تخبيراً إن لم يشهر أحد الأمرين أو يلتزم كالتزام الكسر عند غير بني عامر"، وقال في شرح التسهيل 3 / 446:

"ويلتزم الكسر في مضارع فَعَلَ إن كانت فاؤه واواً كوجد، أو كانت عينه أو لامه ياء كسار يسير ومشى يمشي وروي عن بني عامر يجد بضم الجيم" لم يقل ابن مالك إن بني

عامر لا تلتزم كسر عين مضارع هذا النوع بل قال إن جميع العرب هي التي تلتزم، وبنو عامر قد يلتزمون في غير وجد، وعبارة المصنف تلزم بني عامر عدم كسر عين مضارع هذا النوع.

قلت: ومن عجب أن النحاة ينسبون ضم عين مضارع وجد لبني عامر ويستشهدون عليها ببيت هو:

تدع الصوادي لا يجدون غليلاً

لو شئت قد نقع الفؤاد بشرية

ويزعمون أن هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، والصواب أنه لجرير بن عطية الخطفي وهو تميمي يربوعي، وأول من تنبه لهذا الخلط هو ابن بري في كتابه التنبيه والإيضاح: 60/2 قال: "وذكر في فصل وجد بيتاً زعم أنه للبيد شاهداً على قولهم وجد يجد بضم الجيم في المضارع - ثم أورد البيت - قال الشيخ - يعني نفسه - البيت لجرير وليس للبيد كما زعم...".

[115] هذه المادة ترجمها المعجميون في (أبه) و (وبه) وهي عندهم بمعنى واحد سواء أكانت فاؤها همزة أم كانت واواً.

[116] أخرجه الترمذي من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه في كتاب المناقب حديث رقم 55، وأخرجه ابن ماجه من طريق معاذ بن جبل رضي الله عنه في كتاب الزهد الباب الرابع وهو فيهما مهموز الفاء يؤبه له وليس يؤبه كما مثل المصنف ولعل هناك رواية أخرى اطلع عليها المصنف بالواو وليست بالهمزة وكما علمنا المعجميون العرب يترجمون ل(أبه) و (وبه) على أنهما مادتان وليست إحداهما مسهلة من الأخرى.

[117] التسهيل: 197.

[118] التسهيل: 197

[119]الحديد: 16.

[120]الرحمن: 44.

[121]للنحاة تعليقات طويلة في سر فتح عين مضارع أبى إذ قال إسماعيل بن إسحاق الأزدي وهو من نظراء المبرد وثعلب: إنه فتح لأن فاءه حرف حلق حكاة عنه السيرافي في كتاب السيرافي النحوي: 277، والزجاج في معاني القرآن: 362/1، وهو رأي غير مقبول، وقال فريق إنه فتح لأن لامه ألف، والألف من حروف الحلق وهذا الرأي أيضاً غير جيد، وحكى هذا القول السيرافي: 277، وقال قوم إنه فتح حملاً على منع يمنع لأن الإباء منع، وقال سيبويه 105/4: إنه فتح تشبيهاً له بيقراً وقال أيضاً وفي يأبى وجه آخر أن يكون فيه مثل حسب يحسب.

[122]التسهيل: 197.

[123] في ح يرى والتصويب من ف.

[124]المشهور في لغة العرب ينعاها على القياس، وسيأتي التعليق عليها في موضعها موثقة.

[125] وحي يجي حفي وقيل شدة الحفاء، لسان العرب (وحي): 378/15.

[126] وحي معناه قَصَدَ، لسان العرب (وحي): 383/15.

[127]التسهيل: 97.

[128] في ح: بعضه والتصويب من ف.

[129]الواو سقطت من ح.

[130]الفعل عَجَّ جاء من باب ضرب ومن باب فرح، ومعنى عَجَّ رفع صوته وصاح وخصه بالتهذيب بالدعاء والاستغاثة. ينظر لسان العرب (عجج): 318/2.

[131] صرّ يصرُّ يفسرها المعجميون بصوت لا بصرخ،  
ولعل التقارب الصوتي بين التصويت والصراخ هو الذي  
جعل المصنف يفسر صرّ بصرخ

[132] الذاريات: 29.

[133] وهو ما يطرد فيه ضم عين المضارع.

[134] أوله قوله:

كسر كما لازم ذا ضمّ احتملا

وضمّ عين معذاه ويندر ذا

[135] في ح: يفته بصيغة المضارع فقط، ولم تذكر واو

العطف وصيغة الماضي.

[136] في خ: قناة.

[137] أول قوله:

وجهين هرّ وشدّ علّه عللا

فذو التعدي بكسر حبه وع ذا

[138] في ح: قرأ بالبناء للمعلوم، والقارئ هو أبو رجاء

الطاردي عمران بن تميم كما في شواذ ابن خالويه 26،

والكشفاف: 424/1، والبحر المحيط: 103/3.

[139] آل عمران: 31.

[140] الصحاح (حبب): 105/1.

[141] من قوله:

لزوم في امرر به وجلّ مثل جلا

وبتّ قطعاً ونمّ واضمن مع الـ

[142] كلمة الشيء سقطت من ح.

[143] أنتّ الفعل لأن الفاعل اسم جمع على حدّ قوله تعالى:

{كذّبتّ قبلهم قوم نوح} و {قالت الأعراب أمناً}.

[144]الشراب مفعول ثانٍ لعل، ويأتي علّ لازماً قال في اللسان (علل) 467/11: "عَلَّه يَعْله وَيَعْلُهُ إِذا سقاه السقية الثانية، وعلّ بنفسه يتعدّى ولا يتعدّى".

[145]فتح الأقفال: 79.

[146]في ح (نمي يقال نمي الحيث)، وفي ف كتب الكلمة ثم شطب عليها ثم صححت بقلم مختلف عن قلم الأصل.

[147]في ح وف: فشاء، وفشى لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وأثبت ما في لامية الأفعال.

[148]فتح الأقفال: 79.

[149]الصحاح (بتت): 242/1.

[150]تسهيل الفوائد: 198: "وفي المضاعف المعدّي غير المحفوظ كسره".

[151]شرح تسهيل الفوائد: 445/3.

[152]أي بحرق، ينظر فتح الأقفال: 79.

[153]الحشر: 3.

[154]من قوله:

وعمّ زمّ وسحّ وملّ أي ذملا  
هبت وذرت وأجّ كرّ همّ به  
د أي عدا شقّ خشّ غلّ أي دخلا  
وأبّ لمعاً وصرخاً وشكّ أبّ وشد  
ش المزن طشّ وثلّ أصله ثللا  
وقشّ قوم عليه الليل جنّ ورش  
تّ كمّ نخلّ وعستّ ناقة بخلا  
أي راث طلّ دمّ خبّ الحصان ونب  
ر الصلد حدّت وثرّت جدّ من عملا  
قسّت كذا وع وجهي صدّ أتّ وخرّ

والفعل هبَّ فقط، والتاء للتأنيث، ولعله قيده بتاء التأنيث تمشياً  
مع النظم.

[155] في الأصول: هم به الأمر بهم.

[156] لم أجده في التسهيل ولا في شرحه.

[157] عبارة "وَأَلَّ يُوَلِّ بالضم والكسر برق فجعل الصرخ"  
ليست موجودة في ح.

[158] الوجهان هما أنه جعل أَلَّ بمعنى صرخ من مضموم  
العين وهو من مكسورها، والوجه الثاني أنه جعل أَلَّ بمعنى  
لمع من مضموم العين فقط وهو مما سمع فيه الضم شذوذاً  
والكسر قياساً.

[159] هو ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم لعلي بن  
نشوان بن سعيد الحميري المتوفى سنة 620 وهو من معاجم  
الأبنية، توجد منه نسخة خطية في عارف حكمت، والنص  
المشار إليه في اللوحة 12/ب.

[160] كلمة به سقطت من ح.

[161] فتح الأقفال: 83.

[162] تسهيل الفوائد: 197.

[163] شرح التسهيل: 445/3.

[164] في ح و ف: رجع الحسنُ في وجهه. ينظر: الصحاح  
(أدد): 440/2، والقاموس المحيط (أدد): 338، وفتح  
الأقفال: 84.

[165] في فتح الأقفال بقاً فقط، وفي التاج (بقق) 43/13:

"وقال الزجاج: بقّ الرجل على القوم بقاً وبقاقاً مثال فك  
الرهن يفكّه فكاً وفكاكاً إذا كثر كلامه" اهـ . وعلى هذا فالفعل  
بقّ له مصدران مسموعان عن العرب الأوّل منهما ما ذكره  
بحرق، والثاني ما ذكره الصعيدي.

[166] في ح: وأربعون.

[167] من قوله:

رَ الصلْدُ حَدَّتْ وَثَرَّتْ جَدٌّ مِنْ عَمَلَا  
قَسَّتْ كَذَا وَعَ وَجْهِي صَدَّ أَثْ وَخَزُ  
نُّ عَنْ فَحَّتْ وَشَدَّ وَشَحَّ أَي بَخَلَا  
تَرَّتْ وَطَرَّتْ وَدَرَّتْ جَمَّ شَبَّ حَصَا  
رٌ وَالْمُضَارِعُ مَنْ فَعَلَتْ إِنْ جَعَلَا  
وَشَطَّتْ الدَّارُ نَسَّ الشَّيْءُ حَرَّ نَهَا  
مُضْمُومٌ عَيْنٌ وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ بَدَلَا  
عَيْنًا لَهُ الْوَاوُ أَوْ لَامًا يَجَاءُ بِهِ

[168] الزخرف: 57، والذين قرأوا بالضم هم: نافع وابن  
عامر والكسائي وعاصم في رواية عنه، وقرأ الباقون  
بالكسر.

ينظر: السبعة: 587، والمبسوط: 336، والنشر: 369/2.

[169] فتح الأقفال: 84.

[170] الإسرائ: 109.

[171] الإسرائ: 107.

[172] أي بكسر المصدر.

[173] في ح من جمعه يجمعه.

[174] أي في المصدر.

[175] أي بفتح المصدر.

[176] أي بكسر عين المضارع يشبُّ.

[177] أي فحَّتْ بالخاء المعجمة من فوق، والفحيح أعلى لغة

من الفخيح. ينظر اللسان (فخخ): 42/3.

[178] فتح الأقفال: 88.

[179] شرح التسهيل: 446/3.

[180] العرُّ بفتح العين وضمها هو الجرب داء يصيب الإبل  
فتعدى به الصحاح، وفسره المصنف بسلمت من باب التفاءل

كالسليم للديغ والمفازة للمهلكة، أو من باب الفرار من النطق  
باسمه كالبصير للأعمى.

[181] في ح: أورد مضارعاً واحداً فقط لهذا الفعل.

[182] فتح الأقفال: 89.

[183] قد لا يسلم له هذا التعليل وذلك لأن بين الكسرة  
اللازمة في عين الكلمة والضمة اللازمة في ضمير المفعول  
فاصل هو حركة لام الفعل وهو حاجز حصين، ولابن مالك  
تعليل أقوى من تعليل الشارح إذ يقول في التسهيل: 196  
"الفعل تعدّ ولزوم، ومن معانية غلبة المقابل، والنيابة عن فعل  
في المضاعف واليائي العين" فابن مالك يرى أن المضاعف  
اللازم نائب عن فعل بضم العين في الماضي.

تابع

فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال  
تأليف حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي  
دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي  
( 2 )

[ باب نصر ]

ولمّا أنهى الناظم رحمه الله تعالى حكم عين المضارع من  
فَعَلَ المفتوح لازماً ومتعدّياً عاد إلى ذكر باقي القسم الثاني  
منه [ /20/ أ ] أعني ما يلزم ضم عين مضارعه، وقد ذكرنا  
أنه أربعة أنواع:

المضاعف المعدّى وقد سبق، وما يدّل على غلبة المفاخرة  
وسياّتي، وما عينه أو لامه واو وإيهما أشار بقوله:  
[الأجوف والناقص الواوي]

.....  
(والمضارع من فعلت إن جعلاً) [1]

(عيناً له الواو أو لاماً يجاء به

مضموم عين...)

أي والمضارع من فَعَلَ المفتوح يجاء به مضموم العين إن  
جُعِلَ الواو عيناً له أو لاماً فقوله: والمضارع مبتدأ، ويجاء به  
خبره، وجواب الشرط محذوف، أو جملة يجاء به هي  
الجواب وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، ولا يضرّ رفع  
الجزاء؛ لأن الشرط ماضٍ قال في الخلاصة [2]:  
وبعد ماضٍ رفعك الجزاء حسنٌ

والواو نائب فاعل جعل، وعيناً مفعول ثانٍ له مقدّم، ولاماً معطوف عليه، ومضموم عين حال من الضمير المستتر في يجاء به مثال ما عينه واو (بَاءَ) بكذا يَبُوءُ رجع، و(سَاءَ) يَسُوءُ، و(نَاءَ) بحمله يَبُوءُ نهض بجهد ومشقة، و(أَبَ) يَؤوبُ، و(تَابَ) يَتُوبُ، و(ثَابَ) يَثُوبُ كلها بمعنى رجع فالإياب الرجوع، ومنه {يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ} [3] أي رَجَعِي بصوت التسبيح معه، و(عَادَهُ) يَعُودُهُ زاره، و(جَابَهُ) يَجُوبُهُ خرقه وقطعه، و(حَابَ) يَحُوبُ حُوباً بالضم والفتح أَيْمٌ، ومنه {إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً} [4] و(ذَابَ) السمن ونحوه يَذُوبُ و(رَابَ) اللبن يَرُوبُ، و(شَابَهُ) يَشُوبُهُ خلطه، و(صَابَ) // 20 [ب] المطر يَصُوبُ نزل بكثرة، و(قَالَ) يَقُولُ.

#### تنبيه:

لا أثر لكون لام هذا النوع حرف حلق، وإن اقتضته عبارة التسهيل، وإطلاقه في النظم يؤيد ما قلناه، وقد ذكرنا في الأمثلة الثلاثة الأول [5] ما لامه حرف حلق، ونحو (بَاخَ) يَبُوحُ، و(فَاخَ) المسك يَفُوحُ، و(صَاغَ) الحلي يَصُوغُهُ. ومثال ما لامه واو: (بَدَا) يَبْدُو: ظهر وسكن البادية، و(بَدَا) عليهم يَبْدُو: فُحِشَ في كلامه فهو بَدِيٌّ، و(دَعَا) يَدْعُو، و(بَلَاهُ) يَبْلُوهُ: اختبره ومنه {الْتَبْلُونَنَّ} [6]، و(تَلَاهُ) يَتْلُوهُ: تبعه، و(القرآن قرأه) [7]، و(جَفَاهُ) يَجْفُوهُ: هجره، و(جَلَا) السيف يَجْلُو: صقله، والعروس أراها الناس، و(حَبَا) الصبي يَحْبُو: مشى على بطنه، و(حَبَاهُ) أيضاً أعطاه، و(حَسَا) الماء يَحْسُوهُ: شربه جَرَعاً، و(حَسَا) الوسادة يَحْسُوها، و(حَنَّا) عليه يَحْنُو: عطف، و(خَطَا) يَخْطُو مشى، و(خَلَا) المكان يَخْلُو، و(دَجَا) الليل يَدْجُو: أظلم، و(دَنَا) يَدْنُو: قَرُبَ فهو دان، و(زَكَّتِ) النارُ تَرْكُو: اشتعلت، و(رَبَا) يَرْبُو: زادت ك(نَمَا يَنمو)، و(رَجَاهُ) يَرْجُوهُ.

تنبيه:

قال الشارح [8] شرط في التسهيل [9] للزوم الضم فيما لامة  
واو أن لا يكون عينه حرف حلق، وهو أيضاً مقتضى كلام  
الناظم فيما سيأتي في الحلقى، وكأنه رحمه الله لم يمعن النظر  
في ذلك فإني تتبعت مواده فلم أظفر بما انفرد [21/أ] بالفتح  
سوى (طَحًا) الأرض يَطْحَاهَا بسطها، و(طَغًا) يَطْغَى بالغين  
جاوز الحدّ، وفيه لغة أخرى ك(رَضِيَ يَرْضَى)، و(فَحًا) [10]  
التراب يَفْحَاه جرفه فهذه ثلاثة، وجاز في أفعالِ الفتحِ والضمِّ  
انتهى فانظره.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوع الرابع من القسم  
الثاني وهو ما يلزم ضم عين مضارعه من (فعل) المفتوح  
بقوله:

[المغالبة]

.....  
(... وهذا الحكم قد بذلا) [11]

(لما لبذّ مفاخر وليس له

داعي لزوم انكسار العين نحو قلا)

أي وهذا الحكم وهو ضم عين المضارع المفتوح قد بذل لما  
بذّ المفاخر بالموحدة، والذال المعجمة، وفي نسخة لما يدلّ  
على الفخر، والأولى أدلّ على المقصود مثال ما لغلبة  
المفاخرة سَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبَقُهُ بالضم أي فخرته بالسباق  
مع أن أصله سَبَقَهُ يَسْبِقُهُ بالكسر، وهكذا في كل مكسورٍ  
المضارعُ بنية المغالبة [12]، فكأنك تردّ مضارعه إلى يفعل  
بالضم، ما لم يكن فيه داعي لزوم انكسار العين من كون فائه  
واوًا ك(وَعَدَ)، أو عينه أو لامة ياء ك(باع ورمي) فإنه مانع  
من الضم فتقول: وَاعَدَنِي [13] فَأَنَا أَعِدُّهُ، وَبَايَعَنِي فَأَنَا أُبِيعُهُ  
وَرَامَانِي فَأَنَا أَرْمِيهِ بالكسر، ومثله قَالَانِي فَأَنَا أَقْلِيهِ، وَالْقَلَى

بالكسر البغض، وقد مثل به الناظم لما فيه داعي [21//ب] الكسر، لا لما لغلبة المفاخرة.

ثم أشار بقوله:

(وفتح ما حرف حلق غير أوله)

عن الكسائي في ذا النوع قد حصلا)

إلى أنه إذا بني الفعل لغلبة المفاخرة مما ليس فيه داعي الكسر فلا فرق عند الجمهور في لزوم ضمه بين أن يكون غير أوله وهو عينه أو لأمه حرف حلق أم لا - وسيأتي ذكر حروف الحلق المقتضية لفتح المضارع - فتقول صارَ عني فأنا اصْرُعه بالضم، وشاعَرَني فأنا أشْعُرُه، ومذهب الكسائي [14] أن حرف الحلق مانع من الضم في ذا النوع أي المبني لغلبة المفاخرة [15]؛ لأن الفتح قد سمع في أفعال، وحمل الجمهور ذلك على الشذوذ كما سمع الكسر في أفعال ولا أثر عندهم لحرف الحلق.

وقوله: (وفتح ما حرف حلق غير أوله): فتح مبتدأ، وقد حصل خبره، وما موصولة مضاف إليه، وحرف حلق خبر مقدم، وغير أوله مبتدأ مؤخر، والجملة صلة الموصول، والعائد الضمير المضاف إليه، وفي ذا النوع متعلق بحصل، وعن الكسائي متعلق بفتح أو بحصل أي وفتح الذي غير أوله حرف حلق قد حصل في هذا النوع عن الكسائي.

تنبيه:

قال الشارح [16]: ومقتضى الصحاح موافقة الكسائي في أن حرف الحلق مانع من الضم.

وقد تقدّم أن مضارع فعل المفتوح أربعة أنواع: نوع يطرد [22//أ] فيه الكسر وهو: ما فاؤه واو، أو عينه، أو لأمه ياء، أو مضاعف لازم.

ونوع يطرد فيه الضم وهو: المضاعف المتعدّي، وما عينه،  
أو لامه واو، وما يدل على غلبة المفاخرة، وقد انقضى الكلام  
على هذين النوعين. ونوع [17] يجوز فيه الكسر والضم  
وسياتي قريباً.

### [باب فتح]

(في غير هذا لذي الحلقيّ فتحا أشع

بالاتفاق ك(آت) صيغ من سألا)

أي وأشع الفتح قياساً في غير الدال على المفاخرة من  
مضارع فَعَلَ المفتوح الحلقي العين أو اللام باتفاق من  
الكسائي وغيره، وحروف الحلق ستة: (الهمزة، والهاء،  
والحاء، والخاء، والعين، والغين) ويجوز أن يكون قوله (لذي  
الحلقي) بذال معجمة مكسورة. وبمهملة مفتوحة أي وأشع  
الفتح في مضارع فعل المفتوح ذي الحرف [18] الحلقي، أو  
عند وجود الحرف الحلقي، ومثال ذلك [19] سَأَلَ يَسْأَلُ وهو  
ما مثل به الناظم، وبأى عليه يَبْأَى افتخر، وبدأ الله الخلق  
يَبْدَأُ أي ابتدأه، وَبَرَّأهُ يَبْرَأُهُ خلقه، والبرية [20] الخليفة، وكذا  
بَرَأَ المَرِيضَ يَبْرِأُ [21]، وَجَزَأَ بِالشَّيْءِ يَجْزَأُ اكتفي، وَجَشَأَ  
الصوت يَجْشَأُ خرج من الحلق، وَخَبَأَ الشَّيْءَ يَخْبَأُهُ ستره،  
وَخَسَأَ الكلب يَخْسَأُ بَعْدَ، وَخَسَأَتْهُ طردته [22//ب] لازماً  
ومتعدياً، وَخَلَّتِ الناقَةُ تَخْلُأُ بركت في حال السير، وَذَرَأَهُ  
يَذْرَأُهُ دفعه، وَذَرَأَهُ يَذْرَأُهُ خلقه، ومنه الذريئة {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا  
لِجَهَنَّمَ} [22]، وَرَفَأَ الثوبَ [23] أصلح فساده، وَرَقَأَ الدمع  
سكن، وَرَقَأَ [24] الجبل سعد، وَطَرَأَ عليهم يَطْرَأُ جاءهم  
فُجَاءَةً، وَفَقَأَ العينَ يَفْقَأُهَا قلعها، وَكَلَأَهُ اللهُ يَكْلَأُهُ حرسه ومنه  
{قُلْ مَنْ يَكْلَأُكُمْ} [25]، وَمَلَأَهُ يَمْلَأُهُ، وَنَسَأَهُ يَنْسَأُهُ أخره،  
وَالْمِنْسَأَةُ العصا، وَهَدَأَ يَهْدَأُ سكن، وَدَعَبَ بالمهملتين يَدْعَبُ  
دُعَابَةً بالضم مزح، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَرَعَبَهُ يَرْعَبُهُ أفرعه،

وَسَحَبَهُ يَسْحَبُهُ جَرَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَشَعَبَ يَشْعَبُهُ  
صَدَعَهُ، وَأَصْلَحَ شَعْبَهُ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَبَغَتَهُ يَبْغُتُهُ دَخَلَ عَلَيْهِ  
بَغْتَةً أَيْ فُجَاءَةً، وَبَهَتَهُ يَبْهَتُهُ افْتَرَى عَلَيْهِ، وَبَحَثَ عَنْهُ يَبْحَثُ  
طَلِبَهُ، وَنَصَحَهُ يَنْصَحُهُ.

فهذه الأمثلة ونحوها مما عينه أو لامه حرف حلق مفتوحة  
العين في المضارع؛ وذلك مشروط بشروط أشار إليها بقوله:  
(إن لم يضاعف ولم يشهر بكسرةٍ أو  
ضم كيبغي وما صرفت من دخلا)  
أي إنما يفتح قياساً عين المضارع من فعل المفتوح الحلقى  
بثلاثة شروط:

الأول: ألا يكون مضاعفاً، فإن كان مضاعفاً فهو على قياسه  
السابق [23/أ] من كسر لازمه، وضم معداه فاللازم نحو  
صَحَّ جَسْمَهُ يَصِحُّ، وَالْمَعْدَى نَحْوَ دَعَا يَدْعُو.

الثاني: ألا يشتهر فيه الكسر نحو (بَغَى يَبْغِي)، وَنَعَى  
يَنْعِي [26]، وَنَضَحَهُ بِالْمَاءِ يَنْضَحُهُ [27] رَشَّهُ، وَشَخَّرَ  
بِالْمَعْجَمَةِ يَشْخَرُ شَخِيرًا صَوْتٌ مِنْ حَلْقِهِ وَأَنْفِهِ، وَرَجَعَ  
يَرْجِعُ وَرَضَعَ يَرْضِعُ وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى كَرَجَحَ يَفْرَحُ،  
وَمِثْلُهُ نَهَقَ الْحِمَارُ يَنْهَقُ، وَسَغَبَ أَيْ جَاعَ وَمِنْهُ ذِي  
مَسْغَبَةٍ [28] أَيْ مَجَاعَةٌ، وَنَزَعَهُ يَنْزِعُهُ كَانْتَزَعَهُ.  
الثالث: ألا يشتهر فيه الضم ك(يَدْخُلُ) المتصرف من دخل،  
وَ(صَرَخَ يَصْرُخُ) وَ(نَفَخَ يَنْفُخُ)، وَ(قَعَدَ يَقْعُدُ)، وَ(أَخَذَهُ يَأْخُذُهُ)،  
وَ(طَلَعَتِ الشَّمْسُ تَطْلُعُ)، وَ(بَزَغَتِ تَبْزُغُ) أَيْ طَلَعَتْ، وَ(بَلَغَ  
يَبْلُغُ)، وَ(سَبَعَتِ الثَّوْبَ يَسْبِغُ) فَاضٌ، وَطَالَ، وَ(سَعَلَ يَسْعَلُ  
سُعَالًا)، وَ(نَحَلَهُ يَنْحُلُهُ) أَيْ أَعْطَاهُ [29]، وَ(نَخَلَ الدَّقِيقُ  
يَنْخُلُهُ)، وَ(زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْمًا) مِثْلُ الزَّايِ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيهَا  
يَشْكُ فِيهِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ النُّقْلِ عَنِ الْغَيْرِ نَحْوُ: زَعَمَ  
سَيَّبِيوِيَهُ كَذَابًا.

### تنبيه:

قال الشارح [30]: اقتصاره على استثناء هذه الثلاثة يقتضي أن سائر الحلقى ولو كان فيه داعي لزوم الكسر ك(وَعَدَ يَعِدُ) و(بَاعَ يَبِيعُ) و(بَغَى يَبْغِي) أو داعي الضم ك(دَعَا يَدْعُو) و(فَاحَ الْمَسْكُ يَفُوحُ) قياسه الفتح ما لم يشتهر بكسرة [31] أو ضم، وتمثيله أيضاً ب(يَبْغِي) يدل على ذلك، وقد سبق فيما فاؤه واو أن حلقى العين منه مكسور على [23//ب] إطلاق التسهيل [32] والنظم هناك ك(وَعَدَ يَعِدُ)، وشدَّ (وَهَبَ لَهُ يَهَبُ) وإن خالف إطلاق النظم هنا، وحلقى اللام منه مفتوح ك(وَضَعَ يَضَعُ) و(وَقَعَ يَقَعُ) موافقة لإطلاق النظم هنا، وإن خالف إطلاق التسهيل [33]، وكذا فيما عينه ياء أن حلقى اللام منه مكسور وإن خالف النظم هنا نحو (جَاءَ يَجِيءُ)، و(صَاحَ يَصِيحُ)، و(بَاعَ يَبِيعُ)، و(زَاعَ عَنْهُ يَزِيعُ) و(تَاهَ يَتِيهَ)، ولم يشدَّ منه شيء، وفيما لامه يائي ك(رَمَى يَرْمِي) شرطه ألا يكون عينه حرف حلق كما شرطه في التسهيل، وكما يرشد إليه تمثيل الناظم فيما سبق ب(يأتي) وهو موافق لإطلاقه هناك ك(سَعَى يَسْعَى) و(نَهَى عَنْهُ يَنْهَى) وشدَّ (بَغَى يَبْغِي) و(نَعَى الْمَيْتَ يَنْعِيه) [34]، وفيما عينه واو أنه لا أثر لكون لامه حرف حلق وإن شرط ذلك في التسهيل واقتضاه إطلاقه هناك ك(سَاءَهُ يَسُوءُهُ) و(فَاحَ الْمَسْكُ يَفُوحُ) وكذا فيما لامه واو [35] أن غالب مواده مضمومه ك(دَعَا يَدْعُو) و(لَهَا يَلْهُو)، و(سَهَا يَسْهُو).

وحاصله أن لحرف الحلق تأثيراً إذا كان لاماً لما فاؤه واو ك(وَضَعَ يَضَعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه ياء ك(سَعَى يَسْعَى) فيدخلان في إطلاق النظم هنا.

ولا أثر له إذا كان عيناً للأول ك(وَعَدَ يَعِدُ)، أو لاماً للثاني ك(بَاعَ يَبِيعُ)، وكذا إن كان عيناً لما لامه واو ك(دَعَا يَدْعُو)،

أو لأمّاً لما عينه واوا ك(فَاحَ [أ/24//] المسك يَفُوحُ) فتردّ  
الأربعة على إطلاقه هنا والله أعلم.

ولما لم يكن في نحو (نَصَرَ وَضَرَبَ) مرجّح لكسر، ولا  
ضم، وكان القياس فيه جواز الوجهين لاستوائيهما لولا  
تخصيص اشتهاار الاستعمال بأحدهما دون الآخر صار [36]  
المرجع فيه إلى النقل؛ ولهذا لما أنهى الناظم رحمه الله الكلام  
على الأقسام الثلاثة من أقسام فَعَلَ المفتوح وهو: مكسور  
المضارع قياساً، ومضمومه قياساً، ومفتوحه قياساً أشار إلى  
القسم الرابع وهو ما يجوز فيه الضم والكسر بقوله:

(عين المضارع من فعّلت حيث خلا

من جالب الفتح كالمبني من عتلا)

(فاكسر أو اضمم إذا تعيين بعضهما

لفقد شهرة أو داع قد اعتزلا)

(عين المضارع) بالنصب مفعول به مقدّم لقوله: (اكسر)، ولا

يضره وقوعه بعد الفاء؛ لأنها زائدة، ومفعول (اضمم)

محذوف يدلّ عليه المذكور، وليس من باب التنازع خلافاً

للشارح [37]؛ لأن الناظم لا يراه [38] في المتقدّم، و(حيث)

ظرف مكان عند الجمهور، لا شرط لعدم اتصالها ب(ما)،

وجملة (خلا) في محل خفض بإضافة حيث إليها، ومن جالب

متعلق ب(خلا) أي خلا عين مضارع فَعَلَ المفتوح من جالب

الفتح وهو حرف الحلق في لامه أو عينه كمضارع (عَتَلَهُ

بالمثناة يَعْتُلُهُ وَيَعْتُلُهُ) إذا دفعه، فاكسر عينه إذا شئت أو

اضممها، وفي جعله [ب/24//] الحرف الحلقى جالباً للفتح

تسامح؛ لأنه شرط لا سبب كما سبق، وقد شرط لجواز

الوجهين بعد خلوه من حرف الحلق ألاّ يتعيّن فيه الضم

لشهرة أو داع، ولا الكسر لشهرة أو داع، فإن تعيّن أحدهما

لشهرة أو دواع قياسي منع من الآخر فيصير هذا القسم ثلاثة أنواع:

متعين الضم، ومتعين الكسر، وجائز فيه الوجهان [39].  
أما ما يتعين ضمّه لدواع فقد سبق له أربعة أنواع: المضاعف المعدى ك(مَدَّهُ يَمُدُّهُ)، وما عينه أو لامه واوا ك(قَالَ يَقُولُ) و(غَزَا يَغْزُو)، وما لغلبة المفاخرة ك(سَابَقَنِي فَسَبَقْتُهُ فَأَنَا أَسْبِقُهُ).

وأما ما يتعين كسره لدواع فقد سبق أيضاً أنه أربعة أنواع: ما فاؤه واو ك(وَعَدَ يَعِدُ) أو عينه أو لامه يائي (بَاعَ يَبِيعُ) و(رَمَى يَرْمِي)، والمضاعف اللازم ك(حَنَّ يَحِنُّ).  
وأما ما اشتهر استعمال الضم فيه فنحو (تَقَبَّهَ يَتَقَبَّهَ) بالمثلثة خرقه، و(نَقَبَهُ) بالنون، و(حَجَبَهُ يَحْجُبُهُ) و(سَلَبَهُ) [40]، و(حَطَبَ)، و(رَسَبَ فِي الْمَاءِ) ثبت، و(نَكَبَ عَنِ الطَّرِيقِ) عدل، وفيه لغة كَفَرَحَ، و(حَفَّتَ) سكن، و(سَكَّتَ)، و(حَدَّثَ)، و(نَصَرَ)، و(كَتَبَ).

وإذا أردت تكثير الأمثلة فعليك بالشارح [41] فإن فيه ما لا مزيد عليه.

وأما ما اشتهر بالكسر فنحو (جَلَسَ يَجْلِسُ)، ونحو (جَذَبَهُ)، و(خَصَبَ الْمَكَانَ) كثر عشبه، وفيه لغة كَفَرَحَ، و(ضَرَبَهُ)، و(عَضَبَهُ) قطعه، و(غَصَبَهُ) [42] أخذه ظلماً، و(غَلَبَهُ) قهره، و(قَضَبَهُ) [أ/25//] قطعه، و(كَذَبَ)، و(كَسَبَ)، و(نَصَبَهُ) رفعه، و(أَلَّتْهُ حَقُّهُ) نقصه ومنه {لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً} [43] {وَمَا أَلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [44]، و(كَبَّتَهُ) رده بغيطه، و(كَفَّتَهُ) ضمه إليه، و(شَمَسَ الْيَوْمَ) اشتدت شمسها كاشمس، وفيه لغة كَفَرَحَ وَحَسِبَ، وتَمَّ الشارح الأمثلة فراجع [45].

وأما ما يجوز فيه الوجهان: الكسر والضم فنحو: (جَلَبَهُ يَجْلُبُهُ  
وَيَجْلِبُهُ)، وكذا (حَلَبَ ما في الضرع)، و(خَلَبَهُ السبع يَخْلُبُهُ  
ويَخْلِبُهُ) خدعه، و(عَتَبَ عليه) لامه، و(نَسَبَهُ) ذكر نسبه،  
و(سَلَّتْ أنفه)، و(سَمَّتْ) حسن سمته أي سيرته، و(نَفَثَ) فيه  
نفخ، و(نَكَثَ العهد والحبْل) نقضه، و(حَلَجَ القطن)،  
و(خَدَجَتِ [46] الناقة) ألقت ولدها قبل التمام. راجع  
الشارح [47].

فصل [في اتصال تاء الفاعل أو نونه بالفعل] [48]  
أي في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل الماضي  
الثلاثي المعتل العين وذلك أنه يجب حينئذٍ تسكين آخر الفعل  
له مطلقاً ثلاثياً كان أو غيره، مجرداً أو مزيداً فيه صحيحاً أو  
معتلاً، لكنه إذا كان غير ثلاثي أو ثلاثياً صحيح العين لم  
يتغير وزنه ك(دَحْرَجْتُ) و(انْطَلَقْتُ) و(ضَرَبْتُ) و(وَعَدْتُ)  
و(رَمَيْتُ) و(دَعَوْتُ)؛ وإنما لم ينبه الناظم رحمه الله تعالى  
على ذلك لوضوحه، وإن كان ثلاثياً معتلاً العين بواو أو ياء  
من باب (فَعَلَّ) أو (فَعَلَ) أو (فَعِلَ) مضموماً ومفتوحاً  
ومكسوراً ك(قَالَ)، و(بَاعَ) و(خَافَ) و(هَابَ) و(طَالَ) [49]  
تغير وزنه عند اتصال [25/ب] تاء الضمير أو نونه به؛  
لسقوط عينه عند التقاء الساكنين، وهما آخر الفعل المسكّن  
لأجل الضمير والألف المنقلبة من عين الكلمة مع الاحتياج  
إلى التنبيه على وزنه في الأصل هل هو من باب فَعَلَ بالضم  
أو فَعِلَ بالكسر، أو فَعَلَ بالفتح، فصار الفصل مختصاً  
بالثلاثي المعتل العين؛ ولهذا قال: (وانقل لفاء الثلاثي) [50]  
بتخفيف الياء (شكل عين إذا) بنقل حركة الهمزة إلى تنوين  
عين لأجل الوزن (اعتلت) أي تغيرت العين وكان الثلاثي  
(بتا الإضمار) أي الضمير (متصلاً أو نونه) أي الضمير،

عطف على (تاء)، وخرج بقوله الثلاثي غير الثلاثي، وبمعتل العين صحيحها من الثلاثي كما سبق فإنه لا يتغيّر وزنه ولا يحذف منه شيء ك(دَحْرَجْتُ)، وكذا سائر الأمثلة السابقة، وأما الثلاثي معتل العين فإنه إذا [51] سَكَّنَ آخره عند اتصال تاء الضمير أو نونه التقى ساكنان إذ عينه ألف ولا تكون إلا ساكنة فيجب حينئذٍ حذف حرف العلة وهو الألف المنقلبة عن عين الكلمة فيبقى أوله مفتوحاً على أصله إذ أول الماضي لا يكون إلا مفتوحاً فينظر ما حركة عينه قبل انقلابها هل هي ضمة أو كسرة أو فتحة، فإن كان أصلها ضمة أو كسرة روعي فيه التنبيه على وزنه فتنقل شكل العين إلى الفاء بعد حذف العين تنبيهاً على أن [26//أ] أصله من باب فَعَلَ بالضم أو فَعَلَ بالكسر فتقول في (طَالَ يَطُولُ): (طُلْتُ) و(طُلْنَا) و(طُلْنَ) بضم الطاء؛ لأن أصله (طَوَّلَ) بضم الواو [52] ك(كَرَّمْ) لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلما اتصل به ضمير الفاعل وسكن آخره سقطت الألف فبقي (طُلْتُ) بفتح [53] الطاء فأعطى الطاء ضمة الواو قبل انقلابها ألفاً فصار (طُلْتُ)، وكذا تقول في (خَافَ يَخَافُ): (خَفْتُ وَخِفْنَا وَخِفْنَا) بكسر الخاء؛ لأن أصله (خَوَّفَ) بكسر الواو، فلما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فلما سقطت عند اتصال الضمير بقي (خَفْتُ) بفتح الخاء فأعطى الخاء كسرة الواو في (خَوَّفَ) قبل انقلابها ألفاً فصار: (خَفْتُ) ويقاس عليها نظائرها مما شكل عينه في الأصل ضمة أو كسرة والتقيد بهما مفهوم من قوله: (وإذا فتحاً يكون) الشكل للعين (فمنه) أي من الفتح الكائن على العين (اعتض) أي عوّض (مجانس تلك العين) من الحركات وهو الضمة إن كانت العين واواً، والكسرة إن كانت ياء حالة كونك (منتقلا) في الأمثلة من الأفعال المعتلة العين فتردّ كل

فعل إلى ما ذكرنا أي إنما ينتقل إلى الفاء شكل العين إذا كان الشكل غير فتحة، وإذا كان الشكل فتحة فلا ينقل إلى فائه إذ لا فائدة في النقل؛ لأن شكل الفاء أيضاً فتحة فيتعدّر حينئذٍ فيه [26//ب] التنبيه على الوزن، ويراعى فيه التنبيه على أن عينه المحذوفة هل هي قبل انقلابها ألفاً واوً أو ياءً فيعطى الفاء الشكل المجانس للتعين وهو ضمة إن كان أصلها واو، أو كسرة إن كان أصلها ياء تنبيهاً على الفرق بين ذوات الياء، وذوات الواو فتقول في قَالَ يَقُولُ: (قُلْتُ) و(قُلْنَا) و(قُلْنَ) بضم القاف؛ لأن أصله (قَوْلَ) بفتح الواو لِمَا سبق أنه من أمثلة فَعَلَ المفتوح فانقلبت ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (قُلْتُ) بفتح القاف، ولَمَّا لم يكن لنقل شكل عينه إلى فائه فائدة، وتعدّرت الدلالة على وزنه رُوعي فيه الدلالة على أصل عينه ما هي فأعطى الفاء حركة تجانس الواو وهي الضمة فصار (قُلْتُ)، وكذا تقول في بَاعَ يَبِيعُ (بِعْتُ) و(بِعْنَا) و(بِعْنَ) بكسر الباء أصله (بَيْعَ) بفتح الياء كما سبق أيضاً فنقلبت الياء ألفاً وسقطت عند اتصال الضمير فبقي (بِعْتُ) بفتح الباء فأعطى حركة تجانس الياء وهي الكسرة، ويقاس عليهما نظائرهما.

تنبيه:

إنما حكمنا على (طَالَ) بأن أصله (طَوَّلَ) بالضم ك(كَرَّمَ) لا فَعَلَ بالفتح ك(قَالَ) لأنه ضِدُّ (قَصَرَ)؛ ولأن اسم الفاعل [54] منه على فَعِيلٍ، وحكمنا على (قَالَ) بأن أصله (قَوْلَ) بالفتح ك(نَصَرَ) لا بالضم ك(ظَرَفَ) لأن المضموم، لازمٌ، والقول وما يتصرف منه ينصب [27//أ] الجُمَلَ وما في معناها، والمفرد الذي أريد لفظه، ولا بالكسرة (خَافَ) وإلا لكان مضارعه على (يَقَالُ) [55] ك(يَخَافُ)، ولا بالسكون لأنه ليس من أوزان الفعل فتعيّن الفتح، وأن عينه واو لمجيء

مضارعه بالضم، وحكمنا على (بَاعَ) أن أصله أيضاً (بَيْعَ) بالفتح وأن عينه ياء لمجيء مضارعه على (يَفْعِلُ) بالكسر وهو (يَبْيِعُ).

### باب أبنية الفعل المزيد فيه [56]

ومراداه لا يشمل مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي لذكره النوعين في هذا الباب كما ستراه، وقد سبق أن الفعل المجرد ثلاثي ورباعي فقط، وأن الثلاثي ثلاثة أبنية، وليس للرباعي إلا بناءً واحد، ولم يأت أيضاً مزيد الرباعي إلا ثلاثة أبنية وهي: (تَفَعَّلَ) ك(تَدَخَّرَجَ) و(أَفَعَّلَ) ك(أَحْرَنْجَمَ)، و(أَفَعَّلَ) ك(اسْبَطَّرَ)، وسائر الأمثلة التي ذكرها غير هذه الثلاثة من مزيد الثلاثي، وأكثر ما ينتهي بناء الفعل المزيد فيه إلى ستة أحرف ك(استخرج)، والزيادة حينئذٍ ثلاثة أنواع، لأنها إما بحرف واحد فيصير بها الفعل رباعياً ك(أَكْرَمَ)، والرباعي خماسياً ك(تَدَخَّرَجَ)، أو بحرفين ك(انطلق) و(أَحْرَنْجَمَ)، أو بثلاثة ك(استقام).

### فوائد:

الأولى: اعلم أن الزائد نوعان [57]: أحدهما تكرير الأصل، وهذا لا يختص بأحرف بعينها، وذلك ك(جَلْبَبَه) بالجلباب. وثانيهما: ما لا يكون بتكرير وهذا لا يكون [27//ب] إلا بأحد حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك (سألتمونيها)، ومعنى تسميتها بحروف الزيادة أنه لا يزداد في الكلمة لغير تكرر إلا بحرف منها، لا أنها تكون أبداً زائدة، لأنها قد تكون أصولاً، وذلك ظاهر [58].

الثانية: اعلم أنه لا يعرف الأصل من الزوائد إلا بمعرفة الميزان وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة بفائها، وعن ثانيها بعينها، وعن ثالثها وكذلك رابعها بلامها فيقال في وزن

ضَرَبَ: (فَعَلَ)، وَدَخَرَجَ: (فَعَّلَ)، وَأَمَّا الزَائِدُ فَإِنْ كَانَ  
بِتَكَرُّرِ الْأَصْلِ عَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ ذَلِكَ الْأَصْلِ فَيُقَالُ فِي وَزْنِ

عَلَّمَ: (فَعَّلَ) قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ:

فَإِنْ يَكُ الزَائِدُ ضَعْفَ أَصْلِ

فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

وَأَمَّا الزَائِدُ لِغَيْرِ تَكَرُّارٍ فَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِلَفْظِهِ فَيُقَالُ فِي وَزْنِ أَعْلَمَ:

(أَفْعَلَ)، وَضَارَبَ (فَاعَلَ)، وَأَنْطَلَقَ (انْفَعَلَ)، وَاسْتَخْرَجَ

(اسْتَفْعَلَ).

الثالثة: اعلم أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل، وأقوى الأدلة

سقوطه في بعض التصاريف كسقوط همزة أعلم، وألف والى

في عِلْمٍ، وَوَلِيٍّ لَكِنْ شَرْطُ [59] الْإِسْتِدْلَالِ بِسُقُوطِ الْحَرْفِ

عَلَى زِيَادَتِهِ أَلَّا يَكُونَ سُقُوطُهُ لَعَلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ فَإِنْ كَانَ [60]

سُقُوطُهُ لَعَلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ كَسُقُوطِ أَلْفِ طَالَ وَخَافَ وَقَالَ وَبَاعَ

فِيهِ طُلْتُ وَخِفْتُ وَقُلْتُ وَبِعْتُ، وَسُقُوطِ وَو [28/أ] وَعَدَ فِي

الْمُضَارَعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ [61] لَمْ [62] يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى

الزِيَادَةِ، وَمِمَّا تَعْرِفُ بِهِ زِيَادَةَ الْأَلْفِ [63] مَا ذَكَرَهُ فِي

الْخُلَاصَةِ [64] أَنَّ مِصْحَابَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَصْلِيْنِ كَ(ضَارَبَ)

وَسَبَقَ الْهَمْزَةُ وَالْمِيمُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفِ أَصُولِ [65] وَغَيْرِ

ذَلِكَ [66] مِمَّا ذَكَرَهُ.

الرابعة: اعلم أن العرب لا تزيد غالباً [67] حرفاً إلا للدلالة

على معنى زائد لا يدلّ عليه الأصل كدلالة الهمزة في أَكْرَمْتُهُ

وَأَعْلَمْتُهُ عَلَى التَّعْدِيَةِ، وَالْأَلْفِ فِي ضَارَبْتُهُ وَقَاتَلْتُهُ عَلَى

الاشْتِرَاكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، وَالسِّينِ فِي اسْتَعْفَرَ رَبَّهُ

عَلَى الطَّلَبِ، وَمَعْرِفَةَ هَذِهِ الْمَعَانِي أَصْلٌ مَهْمٌ جَدًّا وَأَهْمَلُ

النَّاظِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّعَرُّضُ لَهَا لَضَيْقِ هَذَا النِّظْمِ فَذَكَرَ

أَمْثَلَةَ الْمَزِيدِ فِيهِ مَسْرُودَةً فَقَالَ:

(كَأَعْلَمَ الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ)

أي الفعل يأتي بالزيادة على أصله إما بزيادة همزة قطع من أوله كأَعْلَمَ أو بزيادة غيرها على ما سيأتي.  
فقوله الفعل مبتدأ، ويأتي خبره، وكأعلم في محل الحال من فاعل يأتي المستتر، وبالزيادة حال من المبتدأ على رأي سيبويه [68] أي الفعل حال ملابسته للزيادة يأتي موازناً للأوزان المذكورة فمنها:

أَفْعَلْ: بزيادة همزة قطع على الثلاثي سواء كان فَعْلَ بالضم أو فَعِلَ بالكسر أو فَعَلَ بالفتح صحيحاً ككَرُمَ وفَرِحَ وذَهَبَ ونَزَلَ ودَخَلَ أو معتل الفاء كَوَلَجَ أو العين بالياء كفاء [28//] ب [أي رجع أو بالواو كقَامَ، أو معتل اللام كأوى إليه، وخلا بالمكان] [69] فنقول في الجميع لتعديتها بالهمزة: أَكْرَمْتُهُ وَأَشْرَحْتُهُ، وَأَذْهَبْتُهُ، وَأَنْزَلْتُهُ، وَأَدْخَلْتُهُ، وَأَوْلَجْتُهُ، وَأَفَاتُهُ، وَأَقَمْتُهُ، وأويته بمد الهمزة وأخْلَيْتُهُ. وقس على ذلك سائر أمثلة الفعل المجرد بأنواعه السابقة، والتعدية أشهر معاني أَفْعَلْ ومنه {فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ} [70] بزيادة الهمزة على جاء أي أوصلها، ومما ندر مجيء أَفْعَلْ لازماً وفَعْلَ متعدياً بعكس ما تقدم ومنه قولهم: كَبَّه لوجهه فأكَبَّ أي هو قال في الصحاح [71]: "وهذا مما ندر مجيء فَعْلَ فيه معدى وأَفْعَلْ لازماً"، وزاد في القاموس في حرف العين قَشَعْتُ القوم فأقشَعُوا أي فرقتهم فتفرقوا أفاده الشارح [72].

وتأتي لمعان كثيرة غير التعدية، ومعنى التعدية أن يضمّن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل لأصل الفعل مفعولاً، فإن كان الفعل لازماً تعدى لواحد كالأمثلة السابقة، أو إلى واحد تعدى إلى اثنين كألبستُ زيدا ثوباً، أو إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة كأعلمتُ زيدا عمراً قائماً وهو مثال الناظم.  
ومن معانيها: السلب والإزالة كأقذيتُهُ وأشكيتُهُ أي أزلت القذى عن عينه وأزلت شكايته، انظر الشارح [73].

ومنها [29// أ] فَاعَلَّ:

بزيادة ألف بين الفاء والعين وهو الاشتراك في الفاعلية والمفعولية نحو: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمراً فزَيْدٌ وعمرٌ يشتركان في الفاعلية والمفعولية من جهة المعنى، وفي اللغة أحدهما فاعِلٌ والآخر مفعولٌ، ومنه {وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} [74] أي يناجيه، وقد يكون لموافقة فَعَلَ ك{جَاوَزْتُهُ} بمعنى جُزْتُهُ و{هَاجَرْتُهُ} أي هَجَرْتُهُ، وبمعنى أَفَعَلَ ك{بَاعَدْتُهُ} أي أَبْعَدْتُهُ و{تَابَعْتُ الصَّوْمَ} أَتْبَعْتُ بعضه ببعضٍ، وإلى هذا الوزن أشار بقوله (مع والى) [75] وهو يحتمل أنه من الموالاة بمعنى المناصرة فيكون من الاشتراك، أو من الموالاة بمعنى المتابعة للصوم ونحوه فيكون بمعنى أَفَعَلَ.

ومنها فَعَّلَ:

ك{وَلَّى} بتضعيف العين وهو للتعدية كهمزة أَفَعَلَ نحو كَرَّمْتُهُ و{فَرَّحْتُهُ} و{عَلَّمْتُهُ}، ويكون أيضاً لإفادة التكرير نحو {وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ} [76] {وَقَطَّعْنَاهُمْ} [77] {وَوَغَّطِ الْأَبْوَابَ} [78]، ويكون للسلب والإزالة ك{قَدَّيْتُ عَيْنَهُ} [79] و{قَدَّيْتُ} [80] البعير) أي أزلت عنه القذى والقراد، ويكون للتصيير ك{أَمَّرْتُهُ} و{وَلَّيْتُهُ} و{عَدَّلْتُهُ} و{فَسَّقْتُهُ} أي جعلته أميراً ووالياً وعدلاً وفاسقاً، واختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه نحو: {كَبَّرْتُ اللَّهَ} و{سَبَّحْتُهُ} و{حَمَدْتُهُ} و{هَلَّلْتُهُ} أي قلت الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، ولموافقة تَفَعَّلَ: ك{فَكَّرَ} و{تَفَكَّرَ} [29// ب] و{وَلَّى} و{تَوَلَّى} أي أدبر، ومثال الناظم يحتمله، ويحتمل التولية بمعنى التصيير.

ومنها اسْتَفْعَلَ:

ك{اسْتَقَامَ} بزيادة همزة الوصل والسين والتاء، وهو للطلب ك{اسْتَعْفَرَ رَبَّهُ} و{اسْتَعَانَهُ} أي سأله المغفرة والإعانة، وقد يكون للتحويل ك{اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ} صار حجراً، أو لمطاوعة

أفعل نحو أحكمته ف(اسْتَحْكَمَ)، وأقمته ف(اسْتَقَامَ) وهو مثال  
الناظم، والمطاوعة: قَبُولُ فاعل فعلٍ أثر فاعل فعلٍ آخر.  
ومنها إِفْعَلَلَّ:

ك(أَحْرَنْجَمَ) بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام  
الأولى، وهو لمطاوع فَعَلَلَّ الرباعي ك(حَرَجَمْتُ الإِبِلَ)  
ف(أَحْرَنْجَمْتُ) أي جمعتها فاجتمعت.  
ومنها إِنْفَعَلَّ:

نحو (انْفَصَلَا) بزيادة همزة الوصل والنون، وهو لمطاوعة  
فَعَلَّ نحو فَصَلْتُهُ ف(انْفَصَلَ) وكَسَرْتُهُ ف(انْكَسَرَ) ومنه {وَإِذَا  
النُّجُومُ انْكَدَرَتْ} [81]{وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ} [82]، وقد يطاع  
أَفْعَلَّ كَأَغْلَقْتُ البابَ ف(انْغَلَقَ)، وَأَوْعَجْتُهُ ف(انزَعَجَ)، ولموافقة  
فَعِلَّ ك(انْطَفَأَ) أي (طَفِئَ) [83]، وللإغناء عنه ك(انْطَلَقَ) أي  
ذهب إذ لم يستعملوا المجرد منه ثم قال:

(وَإِفْعَلَّ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً

وعارياً...)

أي ومنها إِفْعَالَّ:

بزيادة همزة الوصل، وألف رابعة بين العين واللام  
المضعفة.

وكذا افْعَلَّ:

عارياً عن الألف وهما للألوان ك(أَحْمَارًا) و(أَصْفَارًا) [// 30/  
أ] وكذا (أَحْمَرًا) و(أَصْفَرًا لونه)، والفرق بينهما أن (أَفْعَالًا)  
صاحبة الألف يكون للون غير ثابتٍ يقال: جَعَلَ يَحْمَارًا مَرَّةً،  
ويَصْفَارًا أُخْرَى، و(افْعَلًا) للون الثابت، ولا يكون كل منهما  
إلا لازماً.

(و) منها (كَذَلِكَ) إِفْعَيْلَّ:

بزيادة همزة الوصل والياء المثناة تحت المشددة بين العين  
واللام نحو (إِهْبِيخًا) الرجلُ بالمعجمة إذا انتفخ وتكبر وتبختر

في مشيه، واهْبِيحْ أيضاً الصبيُّ إذا سَمِنَ وامتلاً شحماً فهو  
هَبِيحٌ.

ومنها افْتَعَلَ:

نحو (اعْتَدَلَا) بزيادة همزة الوصل وتاء الافتعال وتكون  
للاتخاذ بالمعجمتين نحو اشْتَوَيْتُ بالواو أي اتخذت منه  
مشوياً.

ولمطاوعة فَعَّلَ المضاعف ك(عَدَّلْتَ الرمح فاعْتَدَلْ)، وهو  
مثال الناظم، وللاختيار (انْتَقَاهُ) و(اصْطَفَاهُ)، ولموافقة الثلاثي  
نحو (كَسَبَ) و(اِكْتَسَبَ) و(حَمَلَ) و(اِحْتَمَلَ) و(رَقِيَ)  
و(ارْتَقَى)، وبمعنى تَفَاعَلَ ك(اِخْتَصَمُوا) أي تَخَاصَمُوا.

ومنها تَفَعَّلَ:

نحو (تَدَحَّرَجْتَ) وتاء التأنيث لا دخل لها بزيادة التاء في  
فعل الرباعي لمطاوعته ك(دَحَّرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ).

ومنها فَعِيلٌ:.

ك(عَدِيْطٌ) الرجلُ فهو (عُدِيْوْطٌ) كعصفور، وعِدِيْوْطٌ  
كفِرْعَوْنٍ [84] إذا كان يُحَدِّثُ عند الجماع.

ومنها اِفْعَوْعَلٌ:

بزيادة همزة الوصل مع تكرار العين المفصولة بالواو،  
وتكون للمبالغة نحو [30//ب] اعْشَوْشَبَ المكانَ كَثْرَ عَشْبِهِ،  
واخْشَوْشَنَ زادتْ خُشُونَتَهُ، وللصيرورة نحو: (اخْلَوْلَى)  
الشراب صار حُلُوًّا، واحْقَوْقَبَ الرجلُ والهلالُ صار أعوج  
والحِقْبُ بالكسر المعوجُّ من الرمل وجمعه أحقاب كحِمْلٍ  
وأحمال.

ومنها افْعَلَّ:

بزيادة همزة الوصل وتضعيف اللام الثانية وهو مزيد  
الرباعي نحو (اسْبَطَّرَ)

الرجل بمعنى اضطجع وتمدد، واسبَطَرَتِ الإبلُ مَدَّتْ أعناقها لتسرع في سيرها، واسبَطَرَّ الشعرُ طال، ومثله اطمأن قلبه، واقشَعَرَ جلدُه، واشمَازَتْ نفسه نفرت.

ومنها تَفَاعَلَ:

بزيادة التاء والألف نحو (تَوَالَى) وهو للاشتراك في الفاعلية لفظاً والمفعولية معنى نحو: تَضَارَبَ زيدٌ وعمرٌ، وقد يكون لمطاوعة فاعل الذي بمعنى أَفْعَلَ نحو: وَالَيْتُ الصومَ فَتَوَالَى أي [85] تابعته فتتابع بمعنى أتبعته بعضه بعضاً وهو مثال الناظم، ومثله بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ أي أَبْعَدْتُهُ، وضَاعَفْتُهُ فَتَضَاعَفَ أي أضعفْتُهُ، ويكون أيضاً لإظهار الفاعل خلاف ما هو عليه نحو: تَجَاهَلَ زيدٌ وتَغَاوَلَ أي أَظْهَرَ الجهلَ والغفلةَ من نفسه وليس كذلك.

ومنها تَفَعَّلَ:

بزيادة التاء وتضعيف العين وقد أشار له بقوله مع (تَوَالَى) وهو لمطاوعة فَعَّلَ المضَعَّفَ كَعَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وأدَبْتُهُ فَتَأَدَّبَ، وَوَلَّيْتُهُ [31// أ] فَتَوَالَى، ولموافقة فَعَّلَ المضَعَّفَ أيضاً نحو: تَوَالَى عنهم بمعنى ولى، ومثال الناظم يحتمل المعنيين، ويكون أيضاً لتعاطي الشيء تكلفاً نحو تَشَجَّعَ أي تكلف ذلك، وهو كَتَغَاوَلَ وَتَجَاهَلَ في كون كلٍّ منهما غير ثابت للفاعل، ويكون أيضاً لمجانبة الشيء كَتَهَجَّدَ أي جانب الهجود أي النوم، وتَحَرَّجَ، وتَأَثَّمَ أي جانب الحرج والإثم، وللاتخاذ كَتَوَسَّدَ ذراعه أي اتخذها وسادة، وللدلالة على التكرير [86] كَتَجَرَّعَهُ أي شربه جَرَعَةً بعد جَرَعَةٍ [87]، وللطلب كاستَفَعَلَ نحو تَكَبَّرَ أي طلب أن يكون كبيراً.

ومنها فَعَلَسَ [88]:

بزيادة السين في آخره للإلحاق بفَعَّلَلَ الرباعي نحو (خَابَسَ) قلبه بالخاء المعجمعة والباء الموحدة أي خدعه وأضله، ومنه

قولهم: "بَرَقَ خُلْبٌ" [89] إذا لم يعقبه مطر، و"لا خِلَابَةٌ" [90] أي لا خداعة، لكن قال الشارح: مقتضى الصحاح والقاموس أن سینه أصلية؛ لأنهما أورداه في السين لا الباء.

ومنها سَفَعَلَ [91]:

بزيادة السين في أوله للإلحاق بفعل الرباعي أيضاً نحو: سَنَبَسَ في سيره بمعنى أسرع، وأصله نَبَسَ [92] أي تحرك ونطق.

والتاء في قوله (تَدَحْرَجَتْ) تاء التأنيث الساكنة كما تقدّم، وتسكين آخر خُلْبَسَ للضرورة [93] وأما قوله: (انَّصَلَا) فليس بمثال بل كَمَلْ به القافية، لأن وزنه افْتَعَلَ كاعْتَدَلَ [31/ب] وقد تقدّم، وتقديره واتَّصَلَ تَوَالَى مع تَوَلَّى وما بعدهما بما قبلهما.

ومنها افْعَنَلًا:

مهموزاً بزيادة همزة الوصل [94] والنون بين العين واللام، والهمزة أيضاً في آخره للإلحاق باخْرَنْجَمَ مزيد الرباعي نحو: (احْبَنْطًا) إذا عظمت بطنه من وجع يسمّى الحَبْطُ محرّكاً، ويسمّى أيضاً الحُبَّاطُ بضم الحاء، وهذا الوزن وهو احْبَنْطًا بالهمز قال الشارح ذَكَرَ في القاموس، ولم يذكر في الصحاح [95] إلا احبَنْطَى بغير همز وهو المشهور في كتب التصريف.

ومنها افْوَنَعَلَ:

بزيادة همزة الوصل والواو والنون بين الفاء والعين نحو (احْوَنَصَلَ) الطائر بالمهملتين إذا ثنى عنقه وأخرج حوصلته، وهي مستقر الطعام منه كالكرش من غيره، وقيل هي مجرى الطعام كالحلقوم من الإنسان.

ومنها افْعَنَلَى:

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام، وألف التانيث؛  
للإلحاق باخْرُنَجَمَ نحو: (اسلنقى) على قفاه بمعنى

استلقى [96].

ومنها تَمَفَعَلْ:

بزيادة التاء والميم نحو: (تَمَسَكَنَّ) الرجل إذا أظهر المسكنة  
والخضوع والذلة، وتَمَنَدَلْ بالمنديل، وتَمَدَّرَعْ بالمِدْرَعِ [97]،  
لبسها.

ومنها فَعَلَى:

بزيادة الألف للإلحاق بفعلل نحو: (سَلَقَى) إذا ألقاه على قفاه.  
ومنها فَعَنَلْ:

بزيادة النون بين العين واللام [32/أ] نحو: (قَلْنَسَتْ) يقال  
قَلْنَسَهُ ألبسه القلنسوة [98].

ومنها فَوَعَلْ:

بزيادة الواو بين الفاء والعين نحو (جَوْرَبَتْ) يقال جَوْرَبَهُ  
ألبسه الجَوْرَبَ بالجيم، وهو لُفَافَةٌ تلفّ على القدمين جلدًا [99]،  
ظاهرهما [100] وهو ما يلي السماء وباطنهما وهو ما يلي  
الأرض. وحوَقَلَ الرجل بالحاء المهملة والقاف إذا أسَنَّ  
وضَعَفَ عن الجماع.

ومنها فَعَوَلْ [101]:

بزيادة الواو بين العين واللام ك(هَرَوَلْتُ) في المشي أَسْرَعْتُ  
فيه، وجَهْوَرَ كلامه جهر به، والتاء من قوله هرولت تاء  
الفاعل، وفي قلنست وجوربت تاء التانيث الساكنة، وقوله:  
مرتحلا كَمَلْ به القافية وهو بالحاء المهملة حال من تاء  
الفاعل في هرولت.

ومنها عَفَعَلْ:

بتكرير العين نحو (زَهْرَقْتُ) يقال زَهْرَقَ الرجلُ بتكرير  
الزاي إذا أكثر الضحك.

ومنها هَفَعَلَ:

بزيادة الهاء في أوله نحو (هَلَقَمْتُ) الطعام لقمته وابتلعته.

ومنها فَهَعَلَ:

بزيادة الهاء بين الفاء والعين نحو (رَهَمَسْتُ) الشيء بمعنى

رَمَسْتُهُ أي سَتَرْتُهُ [102]، والرَّمَسُ القبر.

ومنها افْوَعَلَ:

بزيادة همزة الوصل والواو بين الفاء والعين مع تضعيف

اللام نحو (اَكْوَأَلَّ) الرجلُ بمعنى قَصُرَ، واجْتَمَعَ خَلْقُهُ،

واكْوَأَدَّ، واكْوَهَدَّ [103] أيضاً ارْتَعَشَ.

ومنها تَفَهَعَلَ:

بزيادة التاء في أوله والهاء بين الفاء والعين نحو (تَرَهَشَفَ)

[32//ب] الشراب بالشين المعجمة أي رَشَفَهُ بمعنى امْتَصَّهُ.

ومنها افْعَالَ:

بزيادة همزة الوصل، والهمزة أيضاً بين العين واللام مع

تضعيف اللام نحو (اجْفَأَظَّ) بالجيم والظاء المعجمتين إذا

أشرف على الموت، واجْفَأَظَّتِ الجيفةُ أيضاً إذا انْتَفَخَتْ، وقد

يقال بمدّ الهمزة.

ومنها افْلَعَلَ:

بزيادة همزة الوصل واللام بين الفاء والعين مع تضعيف

اللام نحو (اسْلَهَمَّ) الرجلُ بالسین المهملة إذا تغيّر وجهه من

آثار شمس أو سفر بمعنى سَهَمَ.

منها فَعَلَنَ:

بزيادة نون في آخره نحو (قَطَرَنَ الجملا) إذا طلاه بالقطران،

والتاء في الصيغ الثلاثة [104] الأول تاء الفاعل.

ومنها تَفَعَّلَ:

بزيادة التاء في أوله مخففاً نحو (تَرَمَسْتُ) يقال تَرَمَسَ الرجل إذا أَسْتَتَرَ وتَغَيَّبَ عن حرب وأمر مهم، من رَمَسَ الشيءَ دفنه ورَمَسَ الكلامَ كتمه وأخفاه.

ومنها فَعْتَلَّ:

بزيادة التاء المثناة فوق بين العين واللام نحو (كَلْتَبَ) الرجل إذا داهن في الأمر، وكَلْتَبَ ك(جَعْفَرٍ)، ويجوز قراءته في النظم بإسناده إلى تاء الفاعل [105].

ومنا فَعَمَلَّ:

بزيادة الميم بين العين واللام نحو (جَلَمَطْتُ) يقال جَلَمَطَ الوجلُ رأسَه بالجيم والطاء المهملة بمعنى حلقة، وأصله جَلَطُهُ، وجَلَطَ الجراد عن الشاة سَلَخَهُ.

ومنها فَعَلَمَّ:

بزيادة الميم في آخره نحو: (غَلَصَمَ)هُ إذا قطع غَلَصَمَتَهُ وهي أصل [أ/33//] الخُلُقُوم، وأصله غَلَصَه كذا قال الناظم [106] رحمه الله تعالى، ومقتضى الصحاح والقاموس أن ميم الغَلَصَمَةِ أصلية أفاده الشارح [107].

ثم منها افْعَمَلَّ:

بزيادة همزة الوصل والميم المشددة بين العين واللام نحو: (ادْلَمَسَ) الليل إذا اِخْتَلَطَتْ ظُلُمَتُهُ، أصله دَلَسَ، ومنه النَّدْلَيْسُ في الكلام، ومثله (اهْرَمَعَتْ) يقال اهْرَمَعَ الدمعُ أي لسال بسرعة، واهْرَمَعَ في سيره أسرع، أصله هَرَعَ قال، الشارح: "ولم يظهر لي ذكر الناظم له مع ادْلَمَسَ فإنهما مثالان لوزن، واحد فهو تكرار محض" [108].

ومنها افْعَنْلَسَ:

بزيادة همزة الوصل والنون بين العين واللام والسين في آخره نحو: (اعْلَنْكَسَ) الشَّعْرُ أي تراكم لكثرتة، وقد يقال: اعْلَنْكَكَ بتكرير الكاف، وأمَّا قوله (انْتَحَلَا) بالحاء المهملة

والمعجمة أيضاً بمعنى اختيرَ فقد كَمَل به البيت لأن وزنه  
اَفْتَعَلَ كَاغْتَدَلَ وقد سبق، والتاء في تَرَمَسْتُ وَجَلَمَطْتُ تاء  
الفاعل، وفي اَهْرَمَعْتَ تاء التانيث الساكنة.  
ومنها اَفْعَوْلَ:

بزيادة همزة الوصل وواوٍ مشددة بين العين واللام نحو:  
(اَعْلَوْظ) فرسه بالمهملتين إذا تعلق بعنقه وركبه، واَعْلَوْظِي  
غريمي لزمني.  
ومنها اَفْعَوْلَلَّ:

بزيادة همزة الوصل والواو بين العين واللام الأولى نحو:  
(اعْتَوْجَجْتُ) يقال اعْتَوْجَجَ البعيرُ [33//ب] بالعين والتاء  
المتلثة بمعنى ضَخْمٌ وغلظ، وبمعنى أسرع كذا أورده  
الناظم [109] رحمة الله تعالى بجيمين، قد اعترضه الشارح  
بأنَّ "المشهور في كتب التصريف اعْتَوْجَجَ بإبدال الجيم  
الأولى بالتاء المتلثة، لكن نقل صاحب القاموس ما يؤيد  
المصنّف، ويوجد في بعض النسخ اعْتَوْجَجَ كما اشتهر في  
كتب التصريف وهو تصحيف؛ لأنه حينئذٍ تكرر مع اَفْعَوْلَ  
نحو اعشوشب المكان، واخْلَوْلَى الشرابُ وقد سبق" [110].  
ومنها فَيْعَلَّ:

بزيادة المثناة تحت بين الفاء والعين نحو (بَيْطَرْتُ) يقال  
بَيْطَرَ الرجلُ بالباء الموحدة والطاء المهملة إذا عمل البَيْطَرَةَ  
ومعالجة الدواب.  
ومنها فَنَعَلَّ:

بزيادة النون بين الفاء والعين نحو (سَنَبَلَّ) الزرع إذا أخرج  
سنابله، والأكثر على أن نونه أصلية فوزنه فَعَلَلَّ أفاده  
الشارح [111].  
ومنها فَمَعَلَّ:

بزيادة الميم بين الفاء والعين نحو (زَمَلَقَ) الفحل بالزاي إذا  
ألقى ماءه عند الضَّرَابِ قبل الإيلاج من زَلَقَ.  
ثم قال (اضمن) ما تقدّم لك من الأوزان  
لتَفَعَّلَى:

بزيادة التاء في أوله وألف التأنيث في آخره للإلحاق بتدحرج  
مزيد الرباعي نحو (تَسَلَّقَى) مطاوع سَلَّقَاهُ عَلَى قَفَاهُ فَتَسَلَّقَى.  
والتاء في بيّطرت تاء الفاعل، وفي اعثوجت تاء التأنيث  
(واجتنب) إذا علمت ما أوردناه عليك من الأوزان (خللا)  
يحصل فيما يرد عليك من الحرف [أ/34//] الأصلي والزائد.  
تنبيه:

جملة ما ذكره المصنف في هذا الباب من أبنية الفعل المزيد  
سبعة وأربعون بناءً، وقد سبق أن مقتضى الصحاح  
والقاموس أن ميم غلصم أصلية، والأكثر على أن نون سنبل  
كذلك، وأن ادلّمس واهرمّع وزنهما واحد قال الشارح:  
"والعجب من المصنّف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزاناً  
غريبة قلّ من تعرّض لها من التصريفيين، وأهمل أربعة  
أوزان مشهورة وهي:  
تَفَعَّلَ:

بتكرير اللام كَتَجَلَّبَبَ لَيْسَ الْجَلْبَابَ مطاوع جَلَّبَبَهُ الملحق  
بِتَدَحَّرَجَ [112].

وتَفَوَّعَلَ:

كَتَجَوَّرَبَ مطاوع جَوَّرَبَهُ.

وتَفَعَّوَلَ:

كَتَهَرَّوَلَ في مشيه إذا تَمَّوَجَ فيه متبخترًا.

وتَفَعَّيَلَ:

كَتَشَيْطَنَ أي أشبه الشيطان، وهذه الأربعة من مزيد الثلاثي  
للإلحاق بمزيد الرباعي انتهى فليتأمل [113] والله أعلم.

## فصل في المضارع

أي في أحكامه التي يتم بها بناؤه على أي وزن كان ماضيه، وهي ثلاثة: ما يفتح به، وحركة أوله المفتوح به، وحركة ما قبل آخره وأما حركة نفس الآخر [114] من رفع ونصب وجزم فمحلها علم النحو.

### [حروف المضارعة]

أما ما يفتح به فأشار له بقوله:

(ببعض نأتي المضارع افتتح) [115]

أي افتتح المضارع ببعض حروف نأتي فكل فعل مضارع ثلاثياً كان أو رباعياً، أو خماسياً أو سداسياً فلا بدّ [34//ب] أن يفتح بزيادة على ماضيه ببعض حروف نأتي، ومنهم من عبّر عنها ب(نأيت) أو (أنيت) وتسمى حروف المضارعة وهي أربعة: الهمزة والنون والتاء والياء، فالهمزة تكون للمتكلم المنفرد كقولك: أنا أدخلُ وأكرمُك وأنتَ تخرجُ. فإن كان في أول الفعل همزة، ولم تدلّ على متكلم فهو ماضٍ كأكرمك زيدٌ .

والنون للمتكلم المشارك كقولك: نحن ندخلُ ونكرمُ وننتقلُ ونستخرجُ.

فلو كان في أول الفعل نون، ولم تدلّ على هذا المعنى كنصرَ ونرجسَ الدواء [116] أي جعل فيه النرجس فهو ماضٍ. والتاء المثناة فوق تكون للمخاطب مطلقاً أي مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً كقولك: أنت تدخلُ وتكرمُني، وأنتم تنطلقان، وأنتم تستخرجون، وأنت تقومين، وأنتن تقمن.

فلو كان في أول الفعل تاء ولم تدلّ على خطاب نحو: تعلمتُ العلم فهو ماضٍ.

وتكون هذه التاء للمؤنث الغائب مفرداً أو مثنى فقط نحو: هي  
تَقُومُ والهندان تَقُومَانِ، دون جمعه نحو: هُنَّ يَقُمْنَ فإنه بالياء.  
والياء المثناة تحت تكون للغائب المذكّر مطلقاً أي مفرداً أو  
مثنى أو مجموعاً، وللغائبات نحو: هُنَّ يَقُمْنَ.  
فلو كان في أول الفعل ياء ولم تدلّ على غيبة نحو: يَيْسَ منه،  
وَيِرْنَا [117] الشيب أي خضبه [أ/35] باليرنَاء وهو الجنَاء  
فهو ماض.

تنبيه:

إنما زادوا هذه الأحرف في المضارع ليحصل الفرق بينه  
وبين الماضي، واختصت الزيادة بالمضارع دون الماضي  
لأنه فرعه فهو مؤخر عنه، والأصل عدم الزيادة، فاختص  
الأصل بالأصل، والفرع بالفرع طلباً للمناسبة.  
وسمي مضارعاً لمضارعه الاسم في الحركات والسكنات  
نحو ضاربٍ ويضربُ؛ ولذا أعرب، والمضارعة المشابهة  
مأخوذة من ارتضاع اثنين من ضرع امرأة فهما أخوان.  
وأما حركة أوله وهو الحكم الثاني فأشار إليها بقوله:

[حركة حروف المضارعة]

(....وله

ضمٌ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً  
(وافتحه متصلاً بغيره...)[118]

أي حق الحرف المفتوح [119] به أول المضارع الضمُّ إذا  
اتصل بفعل ماضيه رباعيٍّ مطلقاً أي مجرداً ك(تُدْحِرُجُ [120]  
يُدْحِرُجُ) بضم حرف المضارعة، أو مزيد الثلاثي كأكْرَمَ  
يُكْرِمُ بالضم.

[كسر حروف المضارعة]

وإذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فتحه الفتح ثلاثياً  
كان كَضْرَبَ يَضْرِبُ، أو خماسياً كأنطَلَقَ يَنْطَلِقُ أو  
سداسياً [121] كاستَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ [122] بفتح حرف  
المضارعة في الجميع، وهذا على لغة أهل الحجاز ومنهم  
قريش وكنانة وبلغتهم نزل القرآن [123]، وأما غيرهم من  
بني تميم وقيس وربيعه فإنهم يوافقون أهل الحجاز في لزوم  
ضم أول الرباعي كفتح غيره [35//ب] إن كان ماضيه فَعَلَّ  
بالضم ككُرِّمَ، أو فَعَلَ بالفتح بجميع أنواعه معتلاً، أو  
صحيحاً، أو مضاعفاً [124]، لازماً، أو متعدياً، حلقي العين  
واللام أم لا، ويستثنى منه كلمة (أبى) لما سيأتي.  
فإن كان الماضي فَعَلَ بكسر العين أو خماسياً أو سداسياً  
مصدرًا بهمزة الوصل، أو خماسياً مصدرًا بالتاء الزائدة فلا  
يلتزمون في ذلك فتح حرف المضارعة، ولهم فيه  
حالتان [125]:

حالة: يجيزون فيها كسر الهزمة والنون والتاء الفوقية دون  
الياء التحتية.

وحالة يجيزون فيها كسر الجميع الياء وغيرها، وإلى الحالة  
الأولى أشار بقوله:

(...ولغيد)

ر الياء كسراً أجز في الآت من فعلاً

(أو ما تصدر همز الوصل فيه أو التـ

تا زائداً كتركي...)[126]

أي وأجز الكسر لغير الياء المثناة تحت من همزة أو نون أو  
تاء فوقيه في المضارع الآتي من فَعَلَ المكسور العين كَفَرَحَ  
أو من الفعل الخماسي أو السداسي وهو المراد بقوله أو ما  
تصدر همز الوصل فيه إذ لا يكون الزائد على أربعة إلا  
مصدرًا بهمزة الوصل ويكون خماسياً كأنطَلَقَ وسداسياً

كاستخرج، أو بالتاء الزائدة ولا يكون إلا خماسياً كترزكى  
فتقول فيها: أنا إعْلَمُ وإنْطَلِقُ وإِسْتَخْرِجُ وإِتْرَكِي، ونحن نِعْلَمُ  
وِنِنْتَلِقُ وِنِسْتَخْرِجُ وِنِتْرَكِي، وأنت تِعْلَمُ وتِنْتَلِقُ وتِسْتَخْرِجُ  
وتِتْرَكِي بفتح حرف المضارعة [36//أ] وكسره في الجميع،  
وقد قرئ شاذاً {وَأَيَّاكَ نِسْتَعِينُ} [127] و {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ  
وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ} [128]، و {وَلَا تِرْكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} [129]  
{أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ} [130] بكسر حرف المضارعة فيها على هذه  
اللغة لأن ماضي هذه الأفعال: اسْتَعَانَ وَاَبْيَضَّ وَاَسْوَدَّ مما  
تصدّر فيه همزة الوصل، وِرَكِنَ وَعَهَدَ من باب عِلِمَ، وتقول:  
هو يِعْلَمُ وَيِنْتَلِقُ وَيِسْتَخْرِجُ بالفتح لا غير، ومثلها يِتْرَكِي.  
وإلى الحالة الثانية وهي ما يجوز [131] فيها كسر حرف  
المضارعة الياء وغيرها أشار بقوله:

(وهو قد نقلنا)

أي وجواز الكسر قد نقل عنه (في اليا) التحتية (وفي غيرها)  
من باقي حروف المضارعة، وهي الهمزة، والنون، والتاء  
الفوقية، (إن ألحقا) أي الياء وغيرها (ب) كلمة (أبي)  
بالموحدة أو بكل فعل ثلاثي فإؤه واو كما أشار له بقوله (أو  
مما له الواو فاء) إذا كان من باب فَعَلَ المكسور (نحو قد  
وَجَلَا) وَوَجَعَ دُونَ وَعَدَّ [132] ونحوه فتقول أَبِي يَا بِي، وَأَبِيْتُ  
إِيبِي [133]، وأنت تَأْبِي ونحن نِنْبِي بالفتح والكسر، وكذا  
تقول وَجَلَّ زَيْدٌ يَوَجَلُّ وَيَجَلُّ [134] وَوَجَلَّتْ أَنْتِ تَوَجَلُّ  
وَتِيَجَلُّ [135]، وَوَجَلْتُ أَنَا أُوَجَلُّ وَإِيَجَلُّ [136]، وَوَجَلْنَا نحن  
نُوَجَلُّ وَنِيَجَلُّ [137] بالفتح والكسر.

تنبيه:

قال الشارح [138]: اعلم أن الناظم رحمه الله تعالى أطلق في  
القسم الأول جواز كسر غير الياء من فَعَلَ المكسور [36//  
ب] وفي القسم الثاني جوازه في الياء وفي غيرها مما فإؤه

واو، وليس كذلك بل شرطه في القسم الأول أن يأتي مضارعه على يَفْعَلُ بالفتح على ما هو القياس، فإن خالف القياس كما في حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وجب فتح حرف المضارعة اتفاقاً، وكذا شرطه فيما فاؤه واو أن يكون ماضيه على فَعَلَ بالكسر كما قيّدناه بذلك، وقد يرشد إليه تمثيله بـ(وَجَلَّ) دون غيرها.

[حركة ما قبل آخر المضارع]

وأما حركة ما قبل آخره وهو الحكم الثالث فأشار إليه بقوله: (وكسر ما قبل آخر المضارع من

ذا الباب...)[139]

أي باب أبنية المزيد فيه؛ لأن هذا الباب معقود له، والفصل معقود لمضارعه؛ لأن أبنية الفعل المجرد من ماض ومضارع قد سبق حكمها في بابها، وإنما استطرّد حكم ضم المضارع وفتحته المشترك فيه المجرد والمزيد لعدم ذكر ذلك فيما مضى (يلزم) أي الكسر (إن ماضيه قد حُظِلَا) بالحاء المهملة أي مُنَع (زيادة التاء أوّلاً) أي في أوّله نحو أُكْرِمَ يُكْرِمُ، وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ، واستَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ، وولّى يُوَلّي (وإن حصلت له) أي الماضي زيادة التاء في أوّله (فما قبل الآخر افتحن بؤلاً) بكسر الواو نحو تَدَحْرَجُ يَتَدَحْرَجُ، وتَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ، وتَغَافَلُ يَتَغَافَلُ.

تنبيه:

المراد بكسر [// 37/أ] ما قبل الآخر ولو تقديرًا كما في انْقَادَ يَنْقَادُ واختَارَ يَخْتَارُ ونحو ذلك والله أعلم.

فصل في فعل ما لم يسم فاعله [140]

أي في أحكامه التي تميّز صيغة الفعل المبني للمفعول؛ وذلك عند حذف الفاعل [141]، وإسناد الفعل إلى المفعول به، أو ما

يقوم مقامه. وتلك أحكام ستّة: ضمّ أوله إن كان صحيح العين كضرب زيد، وكسره إن كان معتلها كقيلَ وبيع، وكسر ما قبل آخر ماضيه، وفتح ما قبل آخر مضارعه مطلقاً، وضم ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل صحيح العين خماسياً أو سداسياً كأنطلقَ بزيد، وأستخرجَ المتاع، وكسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة الوصل معتلها أختيرَ زيدٌ وأنقيدَ له وضم ثانيه إن كان مبدوءاً بتاء المطاوعة ولا يكون إلا خماسياً نحو: تُعلِّمَ العلم، وقد ذكر الناظم رحمه الله تعالى ذلك فأشار إلى الحكم الأول وهو ضم أوله بقوله:

(إن أسند الفعل للمفعول) [142] به أو ما يقوم مقامه من ظرف أو مصدر أو جار ومجرور (فأت به)، أي بالفعل (مضموم الأول) [143] مطلقاً ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً نحو: ضربَ زيدٌ، وأكرمَ عمروٌ، وأنطلقَ به وأستخرجَ المتاعَ وتُعلِّمَ العلم، وهذا إن كان صحيح العين كما مثلنا به، ولفظ الناظم [37//ب] فإن كان مطلقاً فذكره المعتل فيما بعد يقيده.

وإلى الحكم الثاني وهو كسر أوله أشار [144] بقوله (واكسره) أي أول الفعل (إذا اتّصلا) بألف الإطلاق، والضمير فيه إلى أول الفعل (بعينِ اعتل) نحو قيلَ وبيع، وأصلهما قولَ وبيع، بضم أولهما وكسر الواو والياء على وزن ضرب، إلا أنهم [145] استنتقلوا الكسرة على حرف العلة فحذفوا ضمة الفاء، ونقلوا كسرة العين إلى مكانها فسلمت الياء من (بيع)، وقلبت الواو من (قيل) ياء لسكونها بعد كسرة.

وإلى الحكم الثالث وهو: كسر ما قبل الآخر للماضي منه، وفتح ما قبل آخر مضارعه أشار بقوله: (واجعل قبل الآخر في الماضي كسراً) نحو ضربَ وأكرمَ وأنطلقَ وأستخرجَ،

واجعل (فتحاً في سواه) وهو المضارع نحو يُضْرَبُ وَيُكْرَمُ  
وَيُنْطَلَقُ به وَيُسْتَخْرَجُ المتاعُ وقوله: (تلا) بألف  
الإطلاق [146] صفة لـ(سوى)؛ لأنه لا يتعرّف بالإضافة يعني  
أن المضارع يتلو الماضي في التصريف، وذكر هذه على  
سبيل الاستطراد؛ لأن أكثر الأحكام متعلقة بالماضي.  
وإلى الحكم الرابع وهو: ضم ثالثه أيضاً إذا كان مبدوءاً  
بهمزة الوصل أشار بقوله: (ثالث ذي همز وصل ضمّ  
معهُ) [147] أي: وضم مع ضم همزة الوصل المبدوء به  
الفعل ثالثه [أ/38//] أيضاً كأنطَلِقَ بزيدٍ، وأقْتَدَرَ عليه،  
وَأَسْتَخْرَجَ متاعُهُ، وهذا مقيدٌ بصحيح العين، وسيأتي معتلها.  
وإلى الحكم الخامس أشار بقوله:

(ومع تاء المطاوعة اضمم تلوها بولاً) أي واضم مع تاء  
المطاوعة المبدوء بها الفعل تلوها أيضاً كَتَعَلَّمَ العلمُ وتُدْحَرِجُ  
في الدار وتُعُوْفِلَ عن زيدٍ، ومعنى قوله: (بولاً) أي من غير  
فاصل بينهما، ولو عبر المصنف بالتاء المزيدة بدل تاء  
المطاوعة لكان أشمل، لأن التاء في مثل تَغَافَلَ [148] زيدٌ  
وتكَبَّرَ ليست للمطاوعة لما سبق أن المطاوعة: قبول فاعل  
فعل أثر فاعل فعل آخر كَعَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ مع أن الحكم عام في  
كل مبدوء بتاء مزيدة، وعبارة الخلاصة كعبارته هنا حيث  
قال:

والثاني التالي تا المطاوعة  
كالأول اجعله بلا منازعه

وعبارته في التسهيل [149] مفصحة بالمراد حيث قال: "يُضَمُّ  
مطلقاً أول فعل النائب، ومع ثانية إن كان أوله تاء مزيدة".  
تنبيه:

إنما خصوا الثاني مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقي مفتوحاً مع  
ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى

الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تُعَلِّمُ زيداَ العَلْمَ، مضارع عَلَّمَهُ  
العلم المضاعف.

وإلى الحكم السادس وهو: كسر ثالثه إن كان مبدوءاً بهمزة  
الوصل وهو معتل العين أشار بقوله [38//ب] (وما لفا نحو  
باع) [150] من الكسر (اجعل لثالث) الفعل الخماسي المبدوء  
بهمزة الوصل المعتل العين (نحو اِخْتَارَ وَاِنْقَادَ) وهو التاء في  
الأول والقاف في الثاني (كَأَخْتِيرَ الذي فضلاً)، وَأُنْقِيَدَ له،  
وأصلهما أَخْتِيرَ بضم [151] الفوقية، وكسر التحتية، وَأُنْقُوَدَ  
بضم القاف، وكسر الواو، على وزن أَفْتَدِرِ عليه، استثقلت  
الكسرة على حرف العلة بعد ضمةٍ فحذفت الضمة ثم نقلوا  
الكسرة مكانها فسلمت الياء من أَخْتِيرَ كما سلمت في بِيْعَ،  
وقلبت الواو ياء من أُنْقِيَدَ لسكونها بعد كسر كما قلبت في قِيلَ  
فصار أَخْتِيرَ وَأُنْقِيَدَ.

تنبيه:

كما يجوز الكسر في الفاء يجوز الإشمام وهو الإتيان ببعض  
الكسرة والضمة، وبهما قرئ في السبع [152]، ومن  
العرب [153] من يأتي بضمه خالصة فيقول بُوعَ، ومنه قول  
الشاعر:

حُوَكَّتْ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ  
تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ [154]

وقال الآخر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ  
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

ويجري مثل ذلك في ثالث نحو اِخْتَارَ وَاِنْقَادَ، وتُحَرِّكُ الهمزةُ  
بحركة الثالث.

انظر الخلاصة [155] وشرحها والله أعلم.

## فصل في فعل الأمر

أي في صيغة بنائه من أي فعل كان، وذلك على قسمين:  
مقيس وشاذ.

[39//أ] فالمقيس على ثلاثة أضرب: إما أن يكون من فعل رباعي مبدوء بهمزة قطع كأَكْرَمَ أو لا، والثاني إما أن يكون مضارع متحرك الثاني كَيَقُومُ، وَيُدْخِرُجُ، وَيَتَعَلَّمُ، أو ساكن كَيَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ.

أما الضرب الأول: وهو ما كان ماضيه رباعياً مبدوءاً بزيادة همزة القطع فأشار إليه بقوله: (من أَفْعَلَ الأمرُ أَفْعَلٌ) [156]، الأمر مبتدأ، وأَفْعَلُ بقطع الهمزة المفتوحة أَدْخِلْ يَدَكَ وكسر العين خبره، ومن أَفْعَلٍ متعلق بمحذوف صفة الأمر، أي صيغة فعل الأمر الكائن من أَفْعَلٍ كأَكْرَمَ بزنة أَفْعَلٍ كأَكْرَمُ زياداً {أَرْسِلُهُ مَعْنَا} [157] و {أَدْخِلْ يَدَكَ} [158] و {أَلْقِ عَصَاكَ} [159].

وأما الضرب الثاني: وهو [160] ما ليس على وزن أَفْعَلٍ، والحرف الذي يلي حرف المضارعة متحرك فأشار إليه بقوله:

(واعزه) أي الأمر (لسواه) أي لسوى أَفْعَلٍ (ك) صيغة (المضارع ذي) أي صاحب (الجزم الذي اختزلاً) بالخاء المعجمة أي اقتطع وحذف (أوله) [161] وهو حرف المضارعة.

والمعنى انسب الأمر لسوى أَفْعَلٍ كصيغة المضارع المجزوم الذي حذف أوله فتقول في يَقُومُ، وَيَبِيعُ، وَيَخَافُ، وَيُدْخِرُجُ، وَيَتَعَلَّمُ: قُمْ وَبِعْ، وَخَفْ، وَدْخِرْجُ، وَتَعَلَّمْ، كما تقول في مضارعها المجزوم: لم يَقُمْ، ولم يَبِعْ، ولم يَتَعَلَّمْ، ولم يَخَفْ، ولم يُدْخِرْجُ.

وشملت عبارته في قوله اعزه لسواه [162]: ما الحرف الذي  
[39//ب] يلي حرف المضارعة منه ساكن وهو الضرب  
الثالث لكنه أخرجه بقوله:

(وبهمز الوصل منكسراً

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً)

أي صل الساكن المتصل بحرف المضارعة بعد حذفه [163]  
بهمز الوصل حال كون همز الوصل منكسراً إذا ابتدأت به  
كقولك في يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيَذْهَبُ: اضْرِبْ،  
وإنطَلِقْ، وإسْتَخْرِجْ، وإذْهَبْ، وإنما جعلوا له همزة ليتوصلوا  
بها إلى النطق بالساكن؛ لأنها سَلَّمُ اللسان إذ لا يمكن ابتداء  
النطق بساكن، ولذلك تسقط في الدرج، وشمل قوله: وبهمز  
الوصل إلى آخره ما عينه مفتوحة كأذْهَبْ أو مكسورة  
كاضْرِبْ أو مضمومة كأخْرُجْ وهو مسَلَّم في الأولين دون  
الثالث؛ لأن الهمزة فيه تضم إذا ابتدئ بها؛ ولذلك أشار له  
بقوله:

(والهمز قبل لزوم الضم ضمّ) [164]

أي ضم همزة الوصل إن وقع في فعل تضم عينه لزوماً  
كأخْرُجْ وأدْعُ، وأنْقُصْ، وأُعْبِدْ، واحترز بقوله لزوم الضم  
مما إذا لم يكن الضم فيه لازماً نحو {أمشوا} [165] إذ أصله:  
"إمشيوا" بكسر الشين وضم الياء، استنقلت الضمة على الياء  
فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ولك أن  
تقول حذفت الضمة للاستتقال ثم الياء لالتقاء الساكنين،  
وضمَّتِ الشين لمناسبة الواو. فلو كان مضموماً في الأصل  
[40//أ] لكن زالت الضمة لعلّة وصار مكسوراً بكسرة  
لازمة كما اغزى وإدعي يا هند جاز لك في همزته وجهان:  
الكسر نظراً للحال، والإشمام نظراً للأصل، وإلى ذلك أشار  
بقوله:

(...ونحـ)

و اغزى بكسر مشمّ الضمّ قد قبلا)  
أي وقد قُبِلَ إشمَام الكسر الضمّ [166] في نحو إغزى يا هند  
وهو أمر المؤنثة مما ثالثة مضموم وهو معتل اللام، وفهم  
من قوله قد قُبِلَ أن الكسر أفصح من الإشمَام، نظراً إلى  
الكسرة اللازمة وهو كذلك.

وأصل: (إغزى: أغزوي) على وزن أذخلي فاستثقلت الكسرة  
على الواو فحذفت فسكنت وحذقت الواو تخلّصاً من الساكنين  
ثم كسرت الزاي كسرة لازمة [167].

تنبيه:

وجه المناسبة في كسرة همزة الوصل مما ثالته مكسور،  
وضمه مما ثالته مضموم ظاهر؛ وإنما لم يفتحوا همزة  
الوصل مما ثالته مفتوح نحو اذْهَبْ خشية الالتباس بهمزة  
المضارع المبدوء بهمز المتكلم، فلو قلت: (اذْهَبْ يا زيد بفتح  
الهمزة لالتبس بقولك: أنا اذْهَبْ).

وأنا القسم الثالث وهو الشاذ فهو ثلاثة أفعال فقط: (خُدْ وُكُلْ  
ومُرْ) وقد أشار إليه بقوله:

(وشذ بال حذف مُرْ وخُدْ وُكُلْ) [168]

أي شذت عن قياس نظائرها من حيث أن ثاني مضارعها  
ساكن، ولم يتوصلوا إليها بهمزة [40// ب] وصل، بل  
حذفوا ثانيها الساكن أيضاً فقالوا في الأمر من يَأْخُذْ وَيَأْ مُرْ  
ويَأْ كُلْ التي هي بوزن يَدْخُلْ وَيَخْرُجْ: (خُدْ) و(مُرْ) و(كُلْ)  
لكثرة استعمالهم لهذه الكلمات، وكان القياس أن يقال أَوْخُدْ،  
أَوْمُرْ، أَوْكُلْ، بهمزة وصل مضمومة، ثم همزة ساكنة وهي  
فاء الكلمة؛ لأنها على وزن يَدْخُلْ وَيَخْرُجْ، وصيغ الأمر  
منهما: أَدْخُلْ وَأَخْرُجْ، وهذا إذا لم يستعمل (مُرْ) مع حرف  
العطف، فإن استعمل معه جاز فيه وجهان الحذف نحو: مُرْ

زيداً ومُرَ عمراً، والتتيميم على الأصل نحو {وَأْمُرْ أَهْلَكَ  
بِالصَّلَاةِ} [169] و{خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ} [170]، وإلى ذلك  
أشار بقوله (وفشا وأْمُرْ) أي وفشا تتيميم كلمة (مُرَ) مع حرف  
العطف، ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه، وأما [171] (خُذْ)  
و(كُلْ) فلم يستعملوهما مع حرف العطف ودونه تامين إلا  
ندوراً [172] وهو معنى قوله (ومستندر تتيميم خذ وكلا) أي  
تتيمهما بهمزة وصل مضمومة على قياس نظائرهما نادر،  
وَألف و(كلا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

#### تنبيهات:

الأول: قال الشارح: اعلم أن كون الكلمة وردت عن العرب  
شاذة عن القياس لا ينافي فصاحتها كما في حَسِبَ يَحْسِبَ  
بالكسر في السين، وأَكْرَمَ [//41/] يُكْرِمُ بحذف الهمزة التي  
بعد حرف المضارعة، ومُرَ وخذُ وكُلْ؛ لأن المراد بالشاذ ما  
جاء على خلاف القياس، وبالفصح ما كثر استعماله، وأما  
النادر فهو ما يقلّ وجوده في كلامهم سواء خالف القياس أم  
وافقه، والضعيف ما في ثبوته عندهم نزل بين علماء [173]  
العربية، وقد يرشد إلى ما ذكر [174] مغايرة الناظم رحمه  
الله في العبارة بقوله: و(شدّ) و(فشا) و(مستندر) فإن الحذف  
لما كان [175] في هذه الثلاثة مخالفاً للقياس كان شاذاً لكنه  
مع شذوذه أفصح من التتيميم؛ فلهذا قال: وشدّ بالحذف مُرَ  
وخذُ وكُلْ، ولما كان تتيميم (مُرَ) مع حرف العطف كثيراً  
مستعملاً لكن الحذف أكثر منه قال وفشا وأْمُرَ، ولما كان  
تتيميم خُذْ [176] وكُلْ قليل الوجود في استعمالهم قال:

ومستندر تتيميم خذ وكل [177].

الثاني: ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى في هذا الفصل هو  
الأمر [178] بالصيغة وهو يختص بالمخاطب، فإن أريد أمر  
الغائب وغيره أدخل على الفعل المضارع لام الأمر مع بقاء

حرف [179] المضارعة، وهو حينئذٍ معرب بالجزم، ولم يأت فيه شيء مما ذكره المصنّف في هذا الفصل من حذف حرف المضارعة، ولا زيادة همزة الوصل ولا شذوذ في مر وخذ وكل؛ وذلك نحو: لِيَضْرِبْ لِيُكْرِمَ لِيَأْخُذَ [41// ب] لِيَأْمُرَ لِيَأْكُلَ [180].

الثالث: الأمر بالصيغة مبنيٌّ على الراجح [181] وهو مذهب البصريين، إلا أنه جرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم، ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم، واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح، وحذف الآخر في المعتل، وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كأفْعَلًا وأفْعَلُوا وأفْعَلِي، وعندهم أن الجازم له لام الأمر مقدرة، ورد البصريون بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار، وبأن الأصل في الفعل البناء، والأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب، وإنما حذف منه الحركة والحرف لأنهما من علامات الإعراب وهو غير معرب والله أعلم.

[1] من قوله:

رُ والمضارع من فعلت إن جعلاً  
و(شطت) الدار (نسن) الشيء (حرّ) نها  
مضموم عين وهذا الحكم قد بذلاً  
عيناً له الواو أو لاماً يجاء به  
[2] وتمامه: ورفعته بعد مضارع وهن.

[3] سبأ: 10.

[4] النساء: 2.

[5] وهي ياء يبيح وساء يسوء وناء ينؤ.

[6] آل عمران: 186.

[7] هذا الفعل من (قرو) وليس من قرأ المهموز قال في  
اللسان: 175/15 "قروت البلاد قرواً وقريتها قرياً... وقرا  
الأرض يقروها... إذا تتبعها أرضاً أرضاً"، وعلى هذا فمراد  
المصنّف تتبعت القرآن حرفاً حرفاً..

[8] فتح الأقفال: 97.

[9] التسهيل: 197.

[10] هذا الفعل ورد في النسختين الخطيتين هذا (فح)  
والصواب ما أثبتته.

[11] من قوله:

مضموم عين وهذا الحكم قد بذلاً  
عيناً له الواو أو لاماً يجاء به

[12] أي فإنه يضم.

[13] في خ وعدني.

[14] ينظر رأي الكسائي في الممتع لابن عصفور: 173،  
وشرح الشافية للرضي: 71/1، وارتشاف الضرب: 78/1.  
وينظر رأي الجمهور في: الكتاب: 68/4، والسيرافي  
النحوي: 189، والمخصص: 177/14.

[15] في ف المفاخر.

[16] فتح الأقفال: 99.

[17] كلمة نوع ساقطة من ح.

[18] في خ: الحرفي.

[19] كلمة ذلك سقطت من ح.

[20] البرية أصلها الهمز (البريئة) ثم سهلت الهمزة ياء،  
وأدغمت الياء بالياء، ومن العلماء من يرى أن البرية أصلها  
من (برو) (البريوة) فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء  
ساكنة وهو أحد قولي الفراء.

ينظر تاج العروس (بري): 198/19.

[21] الفعل برأ جاء مفتوح العين في الماضي من باب قرأ،  
وهي لغة أهل الحجاز وحكم عليها اللغويون بالفصاحة وسمع  
في مضارع هذا أعني المفتوح العين في الماضي الضم أيضاً  
من باب نصر، ولم يسمع الضم فيما لامه همزة في غير هذا  
الحرف وجاء الماضي مكسور العين من باب فرح وهي لغة  
بني تميم وحكم عليها العلماء بالفصاحة أيضاً، وجاء الماضي  
مضموم العين من باب كرم (برؤ) وهذه الأخيرة استضعفها  
العلماء.

ينظر تاج العروس (برأ): 112/1.

[22] الأعراف: 179.

[23] في ب ذراً

[24] هكذا في الأصول، والفعل رقا بمعنى صعد لازم غير  
متعديّ وحكم عليه المعجميون بالندور قال في اللسان رقا:

88/1 "ورقاً في الدرجة رفاً سعد عن كراع، نادر  
والمعروف رقي"، وقال في التاج: 164/1 "ورقاً في الدرجة  
كمنع صرح به الجواهري وابن سيده وابن القوطية".

[25] لأنبياء: 42.

[26] أورد المصنف هذا الفعل على أنه مما اشتهر بكسر عين  
مضارعه، والمعجميون يخالفون ذلك فقد أوردوه على أنه من  
باب سعى قال في المحكم: 184/2 "النعي الدعاء بموت  
الميت والإشعار به نعاه ينعاه نعيًا ونُعيانًا"، وقال في تاج  
العروس: 254/20 "نعاه له نعيًا ونعيًا على فعيل ونُعيانًا  
بالضم ظاهر هذا السياق كما للجوهري أنه من حدّ نصر على  
ما يقتضيه اصطلاحه عند عدم ذكر المضارع، والصواب أنه  
من حدّ سعى ففي المحكم نعاه ينعاه نعيًا ونُعيانًا أخبره  
بموته"، ولم يذكر هذا الفعل اللبلي في بغية الأمال، وأورد  
ابن القطاع والسرقسطي الماضي منه دون المضارع، ومن  
الشواهد على أنه من باب سعى قول جرير:

يا خير من حجّ بيت الله واعتَمَرا  
ينعى النُّعَاة أمير المؤمنين لنا

[27] الفعل نضح نصّ، المعجميون على أنه من، باب ضرب  
ومنع قال في المصباح المنير: 233 "نضحت الثوب نضحاً  
من باب ضرب ونفع وهو البلّ بالماء والرشّ" وقال في  
القاموس نضح: 313 "نضح البيت ينضحه رشّه... والقربه  
تنضح رشحت" فكأنه قرّق بين الفعلين النضح بمعنى الرش  
جعله مكسوراً في المضارع، وبمعنى الرشح جعله مفتوحاً  
في المضارع، وتعقب الزبيدي الفيروز أبادي فقال: 233/4  
"قال شيخنا: قضية كلام المصنف كالجوهري أن نضح  
ينضح رشّ كضرب، والأمر منه كاضرب، وفيه لغة أخرى  
مشهورة كمنع، والأمر انضح كامنع حكاه أرباب الأفعال

والشهاب الفيومي في المصباح وغير واحد... حكى عن صاحب الجامع أن الكسر لغة وأن الفتح أفصح ونقله الزركشي وسلمه) اهـ.

[28]البلد:14.

[29] في ح أعطى له

[30]فتح الأقفال: 107.

[31]نما قال بكسرة بتاء الوحدة لموافقة النظم.

[32]التسهيل: 197.

[33]في ح و ف جاءت عبارة (والنظم ثم) والذي أراه أن عبارة (والنظم ثم) مقحمة في الأصل، لأنها تتعارض مع النص.

[34]بق التعليق على هذا الفعل وأن الراجح فيه نَعَى يَنْعَى بالفتح على القياس.

[35] أي وعينه حرف حلق.

[36]في الأصول فصار، والصواب ما أثبتته.

[37]فتح الأقفال: 113.

[38]أي التنازع وهو يشير إلى قول الناظم في الخلاصة: قبل فلو واحد مفهما العمل

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل

فقوله (قبل) معناه أن شرط العاملين أن يكونا متقدمين على المعمول المتنازع فيه، ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان عن المعمول لم تكن المسألة من باب التنازع.

[39]في ح وف (الوجهين) بالنصب ولا أرى له وجهاً.

[40]في ح: سنبه بالنون.

[41]فتح الأقفال: 114.

[42]هذا الفعل والذي قبله وردا في ح بصيغة واحدة هي (عضبه).

[43]الحجرات: 14.

واختلف علماء اللغة في أصل الفعل يلتكم على ثلاثة أقوال:  
أ- قال قوم هو من لات يليت كباع يبيع وهي لغة أهل الحجاز.

ب- وقال آخرون هو من ولت يلت كوصف يصف وهي لغة غطفان وأسد.

ج- وقال فريق ثالث هو من ألت يألّت ويألّت فيكون من باب نصر وضرب وهو من الضرب الثالث.  
ينظر الدر المصون: 13/10.

[44]الطور: 21.

[45]فتح الأقفال: 119.

[46]في ح خدجدت

[47]فتح الأقفال: 123.

[48]في هذا الفصل مذهبان للنحاة:

الأول: مذهب سيبويه ومتقدّمي النحاة إذ يرون أن الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك ينقل من باب نصر إلى باب كرم إذا كان واوي العين، وينقل من باب ضرب إلى باب علم إن كان يائي العين، وقد انتقد الرضي هذا الرأي في شرح الشافية: 78/1 فقال: "الغرض يحصل بدون النقل من باب إلى باب... ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل لا لفظية ولا معنوية".

والمذهب الثاني: وهو مذهب المتأخرين ومنهم ابن مالك يرون أن الأجوف إذا كان:

أ - من باب علم كسرت فاءه سواء أكان يائي العين ك(هبت) أم كان واوي العين ك(خفت) لأننا نقلنا إلى الفاء حركة العين في الماضي.

ب - إذا كان من باب نصر ولا يكون حينئذٍ إلا واوي العين  
ضمت فاؤه للدلالة على أن عينه واو لما تعذرت الدلالة على  
حركة العين.

ج - إذا كان من باب ضرب ولا يكون حينئذٍ إلا يائي العين  
كسرت فاؤه للدلالة على أن عينه ياء لما تعذرت الدلة على  
حركة عينه.

د - إذا كان من باب كرم ضمت فاؤه للدلالة على حركة عينه  
وسمع منه طلت والوصف منه طويل.

ينظر في هذا: شرح التصريف الملوكي للثمانين بتحقيقنا:

506، وشرح الشافية للرضي: 79/1، وتصريف الأفعال

لعنتر: 183، والمغني في تصريف الأفعال: 185.

[49] إنما أورد المصنف خمسة أمثلة ليشمل أبواب الثلاثي

ف(قال) واوي العين من باب نصر وباع يائي العين من باب  
ضرب وخاف واو العين من فرح، وهاب يائي العين من باب  
فرح، وطال واوي العين من باب كرم

[50] أول قوله :

تلت وكان بتا الإضمار متصلا

وانقل لفاء الثلاثي شكل عين إذا اع

ه اعتض مجانس تلك العين منتقلا)

(أو نونه وإذا فتحاً يكون فمذ

[51] كلمة إذا سقطت من ح.

[52] في ح الواو وككرم بواو عطف. والدليل على أنه من

باب كرم مجيء الوصف منه على فعيل طويل، ولأنه ضد  
قصر.

[53] في ح بضم الطاء.

[54] أي الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكون الوصف منه

على فعيل مرجح لا لازم إذ سمع فاعل من فعل اسم العين

كفارة من فرّه، وسمع فعيل من فعل المفتوح العين كعفيف  
من عفّ، وقد يأتي فاعل من طول قال الشاعر:

بَغِيضٌ إِلَى كُلِّ امْرِيٍّ غَيْرِ طَائِلِ  
لَقَدْ زَادَ نِي حُبًّا لِنَفْسِي أَنَّنِي  
وقال الآخر:

جَوْلَةٌ وَأَنْتَ عَلَى بَرْدُونَةٍ غَيْرِ طَائِلِ  
أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَيْلُ  
وقال أبو ذؤيب:

وَلَوْ عَلِمُوا لَمْ يَأْشِبُونِي بِطَائِلِ  
وَيَأْشِبُنِي فِيهَا الَّذِينَ يَلُونَهَا

فالوصف في هذه الأمثلة جاء على وزن فاعل لا على وزن  
فعيل؛ لأن المراد به حينئذ الدلالة على التجدد والحدوث،  
وكل فعل ثلاثي من أي وزن كان إن أريد به الدلالة على  
الحدوث والتجدد فاسم الفاعل منه يأتي على فاعل سواء أكان  
ماضيه على فَعَلَ أم على فَعِلَ أم فَعُلَ.

ينظر: شرح الشافية للرضي: 198/2، وتصريف الأسماء  
للطنطاوي: 108.

[55] بفتح حرف المضارعة مبني للمعلوم، أما المبني

للمجهول فهو يقال بضم حرف المضارعة

[56] أبيات هذا الباب هي:

وَالِي وَوَلَى اسْتَقَامَ اخْرَنْجَمَ انْفَصَلَا

كَ أَعْلَمَ الْفَعْلَ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ

وَعَارِيًّا وَكَذَاكَ أَهْبِيخَ اعْتَدَلَا

وَأَفْعَلَّ ذَا أَلْفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةٌ

لِي مَعَ تَوَلَّى وَخَلِيسَ سَنَبَسَ اتَّصَلَا

تَدَخَّرَجَتْ عَدِيطُ اخْلَوْلَى اسْبَطَّرَتْ تَوَا

قَى قَلْنَسَتْ جَوْرَبَتْ هَزَوْلَتْ مُرْتَجَلَا

وَاحْبِنُطًا أَحُونُصَلَّ اسلُنْقَى تَمَسْكَنَ سَلْ  
شَفْتُ اجْفَانُظَّ اسلَهَمَّ قَطْرَنَ الْجَمَلَا  
زَهْرَقْتُ هَلَقَمْتُ رَهْمَسْتُ اِكْوَالَّ تَرَهْ  
م اذَلَمَس اهرَمَعَتْ وَاغْلَنُكَسَ اِنْتَخَلَا  
تَرَمَسْتُ كَلْتَبْتُ جَلَمَطْتُ وَاغْلَصَمَ ثَم  
لَقَ اضْمَمَنَّ تَسَلَّقَى وَاجْتَنَبَ خَلَلَا  
وَاعْلَوُّطَ اعْتَوَّجَجْتُ بِيَطْرْتُ سَنَبَلَّ زَم

[57]الزيادة كما قال قسمان: زيادة للمبنى وزيادة للمعنى فالزيادة التي تكون للإلحاق فائدتها عائدة لبناء الكلمة لكي تلتحق الكلمة التي فيها الزيادة بكلمة أخرى أكثر منها حروفاً مثل اقعنسس السين الثانية فيها ملحقة بميم احرنجم ولولا الإلحاق لوجب الإدغام في السينين وقيل اقعنسّ ولهذا تسمى الزيادة هنا زيادة للمبنى، وقسم تكون الزيادة فيه دالة على معنى زائد لم يكن في الكلمة قبل الزيادة وتسمى الزيادة هنا زيادة للمعنى مثل خرج وأخرج بخرجه وأخرجه غيره الهمزة هنا للتعدية فالزيادة هنا أفادت معنى جديداً.

[58] مثال ذلك قولك سلم فالسين، واللام، والميم من حروف الزيادة ولكنها هنا كلها أصول، ومثله كلمة نوى فالنون والواو والياء هنا أصول وهي من أحرف سألتمونيتها.

[59]في ح بشرط.

[60]كلمة كان سقطت من ح.

[61]أي المعوض عن فائه بالتاء كعدة.

[62]في ح ولم.

[63]الألف لا تكون أصلاً إلا في الحروف والأسماء المبنية كألف على و إلا وحتى وما فهذه ألفاتها أصول، أمّا الأسماء المتمكنة والأفعال، فألفاتها زائدة أو منقلبة عن أصل واو أو ياء.

[64] وهو قوله:

صاحب زائد بغير مين  
فألف أكثر من أصلين

[65] ولا يخرم هذه القاعدة النزاع في همزة أفعى والميم في  
موسى.

[66] جعل الصرفيون أدلة يستدل بها على الزيادة منها:

الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، وعدم النظر،  
والدخول في أوسع البابين، والمعنى المطرد.

ينظر شرح التصريف الملوكي للثمانيني: 198، الممتع لابن  
عصفور: 39 / 1.

[67] كما قال المصنف هذا الحكم غالب لا لازم ومن غير  
الغالب مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد بل هناك كتب مصنفة  
لما جاء على وزن فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذا الحكم في  
بقية أوزان المزيد فيه.

[68] الكتاب: 2 / 58، 88.

[69] في ح للمكان.

[70] مريم: 23.

[71] الصحاح كيب: 207 قال "كبه الله لوجهه أي صرعه  
فأكبّ على وجهه، وهذا من النوادر أن يقال أفعلت أنا وفعلت  
غيري "أه.

[72] فتح الأفعال: 126.

[73] فتح الأفعال: 135.

[74] الكهف: 34.

[75] ن قوله:

والى وولى استقام احرنجم انفصلا

كأعلم الفعل يأتي بالزيادة مع

[76] سبأ: 19.

[77]الأعراف:160

[78]يوسف: 23.

[79]في ح كقذيته عنه، وفي ف كقذيت عنه، والتصويب من

بحرق.

[80]في ح وقذذت البعير.

[81]التكوير: 2.

[82]لانفطار: 2.

[83] في ح انطغى بالغين، وفي ف كنظفاً.

[84] ويسمى أيضاً التيتاء ومنه قول امرأة أعرابية:

يكاد يقتل من ناجاه إن سعلا

إني بليت بعذيوط به بخر

[85]في ف كتابته.

[86]في ف التكرار.

[87]بارة بعد جرعة سقطت من ح.

[88] الحرف الزائد للإلحاق على ضربين: إما أن يكون

بتكرير حرف أصلي، وإما ألا يكون بتكرير حرف أصلي،

فالأول وهو ما كان بتكرير حرف أصلي يوزن بما يوزن به

الأصلي نحو جلبب ملحق بدحرج أي ألبسه جلباباً فالباء

الثانية توزن باللام؛ لأنها مكررة ولا يصح أن يقال فعلب،

والثاني وهو ما لم يكن بتكرار حرف أصلي فإنه يجعل في

الميزان بذاته فيقال في وزن جوهر فوعل لأن الواو زائدة

للإلحاق بجعفر، ولا يصح أن يقال وزن جوهر فعلل: لأن

الواو ليست مكررة؛ ولهذا السبب قال المصنف وزن خلبس

فعلس ولم يقل فعلل لأن السين ليست مكررة فجعلها في

الميزان بذاتها.

ينظر شرح الشافية: 13/1. والمعني في تصريف الأفعال:

[89] جمهرة الأمثال: 211/1 وهو فيه: برق الخلب وفصل  
المقال لأبي عبيد البكري: 112، ومجمع الأمثال  
للميداني: 46/1 وهو فيهما: إنما هو كبرق الخلب.

[90] جزء من حديث نبوي شريف أخرجه أبو داود من  
طريق ابن عمر في سننه في كتاب البيوع باب يقول الرجل  
في البيع لا خلافة 765/3، وأخرجه أحمد في مسنده 72/2  
عن ابن عمر قال: "ذكر رجل للنبي صلى الله عليه وسلم  
يخدع في البيع فقال له: "من بايعت فقل لا خلافة" الحديث.  
[91] في ح مستفعل.

[92] ي ح وف (وأصله من سنبس)، فيكون الأصل والمزيد  
بلفظ واحد.

[93] يستقيم الوزن دون ضرورة بجعل خلبس فعل أمر بدل  
اعتباره فعلا ماضياً.  
[94] أي في أوله.

[95] بل ذكرت في الصحاح في باب الهمزة فصل الطاء  
(حطاً)، ولعل المصنف والشارح لم يلحظا أن المادة ذكرت  
في غير موضعها الأصلي فحكما على أن الجوهرى لم  
يذكرها في باب الهمز وقد تتبع ابن بري الجوهرى في هذه  
المسألة. ينظر التنبيه والإيضاح: 11/1.

[96] معنى اسلنقى واستلقى واحد وهو النوم على القفا، ولكن  
الوزن والمادة مختلفان فاسلنقى وزنها افعلنى من سلق،  
واستلقى وزنها استفعل من لقي.

[97] المدرعة: ضرب من الثياب الصوف خاصة، لسان  
العرب درع: 82/7.

[98] القلنسوة هي غطاء الرأس وفيها لغات: قَلْنَسُوة،  
وقَلْنَسِيَّة، وقَلْسَاة، وقَلْنَسَاة، وقَلْنَيْسَة بتقديم الياء على السين،  
ويرى ابن منظور أن الواو فيها زائدة لغير الإلحاق كما أنها

لغير معنى قال في قلس: 181/6 "والواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير معنى، أما الإلحاق فليس في الأسماء مثل فَعَلَّة، وأما المعنى فليس في قلنسوة أكثر مما في قلساء".

[99] جلد: عطف بيان من لفافة.

[100] أي الجوربين لكل رجل جورب.

[101] في فعوعل.

[102] في ح ستترته بتاءين.

[103] في ح كوهد.

[104] أجاز النحاة في العدد إذا تأخر عن المعدود الموافقة بين العدد والمعدود كما هنا مراعاة لأحكام النعت والمخالفة مراعاة لأحكام العدد.

ينظر حاشية الصبان: 61/4.

[105] على أن التفعيلة مخبونة في رواية المصنّف أو تامّة على الرواية الأخرى.

[106] شرح التسهيل: 462/3 "وغلصمه بمعنى غلصه".

[107] فتح الأقفال: 147.

[108] فتح الأقفال: 147.

[109] شرح التسهيل: 461/3 "ومثال إَفْعَوْلَ وإَفْعِيلَ:

إَعْتَوْجَجَ وإِهْبِيخَ".

[110] فتح الأقفال: 248.

[111] فتح الأقفال: 148.

أقول: من نظر إلى أنّ النون الثانية الساكنة لا يحكم بزيادتها إلا بثبت قال إن نون سنبل أصلية، ومن نظر إلى الاشتقاق وأن السبل والسنبل بمعنى واحد حكم على نون سنبل بالزيادة؛ ولهذا لم يقطع الشارح بأحد القولين.

[112] أي أنّ تجلبب ملحق بتدرج، لا أنّ جلبب ملحق

بتدرج كما قد يفهم لأن تجلبب خماسي يلتحق بالخماسي

وجلبب رباعي يلتحق بالرباعي، أما جلبب فهو ملحق بدحرج  
المجرّد، والتاء في تدحرج للمطاوعة يقال: دحرجته  
فتدحرج، والتاء في تجلبب للإلحاق.

[113] فتح الأفعال: 149.

[114] يرى بعض علماء اللغة أن الأسلوب الرفيع في مثل  
هذه العبارة أن يقال وأن حركة الآخر نفسه؛ لأنه المتمشي  
مع أحكام التوكيد.

[115] من قوله:

ضمّ إذا بالرباعي مطلقاً وصلاً  
ببعض نأتي المضارع أفتتح وله  
[116] في ح الدواة.

[117] يرناً فعل رباعي ماض مهموز اللام مشتق من  
اليرنَاء وهو مثل الحنَاء، قال ابن الأثير في النهاية في غريب  
الحديث 295/5: "في حديث فاطمة رضي الله عنها أنها  
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن اليرنَاء، فقال: "ممن  
سمعت هذه الكلمة؟" فقالت من خنساء. قال القتيبي اليرنَاء  
الحنَاء، ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً" اهـ .

[118] من قوله:

ر الياء كسراً أجز في الآت من فَعِلا  
وافتحه متّصلاً لغيره ولغياً

[119] في ح المنفتح.

[120] هكذا في ح وف، ولعلّ الصواب كدحرج بصيغة  
الماضي ليوافق نظائره من الأمثلة التي ساقها في هذه  
المسألة.

[121] سمع من بعض العرب شذوذاً ضم حرف المضارعة  
في الخماسي والسداسي قال الثمانيني: 170 "وحكى قوم  
الضم في الخماسي والسداسي كأنهم حملوه على ذوات

الأربعة وهذا شاذ لا يؤخذ بمثله؛، وقال ابن الأنباري في أسرار العربية وهو يتحدث عن الفعل الخماسي والسداسي: 405 "على أن بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما فيقول ينطلق ويستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي".

[122] في ح سقط المضارع من السداسي.

[123] وهي اللغة الفصيحة؛ لأن العرب عابت تَلْتَلَةٌ بَهْرَاءَ في مجلس معاوية وتَلْتَلَةٌ بَهْرَاءَ كَسْرُ حروف المضارعة. ينظر مجالس ثعلب: 173، والكامل للمبرد: 765، وينظر مجلس معاوية في البيان والتبيين: 212/3، ودرة العواصم: 1 83، والفائق للزمخشري: 312/3، والخزانة: 416/11. [124] سمع الكسر في إْحْبٌ وَنِحْبٌ وَيَحِبُّ وهو من باب ضرب.

ينظر الكتاب: 109/4.

[125] كسر حروف المضارعة فيه بحث طويل أخصه في الآتي:

أولاً: كسر جميع حروف المضارعة بما فيه الياء: فيه لغات للعرب كالآني:

أ - بعض بني كلب بن وبرة يكسرون جميع حروف المضارعة بما فيها الياء في الأفعال التي ماضيها على وزن فَعِلَ كَفَرِحَ سواء أكان الفعل صحيحاً أم مثلاً واوياً. ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط: 343/7.

ب - كسرت الياء في الفعل المثال الواوي دون الصحيح وهي لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (وجل): 1840/11، واللسان (وجل): 722/11.

ج - كسرت الياء في مضارع أبي وهو خاص بهذا الحرف من المهموز الذي على وزن فَعَلَ بفتح العين في الماضي، ذكر ذلك سيويه 110/4.

د - كسرت الياء في مضارع حبّ المضعّف وهو خاص بهذا الحرف لأنه من باب ضَرَبَ، ذكر ذلك سيويه: 109/4. ثانياً: كسر حروف المضارعة وفتح الياء منها وهي لغة بني أسد وقيس وكلب و عامر بن صعصعة وغيرهم، وبينهم خلاف في المثال الواوي كَوَجَلَّ يَوْجَلُّ يَجَلُّ بفتح الياء وقلب الواو ياء، يَجَلُّ بكسر الياء وقلب الواو ياء و يَاجَلُّ بقلب الواو ألفاً مع فتح الياء.

ينظر في هذه اللهجات: الكتاب: 111/4، وتأويل مشكل القرآن: 39، الأصول لابن السراج: 265/3، والصاحبي: 34، والمنصف: 202/1، ودقائق التصريف: 255، والمخصص: 217/14 والأمالى الشجرية: 170/1، وشرح الشافية للرضي: 141/1، وشرح بانة سعاد لابن هشام: 159، ودراسات لأسلوب القرآن قسم الصرف: 682/1، واللهجات العربية في التراث: 388.

[126] في ح ورد هذا البيت هكذا:

تا زائدا كترگي

و ما تصدّر فيه همز الوصل أو التـ

وهو يخالف اللامية ولا يستقيم به الوزن، والبيت هو:

تا زائداً كترگي وهو قد نقلـ

أو ما تصدّر همز الوصل فيه أو التـ

أو ما له الواو فاء نحو قد وجلا

في اليا وفي غيرها إن ألحقا بأبي

[127] الذين قرأوا بكسر همزة المضارعة هم الأعمش،

والنخعي يحيى بن وثاب وزرّ بن حبيش.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 173/1، وتفسير القرطبي:  
102/1، والبحر المحيط: 23/1، إتحاف فضلاء البشر:  
122.

[128] آل عمران: 106، والذين قرأوا بكسر حرف  
المضارعة هم: يحيى بن وثاب وأبو رزين العقيلي وأبو  
نهيك. ينظر البحر المحيط: 293/3.  
[129] هود: 113. ونسب الزمخشري في الكشف: 296/2،  
وتبعه أبو حيان في البحر المحيط: 220/6 هذه القراءة لأبي  
عمرو وهو أحد السبعة؛ ولم أقف عليها فيما اطلعت عليه من  
كتب القراءات منسوبة له، وعزاها ابن خالويه في الشواذ:  
66 لابن وثاب.

[130] يس: 60، والذي قرأ بكسر حرف المضارعة هو يحيى  
بن وثاب كما في شواذ القراءات لابن خالويه: 126.  
[131] في ح وإلى الحالة الثانية ويجوز ما يجوز فيها كسر  
حرف المضارعة الياء وغيرها.

[132] أن وعد من باب ضرب، وليس من باب فرح.  
[133] أصل هذا الفعل إئبى بهمزتين الأولى همزة  
المضارعة، والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية منهما ياء  
لاجتماع همزتين في كلمة واحدة الأولى منهما مكسورة  
والثانية ساكنة فقلبت الثانية منهما ياء وجوباً مثل إيمان  
أصلها إئمان من الأمن.

[134] في ح يوجل مكرر مرتين.

[135] ي ح توجل ويوجل.

[136] ي ح كلمة ليست واضحة كأنها أراجل.

[137] ي ح ناجل.

[138] تح الأفعال: 153.

[139] من قوله:

ذا الباب يلزم إن ماضيه قد حظلا  
وكسر ما قبل آخر المضارع من  
له فها قبل الآخر افتحن بولا  
زيادة التاء أولاً وإن حصلت

[140]يجدر بنا أن نشير هنا إلى مسألة مهمّة وهي أن  
البصريين ما عدا المبرد يرون أن الفعل المبني للمجهول  
فرع عن الفعل المبني للفاعل؛ ولهذا فإن أوزان الفعل الثلاثي  
الماضي المجرد عندهم ثلاثة فقط فَعَلَ وَقَعَلَ وَقَعْلَ،  
والكوفيون والمبرد وابن الطراوة يرون أن الفعل المبني  
للمجهول رأس بنفسه، وعندهم أوزان الفعل الثلاثي المجرد  
أربعة بزيادة صيغة المبني للمجهول.

ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 67، وهمع الهوامع: 36/6.

[141]يحذف الفاعل لأغراض عدّة، وهي في مجملها راجعة  
لأمرين إما أن يحذف لغرض لفظي، وإما أن يحذف لغرض  
معنوي، ويتفرّع كلّ منهما إلى مسائل منها: الجهل به، أو  
الخوف منه، أو للتناسب في الألفاظ، أو الإبهام على السامع،  
أو لشهرة الفاعل لدى السامع وغير ذلك مما هو مبسوط في  
كتب النحو والبلاغة.

[142] من قوله:

مضموم الأول واكسره إذا اتصلا  
إن أسند الفعل للمفعول فأت به  
مضيّ كسراً وفتحاً في سواه تلا  
بعين اعتل واجعل قبل الآخر في ال  
[143]يجب تسهيل همزة الأول للوزن.  
[144]كلمة أشار سقطت من ح.  
[145]أي العرب.

[146] الألف هنا ليست للإطلاق بل هي هنا الروي لأنها أصلية لام الفعل تلا يتلو بمعنى تبع، أما ألف الإطلاق فهي ألف زائدة نتيجة إشباع حركة الروي الفتحة حتى يتولد منها ألف تسمى الوصل قال في العقد الفريد: "أما الوصل فهو إعراب القافية وإطلاقها، ولا تكون القافية مطلقة إلا بأربعة أحرف: ألف ساكنة مفتوح ما قبلها من الروي، وياء ساكنة مكسور ما قبلها من الروي، وواو ساكنة مضموم ما قبلها من الروي، وهاء متحركة أو ساكنة مكنية، ولا يكون شيء من حروف المعجم وصلًا غير هذه الأحرف الأربعة: الألف والواو والياء والهاء المكنية؛ وإنما جاز لهذه أن تكون وصلًا ولم يجز لغيرها من حروف المعجم؛ لأن الألف والواو والياء حروف إعراب ليست أصليات، وإنما تتولد مع الإعراب" اهـ .

ومثال ألف الإطلاق قول جرير:

وقولي إن أصبت لقد أصابا

أقلي اللوم عاذلَ والعتابا

فالألف في العتابا وأصابا هي ألف الإطلاق؛ لأن الأصل العتابَ وأصاب.

ينظر في ذلك: العقد الفريد: 497/5، القوافي للتتوخي: 119،

والوافي في العروض والقوافي: 202.

[147] من قوله:

تاء المطاوعة اضمم تلوها بولا

ثالث ذي همز وصل ضمّ معه ومع

[148] في ح تغوفل بالبناء للمجهول.

[149] التسهيل: 77.

[150] من قوله:

و اختار وانقاد كاختير الذي فضلا

وما لفا نحو باع اجعل لثالث نحد

[151] أي التاء الفوقية، والياء التحتية.

[152] كقوله تعالى {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ} بالإشمام في قيل وغيض في قراءة الكسائي وهشام، والقراء يسمّون الإشمام النحوي روماً. ينظر: التيسير للداني: 72، والنشر: 208/2، إتحاف فضلاء البشر: 2560.

[153] وهم بنو فقعس ودبير قبيلتان من فصحاء بني أسد. ينظر: شرح ابن عقيل: 358/1.

[154] البيت من الرجز، وقد عزا الشيخ محمد عبد العزيز النجار في التوضيح والتكميل لبعضهم نسبته لرؤبه وقال: وقيل لراجز غير معيّن.

ويروي مكان نولين: نيرين، والنير بكسر النون علم الثوب أو لحمته؟ والنون اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة المراد نسجها.

والبيت في المنصف: 250/1، وتخليص الشواهد: 495، والدرر اللوامع: 261/6، وتستشهد به جل شروح ألفية ابن مالك عند قول الناظم:

عيناً وضمُّ جاك (بوع) فاحتمل

واكسر أو اشمم فائلائي أعل

[155] عند قول ابن مالك:

في اختار وانقاد وشبهه ينجلي

وما لفا باع لما العين تلي

[156] من قوله:

ه كالمضارع ذي الجزم الذي اختزلا

من افعل الأمر أفعل واعزه لسوا

[157] يوسف: 12.

[158] النمل: 12.

[159]النمل: 10.

[160]ي ح فهو.

[161]من قوله:

صل ساكناً كان بالمحذوف متصلاً

أوله، وبهمز الوصل منكسراً

[162]في ح سواهما، وما هنا نكرة ناقصة ويكون المعنى:  
وشملت عبارته فعلاً الحرف الذي يلي حرف المضارعة منه

ساكن، وأصل العبارة هنا لبحرق.

[163]أي حرف المضارعة

[164]من قوله:

و اغزي بكسر مشم الضم قد قبلاً

والهمز قبل لزوم الضم ضمّ ونحـ

[165]ص 6.

[166] في ح إشم الكسر والضم.

[167]قال بحرق شارحاً هذه المسألة مبيناً حركة الزاي في

الفعل اغزي: "كسرة الزاي الذي هو ثالث الفعل عارضة؛

لأن أصلها الضم، لكن صارت لازمة لضرورة كسر ما قبل

ياء المؤنثة". فتح الأقفال: 162.

[168] من قوله:

وأمر ومستندر تتميم خذ وكلا

وشدّ بالحذف مر وخذ وكل وفشا

[169] طه: 132.

[170]الأعراف: 199.

[171]في ح جملة: "وأما خذ وكل فلم يستعملوهما مع حرف

العطف ومع كونه فاشياً فالحذف أكثر منه" تكررت مرتين.

[172]من تتميم خذ قول طريح بن إسماعيل الثقفي:

فقد نزلت بمنزلة الضياع

- تحمّل حاجتي وأخذ قواها  
ينظر هذا الشاهد في شرح التصريف الملوكي للثمانيني  
بتحقيقنا وقد تم تخريجه والتعليق عليه هناك.
- [173] كلمة علماء سقطت من ح.
- [174] في ف ما ذكرناه.
- [175] عبارة لما كان سقطت من ح.
- [176] في ح سقطت عبارة (كُلُّ قَلِيلٍ).
- [177] من تتميم كل قول بعض العرب أوكل كما في اللسان:  
أكل 19/11 "وقد أخرج على الأصل فقيل أوكل"  
أما تتميم خذ فكقول الشاعر:  
فقد نَزَلَتْ بمنزلة الضِّيَاع  
تَحَمَّلُ حاجتي وأخذ قُواها
- [178] في ح كما مر.
- [179] في ح مع فاء المضارعة.
- [180] حركة لام الأمر الكسر، وفتحها لغة سليم، فإن سبقت  
بالواو أو الفاء أو ثم جاز فيها وجهان: التحريك على الأصل،  
والإسكان نحو {فَلَيْسَتْ جِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ}  
و{ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ}
- ولكن إسكان اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها،  
وتحريكها بعد ثم أكثر من إسكانها.
- ينظر: ابن يعيش: 139 / 9، ووصف المباني: 303، والجنى  
الداني: 111، ومغني اللبيب: 294.
- [181] ينظر في هذه المسألة: المقتضب: 3/2، 4، 131،  
ومشكل إعراب القرآن لمكي: 11/1، والأمالى الشجرية:  
355/2، والتبيين للعكبري: 176، وأسرار العربية: 317،  
والإنصاف: المسألة 72.